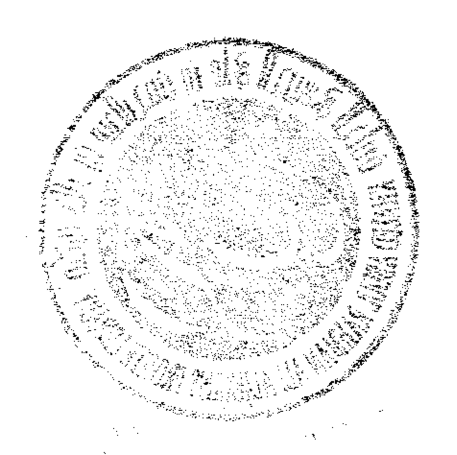


دكتور كمال بشر

اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم

١٩٩٩





الكتـــــاب : اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم

المـــؤلـــف : د. كمال بشر

رقـم الإيـداع : ٤٥٥٠ / ١٩٩٩

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977 - 215 - 407 - 2

الناشـــــر : **دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع**

شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

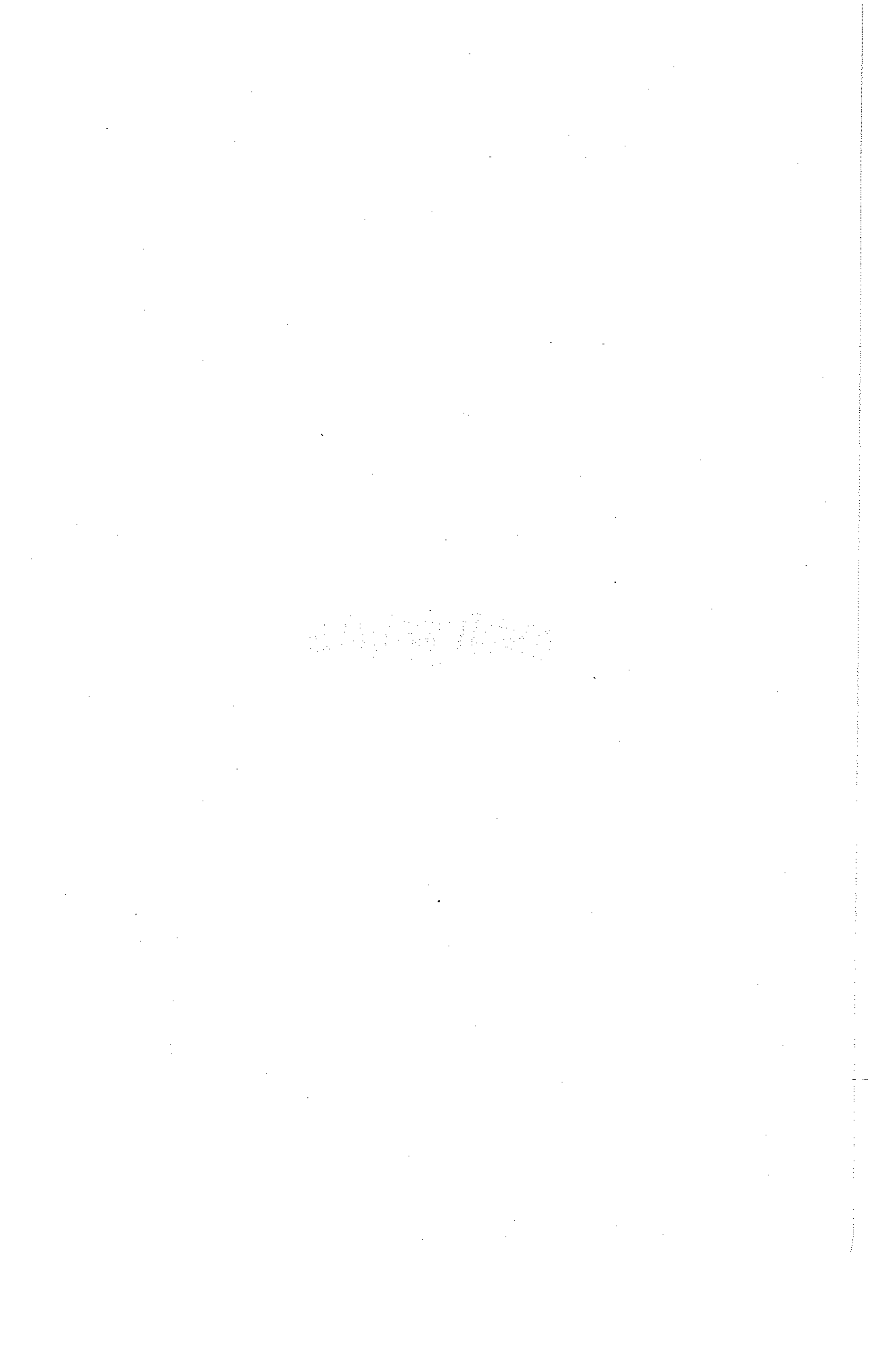
ت : ٣٥٤٢٠٧٩ فاكس ٣٥٥٤٣٢٤

التـوزيـــع : دار غريب ١ , ٣ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة

ت : ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

بسم الله الرحمن الرحيم



واجهة الكتاب

لقد شغلتنا - وما زالت تشغلنا - أفكار هذا الكتاب منذ زمن طويل. ذلك أنها تدور حول قضية مصيرية ، وأهم مقوِّم من مقومات حياتنا العربية فى القديم والحديث على سواء . لقد راعنا وحرَّك وجداننا ما آلت إليه لغتنا ، وما أصابها من هِزّة تهددها بالانهيار والتمزق ، أو إزاحتها عن مملكتها ، وإحلال أنماط أخرى من الكلام محلها ، تعتلى عرشها فى صلف وتبجح، أو يُدفع بها دفعا إلى هذا العرش ، بأيد غير واعية وسط جلجلة أصوات نافرة ، زاعقة بأحقية هذه الأنماط من الكلام لاعتلاء هذا العرش والسيطرة على مقدرات الجماهير .

هذه هى حال «عربية العرب» الآن (الفصحى أو الفصيحة) وحال أهليها أو نفر غير قليل منهم إزاء هذا الصراع وتنازع المواقع لكل مستوى من مستويات الكلام ، فصيح أو عاميّات أو رطانات تملأ الساحة بالهياج ورفع العقائر تخويفا وترهيبا ، لما حظيت به هذه العاميات والرطانات من فوضى الكلام وتسرُّب تنوعاته هنا وهناك ، حتى خيِّل لها أو لرافعى لوائها أنها سيطرت على سوق الكلام بأجمعه ، وصارت صاحبة اليد العليا ، تشير فتطاع وتصرِّف شئون الناس فيستجيبون طوعا أو كرها .

هذه العاميات والرطانات تطير فى الجوِّ العربى وتملؤه بغبار المتنافرات النواشز من صور الكلام ، وتحاول تعتيم المساحة الضيِّقة

الصافية التى ما زالت «عربية العرب» تتمسك بأهدابها فى جهد جهيد، وتستصرخ أهلها المنسوبة إليهم ليفسحوا لها مجالا أوسع وأرحب ، حتى تستطيع - وإن بالتدريج - أن تزيح هذه العتمة أو أن تضيق دائرتها، فتسطع الشمس ويصيب ضوؤها السائرين فى فيالق الظلام ، حتى يصلوا إلى غايتهم ، على هدى وبصيرة.

نعم ، العربية الفصحى أو الفصيحة محشورة فى موقع ضيق ، وسط زحام الجموع المتنافرة من أنماط الكلام، المتفاخرة بالكثرة ، وغلبة العدد ، غير مدركة أو غير واعٍ الزاحفون بها نحو ساحة المعركة اللغوية بأنها جموع هشَّة ، لا تلبث أن تتساقط أفرادها فى الطريق، لفقدانها سلاح الانتصار وعدَّته .

وعلى الرغم من ذلك ، فما زال نفر من غير العارفين يصرخون بالهتافات المحمومة ، تشجيعًا لفيالق الظلام من العاميات والرطانات ، وشدًا لأزرها ، حتى تسيطر على أرض العرب ، فيخضعوا لها ويولُّوا وجوههم شطرها ، متنكرين «لعربيتهم» أو ملقين بها عُرض الحائط. وشمَّر هؤلاء عن سواعدهم واعتلوا أعواد المنابر ، يدعون وينصحون ويقدمون أدلتهم وبراهينهم الواهية على أحقية هذه الأنماط من الكلام للاستحواذ على الأرض العربية من أقصاها إلى أقصاها . إنها فى نظرهم أوسع انتشارا وأقرب منالا ، وأسهل استيعابا وأوفى بحاجات الناس ورغباتهم فى التواصل ، وتدبير شئونهم ، إنها معهم ، أينما حلُّوا وأينما ارتحلوا فى حين أن الفصحى الفصيحة قد نأت بها الديار ، وتخلت عن الزحف فى المسيرة ، لضعف أجنادها ، وهزال أسلحتها ، فقنعت بركنها الضيق الذى لا يعرفه ولا يركن إليه إلا فئة أو فئات من

الأقوام محدودة ، مشدودة بطبيعتها إلى العزلة والانحياز إلى التقاليد الموروثة التى عفَّى عليها الزمن، وذهب بفاعليتها أدراج الحياة.

هكذا قدَّروا «العربية» وهكذا نعتوها بالجمود والانحسار ، وجهدوا أنفسهم فى تقديم أدلتهم على أوهامهم تلك ، ناسين أو متناسين أن العربية الفصحى الفصيحة لم تأنس إلى هذا الركن الضيق بنفسها ، ولم تألفه بطبيعتها ، وإنما دُفع بها دفعا إليه بصنع أهليها وتضييق الخناق عليها وسدِّ منافذ الحركة أمامها ، فكان ما كان : استقرت حيث هى ، ولم تجد لها منقذا أو نصيرا .

ومن هنا تدور المناقشة فى صفحات هذا الكتاب فى موضوعية وحَيْدة . سجلنا فى البدء واقع السوق اللغوية فى عالمنا العربى ، ودلفنا بعد إلى بيان أسباب هذا الجمود وذاك الانحسار الموسومة بهما لغتنا القومية ، ظلمًا أو وهمًا، منتهين إلى أن هذا كله كان بالصنع لا بالطبع ، صنع العرب أنفسهم لا طبع اللغة بذاتها . فلنعمل على إزاحة آثار هذا الصنع ، ونفسح الطريق أمامها للحركة والنمو والانتشار ، حتى تغطى سماء العرب المنسوبة إليهم لغتهم ، قوام شخصيتهم وعماد قوميتهم ، إن شاءوا الانضمام إلى صفوف الأمم المتحضرة التى لا تألو جهدا فى الحفاظ على ألسنتها القومية ، تأكيدا لوحدتها ، وانتصارا لهويتها .

يقع الكتاب فى بابين ، ينتظم كل منهما فصولا تعرض بشىء من التفصيل لجوانب هذه القضية الشائكة وبيان وجه الحق فيها ، وختم البحث كله بخاتمة ، تشير فى إجمال إلى ما انتهينا إليه من أسباب وعوامل أفسدت علينا الجو اللغوى ، محاولين فى النهاية رسم خط علمىّ موضوعى نسلكه فى إصلاح مسارنا اللغوى .

الباب الأول

الواقع المعاصر للغة العربية
وموقف الناس من هذا الواقع

وبه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الواقع المعاصر للغة العربية

قررنا فيه أن لغتنا القومية مضطربة اضطراب أهليها فكريا وعلميا وثقافيا واجتماعيا . فصحى أو فصيحة (لغة العرب) محشورة فى ركن ضيق من الساحة اللغوية ، وعاميات ذات لهجات ورطانات تسيطر على الجو العام ، أو خليط من هذا وذاك.

وزاد الأمر سوءا انصراف الناس عن فصحاهم ، والميل إلى التغريب اللغوى ، فى صورة عزلها عن بعض المواقع العلمية ، واتساع دائرة اللغات الأجنبية ممثلة فى مدارس اللغات إلخ .

وكان طبيعيا أن يحار الناس إزاء الوضع المضطرب، فتفرقوا شيعا وأحزابا ، لكل منها وجهة نظر (صائبة أو غير صائبة) تدعو إلى الأخذ بهذا المستوى أو ذاك، ولم ينته أى من الفرقاء إلى رأى حاسم أو خط واضح يخلصنا من هذا التلوث اللغوى .

الفصل الثانى : المشكلة اللغوية بين الوهم وسوء الفهم

حاولنا فى هذا الفصل الكشف عن بعض الأوهام الداعية إلى الانصراف عن الفصحى (الفصيحة) والانحياز إلى العاميات، وتلك التى تدعو إلى توزيع هذه اللغة توزيعا جغرافيا أو زمنيا . رأى قوم أن العربية الآن «عربيات» لا عربية واحدة. فهناك فى رأيهم العربية المصرية والعربية السعودية والعربية الشامية إلخ ، وهناك أيضا عربية العصر الجاهلى وعربية صدر الإسلام وعربية العصر الأموى ، حتى وصلوا إلى ماسموه «العربية المعاصرة» . فكل من هذه العربيات صالح لبيئته أو كان صالحا لفترته الزمنية ، وأدى دوره فى سياق زمنه . فليقنع كل قطر عربى بعربيته ، ولنتمسك الآن - إن أردنا الإصلاح - بالعربية المعاصرة ، فهى أوثق صلة بالناس وأوفى بحاجاتهم التعبيرية فى العصر الذى نعيش فيه.

وقد نسى هؤلاء أن هذا التوزيع الجغرافى وقبيله الزمنى ، من شأنهما تمزيق العربية ، وقطع أوصالها . وربما يؤدى الأخذ بهذا النهج أو ذاك (وهو وارد) إلى الوصول بنا إلى عاميات ورطانات تفرّق الفكر العربى وتشتت وحدته ، وتبقى المشكلة اللغوية على حالها ، ونعيش فى حلقة مفرغة لا يُدرى طرفاها .

ورأى فريق آخر اعتماد لغة المثقفين (هكذا قالوا) لغة عامة ، إذ إنها تنتظم عناصر لغوية ترشحها للقبول من الجماهير العريضة. وقد فشلوا - بالطبع - فى تحديد مفهوم هذه اللغة وبيان خواصِّها التى تميزها من غيرها من المستويات . كما لم يوفق القائلون بأخذ اللغة المكتوبة نموذجا

للإصلاح اللغوى ، ولم يدركوا أن اللغة لا تكتسب من المكتوب وحده، وإنما الأساس فى ذلك هو الاكتساب عن طريق الأداء النطقى الفعلى . اللغة اصطلاحًا هى اللغة المنطوقة ، فى حين أن اللغة المكتوبة ليست إلا مجرد تصوير للمنطوقة.

إن كل هذه المقترحات أوهام ناتجة عن سوء الفهم للمشكلات الحقيقية للعربية التى ينبغى النظر فيها والعمل على إزاحتها ، حتى تبقى لنا لغة موحَّدة أو شبه موحَّدة ، على غرار ما تفعله وتسلكه الأمم المتحضرة.

الفصل الثالث : اللغة بين الطبع والصنع

اختلف الدارسون فى حقيقة اللغة وطبيعتها : أهى عقلية، وظيفتها التعبير عن الأفكار أم هى ظاهرة اجتماعية وظيفتها التوصيل والتواصل. وقررنا أن للجانبين وجودا وأثرا ، وأن اللغة تمرُّ بدورة من مراحل ثلاث، هى الطاقة أو القدرة أو الخليقة ، ثم تفعيل هذه الطاقة وقدرتها على الإنتاج وهذه هى السليقة، ثم الإنتاج نفسه ، المتمثل فى المنطوق الحى. وهذا المنطوق أسبق ، وأوفى نصيبا فى تشكيل اللغة وبنائها . فالإنسان يسمع ، فتنطبع فى ذهنه آثار ما سمع ، ويستطيع بعدُّ التوليدَ من هذا المخزون ، فيخرج وفقا لهذا المخزون . إن كان المخزون فصيحا ، كان المولد كذلك، وإن كان عاميا ، جاء المنطوق على مثاله.

ومن هنا كان لابد لنا - إن أردنا الإصلاح - أن نركِّز على المنطوق. ومعناه أن اللغة فى جملتها من صُنع الإنسان، وتعتمد فى ذلك على منهجه وسلوكه فى هذا الصنع . وبعبارة أخرى، اللغة تكتسب عن طريق

الممارسة والخبرة، بمعونة الطاقة أو القدرة التى يتم تفعيلها دائما وأبدا ، وفقا لخواص هذا المكتسب وطبيعته ، وهكذا دواليك طوال فترة الاكتساب التى قد تطول أو تقصر، فالطفل يسمع ويلاحظ ويخزِّن ، ثم يحاول بنفسه ، ولكنه فى كل الحالات فى حاجة إلى وسط لغوى يأخذ منه ويسيرعلى دربه . ومن ثم كانت القدوة أهم عامل من عوامل صنع اللغة واكتسابها ، فكيفما يكن المسموع يكن الإنتاج؛ أى المحصول اللغوى للطفل (وغيره) .

الباب الثانى

من مشكلات اللغة العربية

وبه فصلان :

الفصل الأول : مشكلات قديمة

وبه مبحثان :

المبحث الأول : تقعيد اللغة ومناهجه

برع العرب القدامى فى تقعيد لغتهم وضبط أحكامها ، وصولا إلى بنية صالحة للأخذ بها والسير على مثالها . واعتمدوا فى الأساس على المنهج المعيارى ، ولكنهم فى وسط الطريق كانوا يلجئون إلى مناهج فرعية أخرى، لصعوبة تطبيق هذا المنهج فى كل الأحوال . عادوا إلى النظر المنطقى والفلسفى ، وإلى التأويل والافتراض إلخ. ومن ثم وقع شىء من

الاضطراب فى نتائجهم التى استقرت حتى اليوم ، نشكو من بعض وجوهها ، ويحار الناشئ الحديث فى فهم بعض أمثلتها .

هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء الأجداد قصروا التقعيد على فترة زمنية محددة ، الأمر الذى فوَّت عليهم (وعلينا) أن ينظروا فيما جدَّ فى العربية من مظاهر التطور والتجديد فى أثوابها المتغيِّرة ، وفقا لمتغيرات الحياة وظروفها .

كانت النتيجة ظهور بعض الصعوبات فى استيعاب قواعد العربية، كما رسمها لنا هؤلاء الأجداد. فانطلقت بعض الأصوات حديثا تنادى بتيسير هذه القواعد أو تهذيبها وصقلها، وركزوا على جانب واحد من جوانب هذه القواعد ، وهو النحو، وهو مسلك مخلص من حيث المبدأ . ولكن أصحاب هذه الحركة الإصلاحية لم يدركوا أن قواعد النحو إن هى إلا جانب (وهو جانب مهم) من جوانب قواعد اللغة بمعناها الدقيق. هذا بالإضافة إلى أن إصلاحهم لقواعد النحو جاء مشوبا بشىء من القصور وعدم الرؤية الصحيحة لخطوط الإصلاح الحقيقى لهذا الجانب من جوانب اللغة.

ومن ثم حاولنا تقديم منهج يُرجى أن يكون بداية الانطلاق إلى وضع قواعد اللغة فى صورة متكاملة، تأخذ فى الحسبان كل ضوابط المستويات اللغوية ، صوتية كانت أم صرفية ونحوية ودلالية، بلا فرق . واقترحنا منهجا علميا يفى بحاجة هذا التقعيد الجديد، هو المنهج البنوى الوصفى .

المبحث الثانى : نظام الكتابة العربية

لا يشك أحد فى أن نظام الكتابة العربية خير نظام لهذه اللغة، إذ هو يفى بحاجتها إلى حد ظاهر ، ويفوق غيره من النظم الكتابية للغات كثيرة.

ولكن هذا لا يمنعنا من القول بأن هذا النظام لا يخلو من قصور وهنوات، تنعكس على اللغة، وتفسد ترجمتها نطقيا فى حالات كثيرة. من أهم نواحى القصور فى هذا النظام عدم وضع رموز الحركات القصار فى بنية الكلمة، إذ اكتفى بوضعها فوق الحرف أو تحته ، الأمر الذى يؤدى إلى الخلط بينها أو إلى إهمالها ، وتكون النتيجة الوقوع فى الخطأ واللحن، على ما هو معروف.

حاول الدارسون حديثا إصلاح هذا النظام، وقدموا لنا مقترحات عديدة. من أهمها ما اقترح من اتباع رموز الكتابة اللاتينية ، والأخذ بها فى ضبط الكتابة العربية ، وقد بينّا وهم هذا الاقتراح ، لأن رموز الكتابة العربية – وإن مسّها النقص – ليست مجرد رموز تصوّر المنطوق وحده ، وإنما هى رموز أو قل ، هى عناصر مهمة ، لها دلالتها الصوتية والصرفية والنحوية . يتمثل هذا مثلا فى رموز الحركات قصيرها وطويلها فى دلالاتها الصوتية على البنى الصرفية والحالات النحوية .

وانتهينا إلى أن نظام الكتابة العربية – على الرغم مما ينتظمه من قصور – لا يعدله أى نظام آخر ، مقارنة بنظم الكتابة فى لغات كثيرة ، كالفرنسية والإنجليزية مثلا .

الفصل الثانى : مشكلات حديثة

ويقع فى أربعة مباحث :

المبحث الأول : النظرة الاجتماعية والنزعة إلى التغريب

انصرفت الجماهير العربية العريضة عن لغتهم ، وقنعوا بما ألفوه من عاميات ذات لهجات ورطانات مختلفة ، وأصبح هذا الانصراف عادة لهم ، ولم يفكروا فى مشكلات هذه اللغة أو محاولة العودة إليها حفاظا عليها ، وتأكيدا لوحدتهم . حدث ويحدث إما لأنهم انشغلوا بأمور حياتهم المتشابكة المعقدة ، ولم يجدوا قدوة أو أصواتا مخلصة تأخذ بيدهم نحو الطريق السوىّ ، وإما توهّما بأن العربية أصبحت عصيَّة المنال ، بعيدة عن التطويع ومقابلة حاجاتهم الآنية ، لجمودها وعجزها عن إمدادهم بوسائل التعبير الحديثة.

عزلوها ، واصطنعوا بينها وبينهم جدارا من الجفاء، وحرموها من الحوار والتفاعل معها ، وساروا هائمين فى جوِّهم اللغوى المغلوط المشحون بالمتنافرات من أنماط الكلام. ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن بعضهم مال إلى التغريب اللغوى والثقافى ، فحشوا كلامهم بكلمات وعبارات أجنبية ، تحمل فى طيها ثقافات تبعد بهم - فى مجملها - عن ديارهم الأصلية . ظهر هذا التغريب فى شتى مجالات الحياة ، فى الشارع ودور التعليم والفنادق والمحال والمؤسسات العامة والخاصة.

وزاد الأمر سوءا حجب العربية عن مجالاتها الطبيعية ، حيث أغلقوا دونها الأبواب واستبدلوا بها أُلسنا أجنبية فى بعض العلوم، كالطب والهندسة والصيدلة إلخ. ولم يرق هذا الصنيع فى الأيام الأخيرة نفرا من

المخلصين ، فنادوا بوجوب التعريب فى هذه التخصصات ، وذلك بتوظيف العربية فكرا وتطبيقا . واحتدم الخلاف - وما زال - بين أهل الاختصاص ، ولم تصل بعد إلى رأى يحسم الأمر فى هذه القضية.

هذا السلوك اللغوى المضطرب يوحى - للعارفين وغير العارفين - بأن القوم فى مجملهم لم يقدروا للغتهم قدرها ، ولم يعدلوا فى موقفهم منها، كما يوحى هذا السلوك أيضا - وهو وارد وله شواهد كثيرة - بنظرة العرب إلى العربية « نظرة دونية » فى سُلَّم التواصل اللغوى. وهذه نظرة اجتماعية غير مقبولة تصيب اللغة وأهليها فى الصميم .

المبحث الثانى : سيطرة العاميات

أشرنا فى هذا المبحث إلى أن العاميات بلهجاتها الكثيرة المختلفة من بلد عربى إلى آخر قد سيطرت على السوق اللغوية العربية. وهو وضع يهدد الفصحى الفصيحة بالخطر. فكان لا مناص من النظر فى الأمر ، لمعالجة هذا الوضع غير المقبول .

برزت إلى الوجود أربعة اتجاهات ، لا تلتقى فيما بينها فى قليل أو كثير .

الاتجاه الأول : يميل أصحابه إلى فكرة مغلوطة ، تفصح عن نفسها بالقول بأن من طبيعة اللغة التنوع والتوزيع إلى عامِّيات ، وأن هذه العاميات تقوم بدورها فى التواصل والتوصيل. ومن ثم كان الأولى بنا ترك الأمور على ما هى عليه. **والاتجاه الثانى** : ينادى به جمع من المخلصين الذين يرون ألاَّ مناص لنا إلا التمسك بالفصحى، كما ورثناها عن الأجداد ، والعمل على نشرها والأخذ بها دائما وأبدا ، وهذا اتجاه

سليم مقبول من حيث المبدأ . ولكنهم بالغوا فى الأمر، ونبذوا كل تجديد أو تطوير فى هذه اللغة ، الأمر الذى يناقض واقع العربية فى عصورها المختلفة التى شهدت ضروبا من التجديد فى أزيائها وأكسيتها ؛ وفقا لظروف الحياة المتجددة.

أما **الاتجاه الثالث** فقد رأى أهلوه التوسط فى الأمر . ونادوا بما سموه اللغة الثالثة التى تنتظم عناصر من الفصيح وأخرى من العاميات ، ولكن هذه الدعوة لم تنجح ولم يكتب لها البقاء، على الرغم من أن بعض الكتاب قد حاول هذه السبيل فى كتابات الروايات والمسرحيات .

وتفرع عن هذا الاتجاه نداء يرى أن المسألة سهلة ميسورة: يمكن اعتماد لغة المثقفين لغة عامة ، تفى بحاجة القوم أجمعين . ونسى هؤلاء أن لغة المثقفين هذه ما زالت تمثل ضربا من الخلط بين المستويات اللغوية.

أما **الاتجاه الرابع** فهو أخطرها وأبعدها أثرا على «العربية» وأهل العربية على سواء: ظهرت دعوة قديمة حديثة تدعو إلى الأخذ بالعاميات، ونبذ الفصحى نهائيًا ، لأنها لم تعد ذات غناء فى التوصيل والتواصل لجماهير الشعب العربى ، وترخص بعضهم قليلا ، فرأى إمكانية اعتماد الفصحى لغة كتابة ، والعاميات وسيلة التعامل اللغوى العام.

وفى هذا الإطار الداعى إلى العاميِّات ، ظهرت محاولتان لتسويغ قبول العاميات أو أمثلة منها . المحاولة الأولى (وهى محلية مصرية) تجهد نفسها فى إثبات صلاحية العامية المصرية للتعامل اللغوى، إذ هى لصيقة بوجدان القوم وأفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم. إنها فى رأيهم ذات نسب

قريب باللغة المصرية القديمة، لغة الأجداد المصريين، وإن انتظمت فى أحشائها عناصر منوَّعة من عربية العرب.

وتسلك المحاولة الثانية مسلكا غير دقيق لتسويغ صلاحيَّة العاميات أو ما يشبهها . يرى الطارحون لهذه المحاولة أن «الفصاحة» ليست مقصورة على مستوى لغوى دون آخر، أو فترة زمنية دون أخرى. الفصاحة فصاحات: العربية فصيحة فى كل عصورها وبيئاتها، وامتدت الفصاحة هذه إلى مستوياتها الأخرى المولَّدة منها، فى صورة لغة الكتابة وصورة العامية كذلك، وهذا فى الحق توظيف خاطئ للمصطلح «فصاحة» . نعم ، كل كلام فى بيئته فصيح، ولكننا نودُّ الوصول إلى مستوى فصيح عام ، ينتظم البيئات العربية بأجمعها . والعاميات لا يمكن أن ترشح نفسها لهذا الموقع ، لأنها متعددة مختلفة فى أنماطها أشدَّ اختلاف.

وهكذا اتضح لنا الخلط فى الرؤية والتجاوز فى الاتجاه نحو علاج المشكلة اللغوية العربية. كل ما اقتُرح من مستويات لغوية نادى أصحابها بصلاحيتها وضرورة الأخذ بها ، لا تؤهل نفسها بواقعها الحاضر لأن تكون نقطة الانطلاق إلى الإصلاح اللغوى. العاميات كثيرة، فبأى عامية نأخذ؟ وما معايير الأخذ بهذه العامية أو تلك؟ الأخذ بالعاميات (وما أكثرها) عود إلى «الشعوبية» التى قاسينا منها فى فترات معيَّنة من الزمن، وانزاحت من الساحة العربية إلى غير رجعة . والقول بعمومية «الفصاحات» وشمولها قول مضلل. كل مستوى فصيح فى حدود ضيقة، مقصورة على فئة من الناس دون أخرى. ولكن الفصاحة العربية واحدة، وليست مثنى أو ثلاث أو رباع إلخ. الفصاحة العربية تعنى علميا وقوميا مستوى واحدا من الكلام يجمع العرب جميعا على كلمة سواء.

هذا المستوى الواحد هو اللغة العربية المنسوبة إلى العرب، ذات الحدود والرسوم الضابطة لها ولأحكامها ، ولها وجود واضح بين ظهرانينا. فلنعمل على تقويتها وتخليصها من أدوائها ، مع منحها فرصة النمو والتجديد والتطوير فى طلائها.

المبحث الثالث : العربية فى دور التعليم

العربية فى دور التعليم فى وضع يدعو إلى القلق بل الانزعاج. فالجو اللغوى العام هناك ما يزال مشحونا بأخلاط الكلام ونوافره : من عاميات ورطانات فى الأفنية والفصول والمدرجات أحيانا ، مع توظيف قليل للعربية الفصيحة ، وهو - للأسف - توظيف مغلوط فى أحيان غير قليلة . والعربية بفروعها المتعددة محسوبة مادة واحدة، منقوصة القدر والاهتمام كما وكيفا ، من حيث وجوب النظر إلى فروعها الكثيرة ، والأوقات المخصصة لها والدرجات المرصودة لها فى الامتحان . وفى كثير من الأحيان تقدم مادتها بأسلوب عربى معوَّج ، مشحون بالعاميات وما إليها ، ويعتمد على «التلقين» فى التعامل معها .

أما مهارات اكتساب اللغة وتعليمها فهى غائبة تقريبا . فالاستماع إلى عربى فصيح صحيح نادر ، والقراءة الجهرية لها وجود لا يذكر ، إذا قيس بأهميتها بوصفها سيدة المقررات فى اللغة . وغياب هاتين المهارتين يستتبع - بالضرورة - ضعفا ملحوظا فى تفعيل المهارتين الأخريين ، الكتابة والحديث.

هذا الوضع غير المقبول ينطبق بحذافيره على وضع العربية فى

الجامعة وكلياتها المتخصصة ، بل قد يزيد سوءا . إن الأساتذة فى هذه المراحل العالية يتكلمون عن اللغة ومشكلاتها وفلسفة قواعدها إلخ ، ولا ينصرفون إلى مهارات اكتساب اللغة إلا بطريق المصادفة فى أوقات محدودة.

وهكذا يخرج معلم العربية من الكليات أو الأقسام المتخصصة خالى الوفاض من بضاعته الأصلية. فنشكو من ضعفه ومن صعوبة العربية، ناسبين الصعوبة كلها أو جلها إلى «النحو»: والمعروف علميا أن النحو ليس اللغة، إنه أشبه بقوائم البيت وقواعده ، ولا خير فى الاهتمام بهذا الجانب إلا بالنظر الدقيق فى البناء كله : اللغة نفسها بكل مستوياتها المختلفة.

ويأتى بعدُ موقع المعلم فى العملية التعليمية كلها، إنه فى الأصل ضعيف ضعفا ظاهرا فى اللغة العربية، إذ ألقى به التنسيق إلى هذه الدور والمعاهد ، لأبناء على صلاحيته ورغباته ، بل على أساس مجموعه العام فى الثانوية العامة .

فنشكو المعلم ونندب حاله الذى يحتاج إلى نظر وعلاج. تفتقت أذهان بعضهم عن بدعة إنشاء سموه «كليات التربية». وهى كليات تجمع بين شقين من المواد : مواد التخصص ومواد الإعداد الفنى . ولاحظنا - ولاحظ كثير غيرنا - أن اهتمام الطالب ووقته ينصرفان - طوعا أو كرها - إلى مواد التربية وما لفّ لفها . وكانت النتيجة ضعفا ملحوظا فى مواد التخصص ، ومنها العربية ، على ما هو معروف للجميع.

ورأينا أن الحل - إن أرادوا حلاً - هو الفصل بين الجانبين:

التخصص فى المواد مكانه ومقره الكليات المتخصصة ، والإعداد الفنى وحده فى كليات التربية أو معاهد التربية التى نقترح العود إليها ، على نحو ما كان يجرى العمل به فى سنوات سابقة . ولا خوف من طول المدة، فالدراسة فى كليات الطب ونحوها تستغرق ست سنوات أو نحو ذلك . والمنطق الذى يسوِّغ هذا الطول فى المدة فى هذه الكليات يسوغها بل يوجبها فى حال إعداد المعلم. الطبيب يرعى جسم المواطن ويعالج أدواءه المادية العضوية ، والمعلم يعالج أدواء النفس والعقل ، والجانبان مهمان ومتكاملان ، ويشكلان معا الدرع الواقية من الضعف والهزال والتخلف من الجانبين الجسمانى والعقلى معا ، ومن هنا ننادى - ونلح فى النداء - بضرورة الاهتمام بالمعلم علميا وفنيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا كذلك: إنه المعلم والمرشد والمربى والرائد فى حياة هائجة مائجة تحتاج إلى أسلحة تمكنه من خوض هذه المعارك بكفاية ونجاح.

المبحث الرابع : اللغة العربية لغير العرب

فى البدء كانت العربية تحظى باهتمام جملة من المفكرين المستشرقين حيث تناولوها بالدراسة والتحليل لتعرُّف أسرارها وخواصها المميزة لها بوجه علمى أكاديمى، ولما تقدم الزمن زاد الاهتمام بهذه اللغة من قبل الجماهير العريضة فى الشرق والغرب، لا لدراستها وتحليل مشكلاتها وإنما لتعلمها واكتسابها وسيلة من وسائل الاتصال بأصحابها للكشف عن معارف العرب وثقافتهم وحضارتهم.

وكان الإقبال شديدًا فى الداخل والخارج على تعلم هذه اللغة غير أن هؤلاء الراغبين فى هذا التعلم صُدموا فى السنوات الأخيرة بأن العربية أصبحت ذات مستويات مختلفة : الفصحى أو الفصيحة ،

العاميات بلهجاتها وخليط من هذا وذاك ، فوقفوا فى حيرة من أمرهم ، والمفروض أن يجدوا مادة عربية تلبى رغباتهم المختلفة.

هناك جهود قدمت لمحاولة الوفاء برغبات هؤلاء ولكنها فى الأغلب محاولات فردية أو قطرية ينقصها الضبط وتحديد المنهج وتعيين المادة بصورة كافية.

والمفروض أن يحاول العرب القيام بإعداد خطة لتعليم العربية تفى بحاجات الراغبين فى تعلمها آخذين الفصحى أو الفصيحة أساسًا للعمل مع مراعاة حاجات الطوائف المختلفة بصورة أو بأخرى.

وفى كل الحالات ينبغى عند وضع الخطة أن تراعى أمورًا مهمة منها تحديد مستوى المادة التى تقدم ، مراعاة اختلاف الدارسين ثقافيا وجغرافيا ، مراعاة التدرج فى تقديم المادة من القديم إلى الحديث، ونوصى أيضا بمراعاة اختلاف الدارسين فى أعمارهم .

وعند تقديم المادة لهؤلاء الدارسين ينبغى أن يقوم بها معلِّمون أكفاء ذوو دربة ودراية بتعليم اللغة لغير أهلها آخذين فى الحسبان المهارات الأربع فى تعلم أية لغة وهى الاستماع والقراءة والكتابة والحديث فهذه مهارات متصل بعضها ببعض، ولا ينبغى الفصل بينها بحال، ومن الحتم مراعاتها فى كل درس .

عود على بدء (الخاتمة)

وجاءت الخاتمة فى صفحات قليلة لتشير إلى أهم المشكلات التى عولجت فى الكتاب، وإلى طرائق التخلص منها مع توجيه النصح والإرشاد لكل المتعاملين باللغة العربية - لغتهم القومية .

المحتـويات

الموضوع	الصفحة

الباب الأول

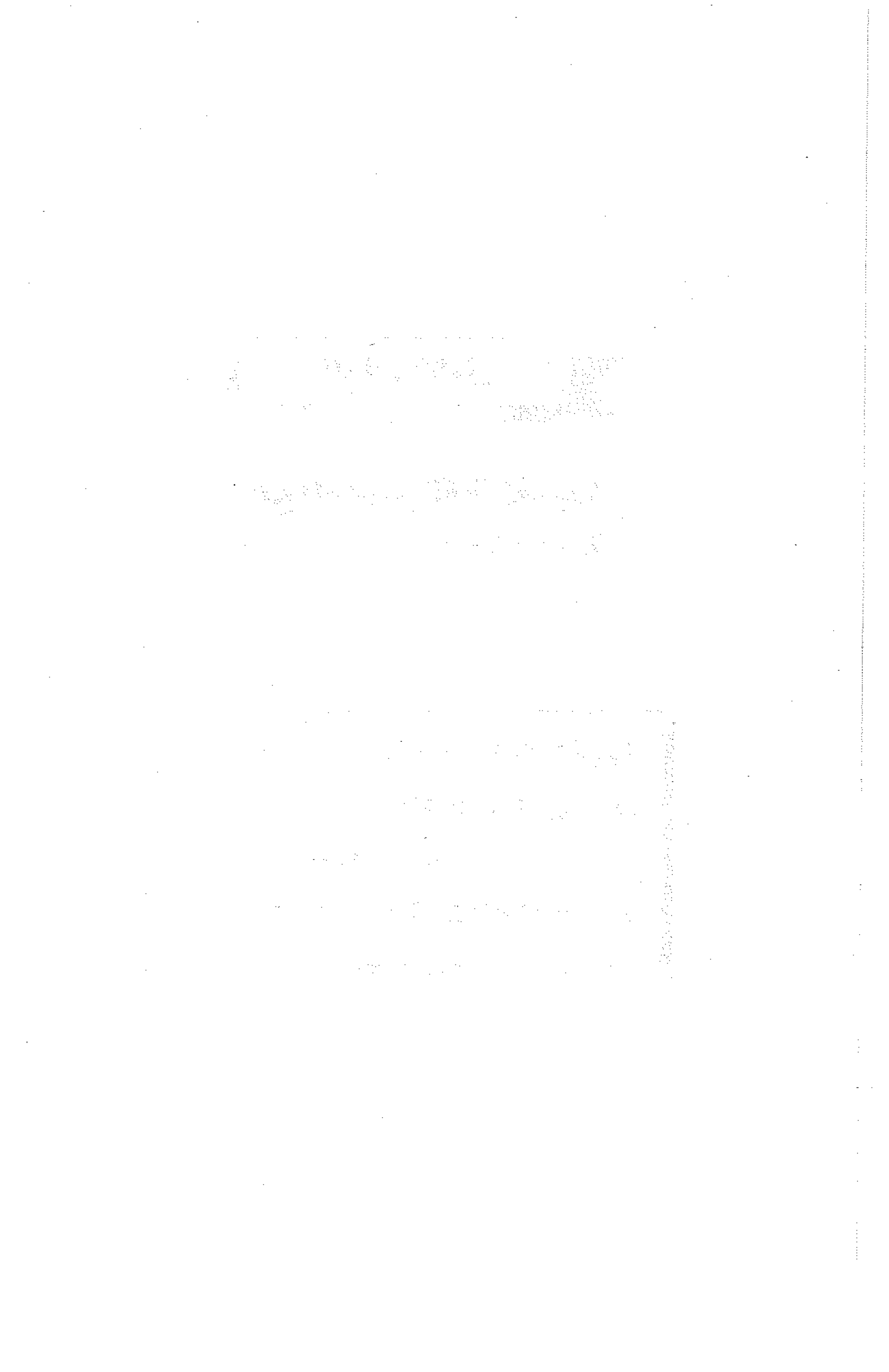
الواقع المعاصر للغة العربية ومـوقف الناس من هذا الواقع

وبـه ثلاثـة فصـول :

الفصل الأول : الواقع المعاصر للغة العربية.

الفصل الثانى : المشكلة اللغوية بين الوهم وسوء الفهم.

الفصل الثالث : اللغة بين الصنع والطبع.



الفصل الأول

الواقع المعاصر للغة العربية

اللغة العربية فى عصرنا هذا الذى نعيش فيه مضطربة اضطراب أهليها فكريا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا كذلك .

ليست لنا ثوابت فكرية نلتقى عليها ونعود إليها لتوحيد الرؤى أو تقريب مسارات هذه الرؤى فى الحاضر، ولرسم خطوط متناسقة متآلفة ذات خواصٍّ عربية مميِّزة للمستقبل . محرومون من التوافق والانسجام الثقافى والاجتماعى. ثقافات من أنماط غير متآخية ، مولَّدة من أصول شتَّى ، ونازعة إلى توجُّهات ومرامٍ مختلفة . قوم يهرولون نحو «التغريب» بحجّة التجديد والتنويع «والتحضير» ، وقوم مشدودون إلى الموروث القديم، دون تبصر أو إدراك لطبيعته أو ظروفه الزمانية ، ولا يحاولون فتح النوافذ لاستنشاق الهواء المتجدد تجدُّد الحياة ذاتها. وأقوام (وهم الكثرة الغالبة) واقفون حيث هم ، لا يدركون لأنفسهم موقعا أو مكانا فى معترك الحياة الفائرة الثائرة ، راضين قانعين بهذا «التهميش» إلى أن تهب الرياح فتزحزحهم - كلهم أو بعضهم - إلى يمنة أو يسرة ، حسب قوة الرياح الدافعة إلى هذا الجانب أو ذاك ، وحسب ما تنتظمه من دعاوى أو إغراءات تدفع بغير الواثقين إلى واحد من القبيلين أو تقربهم من ساحته .

هذا التنافر فى المنظومة الثقافية (إن كان لدينا منظومة) تلحظه

بوضوح فى سلوك الإنسان العربى فى حياته العامة والخاصة . تأمَّل نظرة هؤلاء وأولئك إلى الموروث والتاريخ والتقاليد ، وإلى الوقت وقيمته والانضباط فى التصرف مع أنفسهم أو غيرهم أو إلى سلوكهم فى اللقاءات العامة والخاصة ، وإلى تصرفاتهم فى الشارع أو حتى فى معاهد العلم وهيئاته . وحاول أن تلقى نظرة فاحصة إلى «كرنفال» أزيائهم ، وإلى طرائق إعداد الطعام وأنواعه وكيفيات تناوله. ولا تنس أخيرا - وليس آخِرا - أن تراقب معاملتهم للحياة ذاتها، وإلى تصرفاتهم مع البيئات التى يعيشون فيها ، وإلى أبنيتهم وأشكال هندستها وإلى ما بداخلها من متاع وأثاث .

هذا السلوك الناشز النافر ليس إلا ترجمة اجتماعية مادية لأنماط ثقافية كامنة ترجع أصولها وجذورها إلى موارد ليس بينها نسب قريب أو صلة تجمع شتاتها أو تقرِّبها بعضها من بعض. وهكذا تفصح الأنماط الثقافية غير المتآلفة عن نفسها فى صورة نماذج سلوك اجتماعية، مؤهلة لتصنيف الجماهير العربية إلى طبقات اجتماعية محرومة من وشائج التناسق والانسجام ، متباعدة الدرجات أو معدومة التدرج فى سلسلة المنظومة الاجتماعية ، بحيث نصل فى النهاية إلى طوائف من البشر معزول بعضها عن بعض ، ومحصور نشاطها فى بيئاتها الضيقة التى تكاد تحرمهم من روح التواصل النفسى والتثاقف الوجدانى، وتُغشى أبصارهم، فلا تبصر كل طائفة منها إلا موضع أقدامها، فاقدة بذلك الرؤية «الاجتماعية» التى من شأنها تجميع الخيوط وضمّ اللبنات بعضها إلى بعض حتى يستوى البناء متكاملاً ذا خصوصيات تصنع وطنية أو قوميَّة من حقها أن تنضم إلى المنظومات الاجتماعية السائدة فى العالم المتحضر من حولنا .

فإذا انضم العامل الاقتصادى إلى هذه الفوضى الاجتماعية الناتجة عن الفوضى الثقافية ، كان الأمر عجبا والوضع شائنا غير مقبول . المال كثير والثروة طائلة والموارد الطبيعية ومعطاء بلا حدود . ولكن الأنصبة من كل ذلك مختلة إلى حدٍّ يحتاج إلى نظر وتأمل ، إننا نلاحظ فى بعض البيئات العربية أن قوما يعملون ولا يأخذون ، وآخرين لا يعملون ويأخذون كثيرًا وبلا حساب أحيانا . ما السِّر فى هذا الاختلال وما أسبابه؟ الأسباب كثيرة معقَّدة متشابكة لا يستطيع تحليلها وتحديدها إلا المتخصصون من رجال الاجتماع والاقتصاد ، أما نظرة الرجل العادىِّ فى هذا المجال (من أمثالنا) فلا يجاوز حدْسه أكثر من القول بأن هناك خللا فى المنظومتين الثقافية والاجتماعية وما يلفُّهما أو يرتبط بهما من ملابسات حياتية وظروف معيشية موروثة وغير موروثة ، كالحرفة والصنعة والمهنة ، وما أتيح لهؤلاء وأولئك من فرص موقوتة أو طارئة كالإدارة والسلطة أو الجاه والحسب والنسب ، ومهما تكن الأسرار والأسباب لهذا التفاوت ، فالخلل فى البنية الاقتصادية العربية ظاهر للعيان بصورة تسمها بالاضطراب وعدم التناسق بين لبناتها وجوانبها .

ومن اللافت للنظر أن عناصر أو مكوِّنات بنيتنا الاقتصادية الأساسية فى السنوات الأخيرة تميل إلى «التغريب» ، بتهجير الوطنى (أو القومى) منها واستقدام الغريب الأجنبى عنها، ذلك أن كثيرا من أهل الغنى والثراء وأصحاب الوفرة المالية درجوا - ويدرجون - على «تهجير» أموالهم بإيداعها فى مصارف أجنبية فى بلاد غير عربية ، حيث ينعم الآخرون بهذا المال ويوظفونه لصالحهم وخير بلادهم ، تاركين الفُتات (الفوائد) الذى لا يغنى فتيلا ، ولا يصنع شيئا ذا بال فى دنيا المال والاقتصاد لأصحاب الثروة الأصليين. وهناك فى الوقت نفسه دعوة

محمومة إلى استقدام المال الأجنبى وتشجيع الإكثار منه، بدعوى الاستثمار وإصلاح الاقتصاد الوطنى (أو القومى) ، فى حين أن هذا المال «الغريب» قد يطغى - إن لم يكن بالتسلط على مقدراتنا - بالسيطرة على السوق الاقتصادية ، ويحيلها ميدانا يبسط فيه نفوذه ويلهو فيه وحده دون منازع أو وجود فريق قوى يلاعبه ويصارعه حتى يحجِّم تحركاته ويضيق عليه الخناق، فيعود إلى أهله ملوما محسورا .

وليست منظومتنا السياسية بأوفر حظا وأسعد حالا من بنياتنا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . فمنذ وقت ليس بالبعيد هبَّت علينا رياح الفرقة المصطنعة أو المتعمدة ، فذهبت بروح التآخى والتآلف التى كنا ننعم بها قبلا ، بوصفنا أمة واحدة ذات قيم ومبادئ إنسانية رفيعة، ورثناها عن الأجداد العظام الذين بتآزرهم وتكاتفهم حازوا موقعا فى أرض الله يُشار إليه نموذجا للقوة والمنعة لا يمسُّه أو يقترب منه أىُّ طامع أو طامح .

سياستنا فى الداخل أصابها عَوَر التنازع والفرقة، بحيث أصبح الفرقاء فى بعض البلاد العربية يتنابذون بل يتقاتلون فيما بينهم بأسلحة الكلمة وأسلحة النار، دون مسوِّغ إنسانى أو قومى. وسياستنا الخارجية ذات ألوان وأشتات من السياسات : فتارة يميل الركب إلى اليمين وأخرى إلى اليسار ، وثالثة يعود الفرقاء إلى رشدهم فيجتمعون ويضعون منهج السير فى الطريق الراشد الذى يجمع صفوفهم ويوحِّد كلمتهم ، وما إن يعلن المنهج ويفصح عن أساليب الأخذ به ، حتى تهب رياح أخرى داخلية أو خارجية فتفسد التخطيط وتحجب التطبيق.

وهكذا خضعت وتخضع منظومتنا السياسية للاضطراب والاهتزاز،

على الرغم من وجود أصوات عاقلة وقيادات حكيمة هنا وهناك فى أرض العرب ، تحاول بكل جهد وإصرار العمل على لمِّ الشتات وجمع الصفوف وتماسك الأجناد فى الداخل ليكونوا قوة فاعلة ترهب عدوَّ الله وعدوَّهم.

وباختصار ، يمكن القول بأن ليس لدينا منهج حياتى عام ، ذو خصوصيات ترشحه «منهجا عربيا» ذا حدود ومعالم واضحة للتعامل مع الحياة ومع أنفسنا : منهجا يؤكد الهوية القومية أو الشخصية العربية.

وفى ميدان «العلم» بالمعنى الدقيق ، وهو حصيلة البنيات المشار إليها سابقا ، نلاحظ اتجاهات مهزوزة ، لا تقف على أرض صلبة ، لأنها فى الغالب ، تابعة أو مقلدة أو مقترضة ، دون سند قومى أصيل ، تمتاح منه أو تستمد منه الغذاء والرِّى ، حتى يصلب عودها ويقوى فرعها ، وتكون قادرة على الإثمار ذى المذاق العربى ومرشحة فى العاجل أو الآجل للابتداع والابتكار فى دنيا العلم والمعرفة.

كل هذا الذى وقع ويقع من اضطراب فى حياتنا الفكرية والاجتماعية كان له أثر واضح فى لغتنا القومية فى الوقت الحاضر. وليس ذلك بدعا من القول ، أو ادِّعاء نروِّج له ، أو مبالغة فى الأمر وتهويلا لشأنه.

ذلك أن اللغة (أية لغة على وجه الأرض) مرآة عاكسة لكل مناحى النشاط الإنسانى فى مجتمعها ، أو قل - بعبارة أوجز وأدق تعبيرا - اللغة هى الإنسان نفسه . وقد قيل : «إذا فتحت فاك عرفناك»، أى أدركنا وضعك فى مجتمعك وموقعك، فى بيئتك فكريا وثقافيا واجتماعيا واستطعنا أن ننسبك إلى قبيل من الناس دون قبيل آخر.

لهذا لا نعجب إذا كانت اللغة العربية الآن تشكو من الاضطراب

والضعف وفقدان التماسك، وتصرخ من تفكك أوصالها وتفرُّق عناصرها، تفرُّق أهليها فى الفكر وأنماط السلوك الاجتماعى ، إنها ذات أنماط وأخلاط وأشتات من الكلام المتباينة طبائعه المتنافرة خواصُّه ، بحيث فقدت وحدتها واهتزَّت بنيتها الأساسية .

اللغة العربية الآن فى الوطن العربى على اتساعه لها عدة من المستويات المتداخلة المتشابكة التى ضاعت الحدود فيما بينها ، بحيث اختلط الحابل بالنابل، وتسرَّب غير المقبول إلى المقبول ، وأصبحنا عاجزين عن تحديد مستوى معيَّن يُتفق عليه ونرشحه لسانًا عربيا موحَّدا، يمثِّل مفهوم «العروبة» بقيمها الأصيلة ذات الموروث المشترك من تاريخ وآمال وآلام وحضارة وفكر ومعارف وغير ذلك ، ممَّا يشكِّل منظومة متسقة مُتجانسة ، تستحق الإعلان عن نفسها برمز جامع لكل أولئك ، مانع للدخيل والغريب، هو «الهوية العربية» .

وعلى الرغم من هذا التداخل والتشابك بين مستويات العربية ، يمكننا - نظريا فى الأقل - أن نتلمَّس شيئًا من خصوصيات كل منها، وبعضا من الفوارق المميّزة فيما بينها ، حتى نستطيع إلقاء الضوء على حقيقة التعدُّد هذه، بغية تحديد موقفنا من هذا التعدد ، وكيفية معالجته - إن أمكن - أو محاولة إقرار مستوى معيَّن منها ، وأخذه صيغة لغوية مقبولة ، ترشِّح نفسها لأن تكون لغة عامة تجمع العرب على لسان واحد ، تأكيدا لهويتهم «العربية».

لدينا «الفصحى» ممثلة فى كتاب الله العزيز وحديث رسوله ﷺ ، وما لفَّ لفهما من آثار أدبية وعلمية وثقافية ، وهى لغة استطاعت - بحكم طبيعتها وظروفها الخاصة - أن تعبُر مزالق الزمن ، وأن تزيح من

طريقها كلّ أو جُلّ ما يقابلها من صعوبات أو يعترضها من مشكلات حياتية ، حتى استقرت (وسوف تستقر إلى يوم الدين) محافظة على بنيتها وأساسيّاتها المميزة لها .

ولكن «الفصحى» بهذا المفهوم ، لم يسعد أهلوها ولم يشرّفوا بتوظيفها التوظيف الكامل فى مجالات الحياة المختلفة ، كتْبا ونطقا من وقت إلى آخر ، وبخاصة فى عصرنا هذا الذى نعيش فيه. انحسر توظيفها الآن واقتصر استعمالها على التعامل معها كتْبا فقط فى مجالات محدودة بصورة واضحة. ولسنا نزعم أن أحدا منا يخبرها الآن نطقا فى كل حين وآن. والواقع يشهد أن لو حاول بعضنا أداءها نطقا - دون الاستعانة بمكتوب - لوقع فى مزالق اللحن والخطأ إلى درجة تُفسد محاولته ، وتسىء إلى اللغة نفسها.

وعلى الرغم من هذا التخاذل من أهليها ، لم تفْن الفصحى ولم تختف (بفضل موروثاتنا الدينية والأدبية) بل ظلت تسير فى طريقها ، مطوِّعة نفسها لمقتضيات ظروف هذا الطريق وزمانه ، وأخذت بحكم طبيعتها العبقرية - تكيِّف خطواتها ، وتعدِّل من مساراتها ، فتلبس لكل مسارٍ لبوسه الملائم له ، وتغيِّر من ملامحها الشكلية ، وفقًا لظروف الزمن وما ينتظمه من تغيُّرات فى مجالاته الحياتية المختلفة .

وهكذا بدا للفصحى وجه جديد ذو ملامح من ألوان مختلفة تلائم الزمن المتغيِّر وظروفه المتطورة ، ولكن مع الاحتفاظ بثوابتها وجوهرياتها الأساسية التى تحافظ على بنيتها الأصلية وتميزها من غيرها من أنماط الكلام ، هذا الوجه الجديد هو ما نميل إلى تسميته (بقصد التمييز فقط) «العربية الفصيحة» أو «العربية فى العصر الحاضر» ، مخالفين

بذلك الاتجاه الشائع المغلوط إلى تسميتها «العربية المعاصرة» . إن هذه التسمية الأخيرة تحمل فى طياتها أمرين خطيرين ليس لهما قبول لدينا بحال.

الأول : تعنى هذه التسمية تفكيك جسم العربية وتوزيع أوصالها على فترات الزمن المختلفة ، بحيث يصبح لكل فترة «عربية مستقلة» من نوع ما، انقضى زمنها وأدَّت دورها فى زمنها هذا الذى حدَّدوه لها، فيمكن اطِّراحها جانبا ، وحسبانها أثرًا من الآثار انقضت فعّاليته وانتهى التفاعل أو التعامل به أو معه . **الثانى** : أن هذا المصطلح (العربية المعاصرة) مصطلح غامض ، غير محدد المفهوم ، وقد يعنى انتظامه لأنواع أو أشتات من الكلام المعاصر، فى صورة لهجات ورطانات «عربية» تملأ السوق اللغوية فى البيئة العربية .

هذان الأمران مغلوطان ومرفوضان ، ذلك أن العربية ظلت فى مسيرتها الطويلة مستقرة البنيان ، تصارع الزمن وما يواجهها من مشكلات وصعوبات ، ولم تنفصل حلقاتها أو تنفصم بنياتها الأساسية، على الرغم من تجديد فى ألوانها وتحريك فى أزيائها وفقا لحركات الزمن ومقتضيات حاجاته ، والقول بتوزيع مسيراتها على فترات زمنية، وانتهاء دور كل مسيرة بانتهاء الفترة الزمنية المعيَّنة، يعنى - شئنا أو لم نشأ - اطِّراح كل آثارها المسجَّلة بها من كل الموروث الأدبى والحضارى والعلمى والتاريخى ، الأمر الذى من شأنه أن يقضى على هذا الموروث برمَّته ، ويذهب بتاريخنا الطويل أدراج الرياح ويقتلع جذور هويتنا ، فنصبح أقوامًا متفرقين تفرُّق فترات الزمن، قُطع حبل الوصل بينها، وضنفت إلى مراحل منبتّ بعضها عن بعض .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هذا المصطلح (العربية المعاصرة) ذو مفهوم واسع قد ينسحب (كما قررنا سابقا) على كل ألوان الكلام المعاصر من عاميّات وأساليب دارجة ، الأمر الذى قد يغرى بعض العابثين أو غير العارفين بحقائق الأمور إلى محاولة الدعوة إلى اعتماد هذه العاميات وما لفَّ لفَّها من مستويات كلامية ، لغة أو لغات صالحة للتوظيف العام والخاص ، بوصفها لسان العصر ووسيلته التعبيرية والملائمة لظروفه ، والعاكسة لواقع أهليه فى السوق اللغوية العامة، وهذا - فى الحق - ما ينادى به بعضهم بحجة أن الفصحى أو الفصيحة قد غادرت هذه السوق ، واحتلت العاميات أرضها، واستولت جحافلها على كل الأصقاع ، والبقاع شرقا وغربًا ، وأصبح لها السيطرة الكاملة أو شبه الكاملة على هذه الأرض.

ومهما يكن الأمر ، فنحن لا ننكر وجود مستويات من الكلام ذوات أخلاط وأمشاج نافرة متباينة تحاول تضييق الخناق على الفصحى أو الفصيحة وتنازعها أرضها وتملأ ساحتها صخبا وفوضى ، وتحاربها بأسلحة فاسدة ، من طبيعتها أن تعود إلى صدور حامليها ومروِّجى توظيفها ، هذه المستويات المتنافرة تتمثل فى اللهجات العامة والرطانات المحلية التى تقدر بالعشرات، بل بالمئات، لو توصلنا إلى استقصاء دقيق لأعدادها .

ففى المشرق العربى لهجات وفى المغرب العربى رطانات ، تحمل كل منها طابعها الخاص الذى يفرق بينها وبين غيرها ، الأمر الذى من شأنه أن يعوق التفاهم والتواصل بين أبناء الأمة العربية، بل بين أهل المنطقة الواحدة أو الوطن العربى الواحد . هذا بالإضافة إلى ما يعكسه هذا الاختلاف من تباين فى الرؤى واتجاهات الفكر وأنماط الثقافة ، وما

يزيد هذا الاختلاف ويعمقه فى العاجل أو الآجل ، حتى يصير القوم فرقًا وشيعًا متنافرة متنابذة ، مقطوعة الأواصر وأسباب التواصل ، وتكون النتيجة تفكيك البناء العربى الكبير إلى بنيات صغيرات هزيلة لا حول لها ولا طول فى هذا العالم المتصارع الذى يأكل كبيره صغيره، ويسيطر على مقدَّراته ويتسلط على حركاته وسكناته، ويحيله كمًّا مهملاً، فاقدا حريته فى التفكير والتدبير ، مسلوبة شخصيته التى تميزه من غيره، منزوعة هويته التى تحمى كيانه واستقلاله.

وليس الأمر مقصورا على عدد اللهجات والرطانات وكثرتها، بل تعدَّاه الواقع إلى ما هو أشدُّ خطرا وأبعد أثرا فى حياة المجتمع العربى ، ذلك أن هذه اللهجات والرطانات متداخلة متشابكة مخلوطة العناصر والمكوِّنات إلى درجة تجعل المحصول اللغوى لأى واحد منَّا محصولا فاقد الهوية ، بحيث لا نستطيع نسبته إلى لون معيَّن من الكلام دون لون، إنه أشتات متنافرات من الكلم والصيغ والعبارات والأساليب ، التى ينزع كل منها إلى مستوى من الكلام لا يلائم صاحبه ولا يؤاخيه فى نوعيته أو طبيعته أو أصله ، فهناك العامى الدارج مخلوطا بعناصر دخيلة من الرطانات البيئية والحرفية ، ومنتظما لكلمات أو مصطلحات سوقيَّة أو عبارات نابية ألقى بها الجو الثقافى والاجتماعى الذى اضطربت مساراته واعوجَّت مساربه ، الأمر الذى يدل على انهيار البنية الثقافية والاجتماعية، والذى يشير إلى انفراط حبات عِقد الهويَّة وضياع مكوّنات الشخصية.

ربما يستطيع الناظر المدقق أن يحسب - تجاوزا - هذا المحصول المتهالك ضربا من كلام عربىّ سفلت مدارجه ، واختلطت صوره ، انعكاسًا لما يلفُّه من ظروف اجتماعية وملابسات حياتية ، ولكنه مع ذلك

يمكن - بالبحث والدرس - ردُّه إلى أصوله والكشف عن موارده ، ومن ثم يرتجى صقله أو تهذيبه أو إصلاحه بمعاودة النظر والتأمل فيه .

قد يكون هذا صحيحا ولو من الناحية النظرية ، ولكن ما موقفنا من هذا اللون العجيب من الكلام المحشوّ بعناصر أجنبية غربية وشرقية؟ درج بعض شبابنا والمتشببين من شيوخنا، وبعض المتحذلقين من المثقفين فى السنوات الأخيرة على دسِّ الكلمات والأساليب الأجنبية فى عربيتهم الكسيحة ، دون حاجة ملحَّة أو ضرورة علمية أو فنيَّة .. إنهم يفعلون ذلك تحذلقًا أو إعلانًا عن «فوقية» مصطنعة ، أو إظهارًا لاتساع الثقافة وتنوُّعها ، تنوُّع ما تكفَّفوه من عناصر ، لا يدرى أكثرهم مصدرها ، ولا يدركون معانيها الدقيقة، ولا يجيدون نطقها ، بل يمسخونها مسخًا. إنهم يلوكونها بألسنتهم، ويلوون أعناقها ، فتخرج من أفواههم مغلوطة غير ذات نسب صحيح بهذا الأصل أو ذاك.

والنتيجة واضحة؛ خلط فى خلط واضطراب فى اضطراب ، ولا علاج له فى رأينا إلا بإصلاح ثقافى اجتماعى ، يرد الأمور إلى نصابها الصحيح، فتصبح أنماط السلوك القومى كلها ، وعلى القمة منها فى الأهمية الإصلاح اللغوى ، إن شئنا ذلك ، وما ذلك على الله بعزيز .

ويزيد الطين بلَّة فى هذا السياق العجيب وذاك النهج الغريب تلك الرياح التى غطت سماءنا وملأت أجواءنا متمثلة فى الجامعات والمدارس الأجنبية وما يدور فى فلكها من مدارس اللغات . قد يكون مقبولا - نوع قبول - ضيافة بعض الجامعات الأجنبية ذات التخصصات العلمية التى توسع معارفنا وتعمق أفكارنا وتمدُّنا بالجديد الذى لم ننل منه نصيبا موفورا وقدْرا من الكفاية ميسورا. والمفروض أن الطالب العربى فى هذه

الجامعات قد نال فى دراساته السابقة قدرًا مناسبًا من الثقافة العربية، وألمَّ إلمامًا معقولاً بلغته القومية، وتعرَّف نصيبًا ملحوظًا من قواعدها وضوابطها التى تمده بمخزون عقلى ، يستطيع أن يترجمه أو يولِّد منه ما يشاء من مادَّة لغوية فى حياته العامة والخاصة على سواء. إنه فى هذه الحال يفكِّر عربيا ويستطيع بكل سهولة ويُسر أن يفصح عنه بكلام عربى ، ومن ثم نضمن له ويضمن لنفسه - بصورة أو بأخرى - أن يحافظ على هويته العربية وشخصيته القومية ، ومع ذلك ينبغى أن تكون «ضيافة» هذا النوع من الجامعات ضيافة مشروطة خاضعة للرقابة والمتابعة ، حتى لا يستهوى الضيف «المقام» فيمرح ويسرح فى أوساط الشباب ويستميلهم إليه ويقدم لهم من الثقافات والرؤى والاتجاهات ما ينزعهم من دوائرهم القومية ، ويضمهم إلى دائرته فكرا وثقافة ولغة، وتكون النتيجة انسلاخ قوة ضاربة من الرجال وانعزالهم عن أهليهم وذويهم ، فيسيرون مسارات لا تلتقى مع مسارات فصائل الجماهير ، فيتفرق الجمع ، وتتبدد القوى ، ويهتزّ البناء القومى ، وربما يصبح أثرا بعد عين.

أما المدارس الأجنبية فسائغ وجودها لخدمة أبناء الجاليات غير العربية . ولكن الذى حدث ويحدث أن أقوامًا من العرب ينظرون إليها نظرة «فوقية» فيحشرون أبناءهم فيها حشرا ، ويلقون بهم فى جوٍّ غريب لا يقوى الصغير على التكيُّف معه أو انتقاء أجود نسماته وأصحِّها؛ فيختلط الأمر عليه ، فيقذف بنفسه أو تنزعه الرياح إلى هذا الجو الغريب ، فتتطاير تقاليده وتتناثر مبادئه القومية ، وتتأرجح شخصيته بين هذا وذاك، وربما تذوب ، وتذوب معها كل مقوِّمات هويته ، وفى

مقدمتها اللغة التى هى بمثابة قطب الرحى الذى تدور حوله هذه المقوِّمات وتعتمد فى حركتها وطبيعتها عليه.

ولمدارس اللغات نصيب ملحوظ فى هذا الخلط الثقافى واللغوى، بل والاجتماعى كذلك. إن تعلُّم اللغات الأجنبية حتم لا ينازعه أحد، وتعرُّف ثقافات الأقوام الآخرين ضرورة إنسانية فى هذا الزمن الذى يتسابق الناس فيه إلى الأجود والأفضل ، ولا يكون ذلك إلا بالتثاقف وتبادل المعارف والخبرات ، ولكن أن تقدَّم الموادّ كلها فى هذه المدارس باللغات الأجنبية فليس من التثاقف فى شىء . إنه - فى رأينا - أسلوب (مقصود أو غير مقصود) من أساليب طمس الفكر القومى أو تعتيمه أو إزاحته، وفرض بنيات فكرية أخرى تذهب بالصغير مذاهب تنزعه من صفوف قومه ، وتسلك به مسالك مجهولة الحدود والرسوم. ذلك أن اللغة (أية لغة) ليست مجرد ضوضاء أو أصوات تلقى فى الهواء، وإنما هى قوالب من الكلم تحمل فى طياتها وتنتظم فى أحشائها ثقافات أهليها وأفكارهم، وتنبئ عن أنماط سلوكهم. ومن هنا كان التعليم باللغات الأجنبية للصغار والناشئة (رجال المستقبل) أمرًا خطيرًا ، من شأنه أن يعزل هؤلاء وأولئك عن أقرانهم، ويصنع منهم طبقات ثقافية واجتماعية محرومة من التآخى والتآلف مع سائر مواطنيهم.

إن التعليم الأجنبى بصوره الثلاث السابقة ليس قضية لغوية بقدر ما هو قضية فكرية ثقافية اجتماعية، تحتاج إلى نظر وتأمل ، حتى نضمن التكامل للبناء القومى الذى ينبغى أن تكون مكوِّناته ولبناته متسقة غير ناشزة أو نافرة .

ومن اللافت للانتباه أن النظر إلى اللغات الأجنبية نظرة فوقية قد

امتدَّ أثره وانتشر ريحه وكثر هواته ، حتى لترى انعكاساته واضحة للعيان في الشارع العربى ، ممثلة بوضوح فيما درج ويدرج عليه أصحاب المحلات أو المؤسسات التجارية وغيرها من كتابة لافتاتهم باللغات الأجنبية ، أو بالعربية ممسوخة بحروف أجنبية .

وهكذا يبدو الوضع اللغوى فى العالم العربى وضعًا غير ذى حدود أو رسوم : خليط من الكلام وضروب من بلبلة الألسن بالرطانات واللهجات التى تضيق الخناق على «العربية» (الفصحى الفصيحة) وتهدِّد بنيتها وتعزلها عن مساراتها الطبيعية المشروعة ، فتعطل نموَّها وتفاعلها مع أهليها ، الأمر الذى دعا غير العارفين إلى الانصراف عنها أو مهاجمتها والتنكر لها .

والسؤال الآن : ما موقفنا من هذا الخلط والاضطراب اللغويين الباديين فى كل أرجاء الوطن العربى، بلا فرق ؟

العرب إزاء هذا الوضع المعقَّد وما يدور حوله من مشكلات ثقافية واجتماعية يمثلون ثلاث طوائف ، أو هم يسلكون اتجاهات ثلاثة لا تلتقى أطرافها فى معظم الحالات.

الطائفة الأولى :

وهى طائفة تمثل أغلب المواطنين العرب وهى فى شغل شاغل بالحياة وهمومها ، يكدُّ أفرادها فى سبيل الحصول على لقمة العيش بما يضمن لهم استمرارية رحلتهم فى الدنيا وبما يفى - قدر المستطاع - بحاجة أبنائهم من بعدهم ، ولهذه الطائفة أيضا تقاليد حياتية أو بيئية تحجبهم عن رؤية ما يجرى من حولهم من قضايا فكرية أو ثقافية لا قبل لهم بها ، أو لا تمسُّ مصالحهم الماديِّة العاجلة ، أو لا تدخل فى إطار

عالمهم الضيق المحروم من التفاعل مع ما تموج به السوق الاجتماعية من هذه القضايا ونحوها .

عناصر هذه الطائفة يشار إليهم غالبًا بالمصطلح «العامة» أو من ينعتون أحيانا بالجماهير العريضة من الشعب. إنهم يتحدثون ويتواصلون ويتفاهم بعضهم مع بعض بلغتهم (أو لغاتهم) الدارجة ، أو ما تنعت أحيانا بالعامية. يفعلون هذا فى سهولة ويسر ، دون تفكير فى نوعية هذه اللغة أو اللهجة أو فى وصفها من حيث الصواب والخطأ ، أو فى موقعها وعلاقتها بلغة أخرى تسمى الفصحى أو الفصيحة . ليس لهم شأن بهذا كله، وليس هناك ما يبعث على التفكير فيه أو الالتفات إليه. فالناس كلهم فى هذه السبيل سواء ، والإذاعة نفسها (لسان الأمة والوطن) تؤثر توظيف لغتهم أو لغاتهم العامية فى كثير من برامجها ، والتليفزيون الساحر هو حامل اللواء والرائد الأول فى مسيرة توظيف العاميّات ، كما يبدو ذلك واضحًا فى مجمل برامجه ، مهما تنوعت مجالاتها الثقافية والاجتماعية والسياسية.

وهؤلاء الناس فى الوقت نفسه يفهمون ويستوعبون إلى حدّ ملحوظ ما يُلقى إليهم من كلام أو حديث جار على مستوى لغوى آخر ، هو الفصيحة ، كما فى خطب المساجد أو بعض الأحاديث فى الإذاعة . وهم أيضا قادرون على فهم ما يكتب فى الصحف ونحوها ، إن انصرفوا إلى قراءتها ، ولكنهم قليلا ما يقرأون ، على عادة أهل البلاد النامية . إنهم أقوام يسمعون ولا يقرأون فى الأغلب الأعم.

هذا هو الجو اللغوى الذى يعيش فيه أفراد هذه الطائفة ؛ وهم لا يدركون أبعاده أو نوعيته أو (وهو الأهم) مدى تأثير هذا الجوّ على

أفكارهم وثقافتهم وشخصيتهم بما يحمله من عناصر متنافرة ومكوِّنات متباينة ، ويزيد فى هذا التنافر والتباين تنوُّع ألسنتهم العاميِّة ، وما يقرع آذانهم من لهجات ورطانات تختلف باختلاف البيئة الجغرافية أو الطبقة الاجتماعية. وعلى الرغم من كل هذا التخليط اللغوى فإن هذه الطائفة من الناس (وهم يمثلون الأغلبية) لا تشغل نفسها بهذا التخليط ولا تلقى إليه بالاً ؛ لأنه خارج عن دائرة اهتماماتهم ، ويتجاوز حدود ثقافاتهم وأفكارهم ، وإن كان هذا الوضع جدّ خطير وذا أهمية بالغة بالنسبة لهويتهم وشخصيتهم القومية . إنهم لا يدركون - وهذا قدرهم - أن هذا التخليط اللغوى يؤدى إلى تخليط فكرى ثقافى يهدد قوميتهم ، ويوزِّع اتجاهاتهم، ويخلق نوعا من التنافر فى أنماط السلوك وطرائق العيش فى مجتمعهم، هذا بدوره يقود إلى التفكك فى القصد وتفرُّق فى الاتجاه، فتضيع البنية القومية وتتناثر عناصرها أشلاء بتناثر ألسنتهم ورطاناتهم.

الطائفة الثانية :

أما الطائفة الثانية فهى تنتظم عددا من الناس ، أكثرهم من ذوى الحنكة والتجربة فى معالجة الأمور وعدم الاندفاع إلى الأهداف دون الأخذ بالأسباب التى توصِّل إليها، إنهم ينظرون إلى المشكلة من منطلق الصالح العام للغة ولأهليها على سواء. يجأرون بالشكوى من هذا الوضع غير السوى الذى آلت إليه لغتنا ، ويحاولون البحث عن أسبابه وعوامله، حتى يمكن الوصول فى النهاية إلى علاج مقبول ، تصح به اللغة ، وتنجو من الأدواء التى لاحقتها وتلاحقها عبر الزمن . وهذا النهج فى الإصلاح اللغوى هو فى الوقت نفسه إصلاح لحال الأمة ، وتخطيط مرسوم للوصول بهذه الأمة إلى وضع راشد سوىٍّ يجمع كلمتها ويؤاخى بين اتجاهاتها فكريًّا وثقافيًّا وسياسيًّا .

نقطة البدء فى هذا العلاج تنطلق من وجوب الاعتماد على الفصحى الفصيحة واتخاذها* الأساس الذى تنبغى رعايته ودعمه ، واعتماده القطب الذى ندور حوله ولا نجاوز ساحته ، ونعمل على إزاحة كل دخيل على هذه الساحة مما يهدد كيانه أو يشوِّه بنيته من أجواء اجتماعية وثقافية لا توائم طبيعته ، ومن أخلاط لغوية نافرة تشوِّه وجهه، وتعرِّض كيانه للتخلخل والضياع .

هذه اللغة - وإن ضاق انتشارها نسبيا وقلَّ توظيفها عمليا - ذات حدود مرسومة وضوابط معلومة ، الأمر الذى يمهِّد الطريق وييسِّر الانطلاق إلى الهدف ، وهو الوصول إلى لغة عامة ، موَحَّدة وموحِّدة (بفتح الحاء وكسرها) .

هذا الرأى (وهو ما نأخذ به ونتبناه) يحتاج - لتحقيق أهدافه إلى صحوة قومية عامة ، تأخذ فى حسبانها العوامل والوسائل التى من شأنها أن تفى بالغاية وتصل بنا إلى الغرض المطلوب . أصحاب هذا الرأى لهم صوت صادق مخلص ، ولكنهم موزَّعون متفرقون ، وصوتهم صوت خافت محصور فى دوائر ضيقة ، فى حين أن الدعوة تحتاج إلى التجييش «وتكتيب» الأجناد لنشرها بصوت عال مؤثِّر ، يطغى على الأصوات الزاعقة الملحَّة فى الصياح باطِّراح الفصحى الفصيحة جانبا ، والدعوة إلى تبنِّى الألسن والرطانات العامية واللهجات المحلية.

الطائفة الثالثة :

ونأتى بعدُ إلى الطائفة الثالثة من طوائف المجتمع العربى. إنها طائفة يحار المرء فى الكشف عن أسرار موقفها غير المتعاطف من اللغة العربية، بل المنازع فى أهميتها القومية، والمعارض صراحة لاتخاذها

أو اعتمادها اللسان القومى العام، أو اللغة التى تفى بأغراض التواصل بين أبناء الأمة الواحدة . إن المنتمين إلى هذه الطائفة يرونها لغة جامدة متخلفة بعيدة عن الوجدان وعصيّة على التفاعل مع الجماهير العريضة من المواطنين ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحل الأمثل للمشكلة اللغوية العربية يتحقق أساسًا فى فك الحصار عن اللغة العامية وتحريرها من شبهة «الدونية»، واعتمادها لغة عامة توظف فى شتى المجالات الحياتية كتْبا ونطقا على المستويات العلمية والاجتماعية كافة.

وحجتهم فى ذلك أن اللغة العربية (الفصحى الفصيحة) فقدت أرضها الجماهيرية ، ولم تعد قادرة على تقديم الزاد لأهليها، أو التعبير عن حاجاتهم والحوار مع أفكارهم وما تجيش به نفوسهم . إنها هناك ولكن توظيفها (إن وقع وهو قليل) مقصور على فئة من الناس ، لهم فى مسلكهم هذا الذى اختاروا مصلحة مادية تتعلق بأشخاصهم أو مهنهم أو مواقعهم التقليدية ، أما العامية أو العاميات بلهجاتها فهى فى تعايش مستمر مع أفراد المجتمع كافة ، بلا تفريق بين مثقف وغير مثقف ، أو عالم وجاهل، أو صغير وكبير ، وهى بهذا ترشّح نفسها للاختيار لسانا عاما ومعترفًا بشرعيته وأحقيته فى تمثيل القوم والتعبير عن آمالهم وآلامهم.

هذا الموقف غير المنصف «للعربية» والمناصر للعامية قديم، ظهرت بوادره فى أواخر القرن الماضى واشتدت الدعوة إليه فى أوائل هذا القرن، ولم تختف هذه الصيحة إلا قليلا حتى انطلقت أشد ضراوة وعُنفًا فى السنوات الأخيرة ، هذه الصيحة الجديدة رفع لواءها الحداثيون الجدد أو العلمانيُّون (بفتح العين) الذين يحلو لهم أن ينعتوا

أنفسهم بالمتنوّرين . وهم فى حقيقة الأمر من فلول الشيوعية التى هزمت نفسها بنفسها فى بلادها الأصلية ، وانهار قوامها ، ولم يعد لها أثر يذكر على الساحة العالمية.

ومن سوء حظ العالم الثالث (والعالم العربى بالذات) أن مجموعات من هذه الفلول ما زالت ترفع عقائرها بأفكار الشيوعية، وتحاول ترويجها والدعوة إليها بطرق ملتوية تحت شعار مرادف، أخف وقعا على نفوس الجماهير الطيبة ، وإن كان هو وقبيله لا يفترقان فكرا ومنهجا ، هذا الشعار المرادف هو «اليسارية» وحواريُّوها هم اليساريُّون الذين يتنكر معظمهم لهذه التسمية أيضا ويستبدلون بها شعارات أخرى غامضة مثل «المستقبليون» أو «المتنورون» .

هذا الاتجاه بشعاراته المختلفة يقف من الماضى بتراثه موقف الجفاء ، بل التنكر له أحيانًا ، بدعوى تخلفه وجمود محصوله الذى كسدت سوقه لعسر هضمه، وعدم تقبله فى العصر الحاضر المشحون بالحركة والنشاط والحيوية ، واللغة العربية (الفصحى الفصيحة) عنصر من عناصر هذا المحصول ، بل هى قوامه وأساس بنيانه ، ومن ثم جاءت دعوتهم إلى التخلِّى عنها والاتجاه إلى اللسان الدارج المتجاوب مبنى ومعنى مع إيقاع الحاضر بجدَّته وطموحه وهو «العاميات» أو بناتها اللهجات.

واللافت للنظر ، بل المؤسف الخطير أن الدعوة إلى اطِّراح العربية والابتعاد عنها وعدم التمسك بها لغة مشتركة للعرب أجمعين - هذه الدعوة أصبحت دعوة لها صوت مسموع فى الوطن العربى، مشرقه ومغربه، وإن كان البديل أو الدعوة إلى هذا البديل تختلف من منطقة إلى

أخرى . ففى المشرق - وبخاصة فى لبنان ومصر - يدعو مروِّجو الفوضى اللغوية إلى اتخاذ العامية بديلا للعربية ، وفى المغرب - وفى الجزائر بوجه خاص - يحاول أقوام لهم وزنهم الثقافى والسياسى الترويج للغة الفرنسية والأمازيغية وتفضيلها على العربية ، فى شتى مجالات الحياة ، كتْبا ونطقا .

وهكذا التقى الجمعان على أقبح السوءتين ، ونعنى بها محاولة إبعاد العربية من السوق اللغوية والتهجم عليها ، وعلى مناصريها والمدافعين عنها . ذلك لأنها - فى نظر الحداثيين وأضرابهم من الواهمين غير المدركين لحقائق الأشياء - لغة فقدت مؤهلات التعايش مع مجريات الأمور فى هذا العصر الفائر الثائر المشحون بالمعارف والثقافات الجديدة والتقنيات الحديثة التى تعجز العربية عن الوفاء بحاجاتها ولا تقوى على مسايرتها بمنحها الوسائل التعبيرية الصالحة . هذا بالإضافة إلى ما تعرف به العربية من تعقيد فى قواعدها ، وألفاظها وأساليبها ، الأمر الذى يُبعد الشقة بينها وبين الناس ، ويصرفهم عن توظيفها وعن التعامل بها ومعها . ومن ثم كان من الضرورى النظر الجاد فى أمر هذه اللغة والعمل على تقييم وضعها بالتفكير فى بديل لها - هكذا يقولون.

أما فيما يتعلق بالسوءة الثانية ، ونعنى بها محاولة تقديم بديل للعربية ، فيبدو أن المنحازين للغة الفرنسية لم يحظوا حتى الآن بقبول الجماهير العريضة لدعوتهم، ولم يجدوا تجاوبا ملحوظا من العامة وغالبية الخاصة على سواء ، أما البديل العامِّى الذى يروِّج له بعض الواهمين فى المشرق العربى فقد كثر أنصاره ومشايعوه الذين يتصايحون ويرفعون عقائرهم منادين بضرورة تبنى العامية لسانًا قوميًا عامًا

وتتويجها اللغة المالكة للسوق اللغوية والمسيطرة على أرجاء هذه السوق وجنباتها كتّبا ونطقا . ذلك أنها أكثر انتشارا وأقرب منالا واستيعابا، وأسهل توظيفا فى التعامل والتواصل .

هذان النداءان (اطِّراح العربية وتبنِّى العامية) الصادران عن تلك الطائفة الثالثة من المجتمع العربى فيهما كثير من الوهم الذى أوقعهم فيه سوء الفهم وعدم التعمق فى النظر إلى الأمور وتقليبها على وجوهها المختلفة ، حتى يتبين وجه الحق معتمدا على أماراته ودلائله دون تعصب أو انفعال .

ولنا مع الحداثيين مزيد من القول نجمله فى الفصل التالى الذى أفردناه لمحاورتهم فى موقفهم من المشكلة اللغوية العربية، نظرا لخطورة هذا الموقف ، وما يتفرع منه أو عنه من آراء مختلفة.

* * *

الفصل الثانى

المشكلة اللغوية بين الوهم وسوء الفهم

الاتجاه الأساسى للحداثيين ومن لف لفهم هو اطِّراح العربية بمفهومها العام التقليدى وتبنِّى العاميات بديلاً صالحًا للتوصيل والتواصل فى كل المجالات العامة والخاصة على سواء .

ولكن نفرا منهم خرج علينا ببدعة أخرى تعدل صاحبتها (اطراح العربية وتبنى العامية) مضمونا وغرضا ، لم ير هؤلاء النداء صراحة إلى وجوب اعتماد العامية بمعناها المطلق لغة التعامل والتفاهم ، وإنما عمدوا إلى «العربية» بمفهوم لم يحددوه أو يرسموا لها حدودًا ، ونادوا بفكرة جديدة تتمثل فى نبذ فكرة العمومية للغتنا ، وتفتيت بنيتها الكلية المتكاملة وتوزيعها أوصالا وأشتاتا من وجهين مجتمعين أو منفردين ، أحدهما توزيع جغرافى والثانى توزيع أو تصنيف زمنى .

الوجه الأول :

يرى بعض هؤلاء أن «العربية» قد صارت «عربيات» ، لكل منها خواصُّها وسماتها ، ولكل منها مستقر خاص ووطن عربى معيَّن . فهناك - فى رأيهم - العربية المصرية - العربية الشامية - العربية السعودية إلخ، أو هناك - فى أحسن تقدير - عربية المشرق وعربية المغرب .

هذا الاتجاه الحداثى اتجاه زائف ومضلَّل ومضلِّل . أما زيفه فينبئ عنه التاريخ ويؤكده الواقع؛ ذلك أن العربية ذات الحدود المرسومة

والضوابط المعلومة كانت ولا تزال لغة العرب أجمعين ، بها يتواصلون ويتثاقفون ، وينتظمون فى سلك واحد ذى خصوصيات مميَّزة تتبلور فى رابطة مقدَّسة معلومة هى العروبة .

وأما أنه مضلَّل (بفتح اللام المشددة) فتكمن حقيقته فى جهل هؤلاء القوم وأمثالهم بحقائق الأمور وطبائع الأشياء . لقد خدعتهم بعض التغيرات والتجاوزات التى أصابت العربية والتى تختلف فيما بينها باختلاف الأوطان العربية ، الأمر الذى ربما يسوِّغ لغير العارفين حسبانها أنماطا من العربية ، لكل نمط استقلاليته وحدوده وضوابطه . نعم ، لا ننكر وقوع شىء من التغيرات، وحدوث شىء من الملامح القطرية فى اللسان العربى ، وبخاصة فى الأداء النطقى ، ولكن هذه التغيرات البيئية والملامح المحلية لم تجاوز البنية السطحية للغة، ولم تمسّ جوهرها وبنيتها العميقة . فما زالت العربية هنا وهناك فى المشرق العربى ومغربه لغة عربية واحدة منتظمة لقواعدها الأساسية وضوابطها المستقرة والمتفق عليها فى القديم والحديث . من المقرر علميا أن اللغة – أية لغة – لا يمكن أن تثبت على حال واحدة ، بل لابد لها ومن الحركة وقابلية التجديد وشىء من التنويع فى بعض مظاهرها ، ولكنها فى جميع الأحوال تظل لغة واحدة ، بالمعنى العلمى.

وهذا الاتجاه الحداثى مضلِّل (بكسر اللام) أيضا؛ ذلك أن نعوتهم الجديدة الزائفة هذه (العربية المصرية – العربية السعودية إلخ). توحى بأنهم يقصدون بها اللغات العامية أو اللهجات الدارجة فى الأقطار العربية، بل ربما كان هذا هو المعنىُّ بالفعل ، ولكنهم عبَّروا عنه بصورة خادعة إمعانًا فى التضليل ، وصرف الأنظار عن مكنون أنفسهم الذى يدينون به، وإن هابوا الإفصاح به وعنه ولو إلى حين .

هذا الاتجاه الذى رأوه أملا أو اعتقادا جازما يعنى أن «عربية العرب» أو فصحاهم ذات التاريخ الطويل التى قُدِّر لها أن تسيطر على أرضهم جميعا بلا فرق ، قد تقطعت أوصالها وأخذت تلملم أطرافها استعدادا للرحيل، وإفساح المجال لتلك اللهجات والرطانات المحلية.

هذه النغمة النشاز ، سواء أكانت تُعزف سرًّا أم علانية ، واحدة من أهمِّ المشكلات التى تواجه العربية فى عصرنا هذا الذى نعيش فيه . ذلك أنها قد تجد طريقها إلى آذان العامة وأنصاف المثقفين وأشباه هؤلاء وأولئك ، فيُخدعون ويمعنون فى توظيف العاميات واللهجات المحلية الدارجة فى كل مجالات الحياة نطقا وكتْبا . وربما يمتد خيالهم - أو خيال بعضهم - إلى حسبان هذه العاميات لغات قومية ، من حقِّها أن تنتزع أرض الفصحى أو النموذجية وتصبح واقعا لا مردّ له إن عاجلاً أو آجلاً.

وهكذا يلتقى هذا الاتجاه الخطير مع خطر آخر، يدعمه ويؤكده، وهو خطر سيطرة العامِّيات واللهجات المحلية على السوق اللغوية العربية، ومحاولة بسط نفوذها على العامة والخاصة على سواء .

نعم ، العاميات بلهجاتها ظاهرة طبيعية فى كل زمان ومكان ، ولا سبيل إلى إنكار وجودها ، ولكن ليس طبيعيًا ولا منطقيا أن تحسب هذه العاميّات اللسن القومية التى تعبِّر عن الأقوام بعامة والتى تحدِّد هويَّاتهم وتفصح عن شخصياتهم. فهذه العاميّات كثيرات وذات أنماط من الكلام مختلفات ، وهى قابلة بمرور الزمن للتنوعات والتغيرات ، حتى تصبح فى النهاية أعدادًا لا حصر لها من اللهجات والرطانات ، فلو اتخذت هذه العاميات بلهجاتها لُسنا قومية ، وقعنا فى مأزق التفرُّق

والتشتت فكريا وثقافيا وسياسيا ، إذ اللغة موحَّدة أو موزَّعة هى العامل الفاعل والأساس الحقيقى لصنع هذه الأشياء ، وتشكيلها موحَّدة أو موزَّعة ، حسب بنية هذه اللغة من التماسك والتكامل أو التفرُّق والانهيار.

ولم نسمع فى التاريخ قديمه وحديثه أن أمة من الأمم آثرت اللهجات العامية على اللغة النموذجية (الفصحى الفصيحة فى حالتنا)، واعتمدتها المستوى اللغوى العام الذى يتعاملون به فى حياتهم العامة والخاصة ، والذى به يسجلون أفكارهم وآدابهم وأعمالهم العلمية، والذى يُنسب إليهم ويأخذ صفته المميِّزة من اسمهم ، فيقال مثلا : اللغة العربية (نسبة إلى العرب) ، والألمانية (نسبة إلى الألمان) وهكذا فى جميع اللغات.

وما كان ذلك من جميع الأمم إلا لإدراك كل أمة أنها لا تكون أمة بالمعنى الدقيق سياسيا واجتماعيا وثقافيا إلا بمقوِّم يجمع شتاتها ويوحِّد بين أفرادها، وبعماد صلب قوى تقام عليه بنيتها الأساسية وتشيَّد بفضله هويتها القومية . وما ذلك المقوِّم وذاك العماد إلا اللغة الموحَّدة المتمثلة فيما يسمى باللغة النموذجية، أو الفصحى الفصيحة فى حالتنا نحن العرب.

ولقد أدرك العرب فى القديم هذا المعنى . معلوم أن العربية فى القديم كانت ذات لهجات متنوعات وأنماط من الكلام مختلفات ، لكل قبيلة لهجة أو نمط من الكلام ذى خصوصيات بارزة ، ولكن عندما بدأ علماؤهم فى التقعيد وضبط اللغة، انتهجوا فى ذلك نهجًا مثاليًا لم يدرك قيمته أو مغزاه بعض الدارسين .

ذلك أن هؤلاء العلماء عندما عكفوا على النظر فى اللغة العربية بتقعيدها وضبط أحكامها ، انصرفوا إلى مستوى لغوى معيَّن له وضعه

المميز ثقافيا واجتماعيا وسياسيا ، بالإضافة إلى ما يتسم به هذا المستوى من الشيوع الواسع والتكامل النسبى بين عناصره ، وخلوِّه من تنافر الرطانات وبلبلة الألسن ؛ ذلك المستوى -على ما يروى التاريخ - هو لغة قريش ، لأنها تتمار من جميع اللغات (اللهجات) الأخرى بهذه السمات المذكورة جميعا .

وبهذا الاختيار العلمى ضمنوا - إلى حدٍّ معقول - وحدة المادة الخاضعة للدرس والنظر ، لتصبح النواة الخصبة لنموٍّ لغة عامَّة زمانًا ومكانًا ، هى ما اصطلح عليها بالاسم «العربية الفصحى» ، وقد كان هذا الاختيار منهم يهدف إلى غرضين ساميين ، علَّنا نتأسَّى ببواعثهما فى أزمتنا اللغوية الحاضرة.

أما الهدف الأول فهو هدف دينى ، وهو المحافظة على كتاب الله وصيانته من بلبلة الألسن وتفرُّقها ، وذلك بوضع إطار عام محكم للغة التى شَرُفت بنزوله بها ، عن طريق تعيين خواصِّها وإخضاع هذه الخواص للتقعيد والتقنين. وأما الهدف الثانى فهو تابع للأول ومتمم له ، ويتمثل ذلك فى العمل على وحدة الأمة وحمايتها من التفرق والتشتت ، ولا يكون ذلك إلا بلسان موحَّد يعبِّر عن هويتهم وشخصيتهم ويشكِّل لهم بناء ثقافيا متكاملاً، خاليا من تنافر العناصر وشذوذ مكوِّناته .

وهذان الغرضان أديا فى النهاية إلى تثبيت قواعد العربية وتأكيد خواصها المميزة لها ، ومنحها قدرا موفورا من العمومية وسعة الانتشار، حتى أصبحت اللغة القومية أو بالأحرى اللغة النموذجية التى يعتز بتوظيفها كل مدرك لدينه وقوميته، ويفتخر بتمكنه منها كل مثقف راشد.

والاعتزاز باللغات القومية دليل الحضارة وأمارة الوعى القومىِّ

الصحيح ، ولكن يبدو أن قومًا من العرب هنا وهناك لا يعون هذا المعنى ولا يستوعبون أهميته فى هذه الأيام ، فهناك من يتنكر للعربية وينظر إليها نظرة «دونيَّة» ، على أساس واهم واتهام جاهل ، فكثيرا ما ينعت بعضهم العربية بالجمود والتخلف عن ملاحقة أحداث العصر وما يموج به من معارف وألوان من الفكر والإبداع فى شتى مجالات الحياة، ونسى هؤلاء وأولئك أو تناسوا أن اللغة (أية لغة) لا تجمد بنفسها ولا تتخلف بطبيعتها ، كما أنها فى المقابل لا تنمو وتزدهر منعزلة عن مجتمعها وما يجرى فيه من أحداث .

إن جمود اللغة وتخلفها، ونموَّها وازدهارها ، كل أولئك يرجع أولا وآخرا إلى وضع أهليها وإلى نصيبهم من التعامل والتفاعل مع الحياة وما يجرى فى العالم من أفكار وثقافات ومعارف جديدة ومتنامية، فإن كان لهم من ذلك كله حظ موفور انعكس أثره على اللغة ، وإن قلَّ هذا النصيب أو انعدم ، بقيت اللغة على حالها دون حراك أو تقدُّم. اللغة لا تحيا ولا تموت بنفسها، وإنما يلحقها هذا الوجه أو ذاك بحسب الظروف والملابسات التى تحيط بها ، فإن كانت الظروف فاعلة غنية بالنشاط العلمى والثقافى والفكرى ، كان للغة استجابتها الفورية وردٌّ فعلها القوى، تعبيرا عن هذه الظروف وأمارة على ما يموج به المجتمع من ألوان النشاط الإنسانى ، وإن حرمت اللغة من هذا التفاعل ظلت على حالها ، وقدَّمت للجاهلين فرصة وصْمها بالتخلف والجمود ، فى حين أن قومها هم الجامدون المتخلفون .

الوجه الثانى : (انظر ص ٤٩)

ولم يقف الأمر ببعضهم عند هذا الحدِّ، (حدِّ وصم العربية بالجمود والتخلف، وظهور أنماط لها من الكلام مختلفات باختلاف البنية

الجغرافية سمَّوها «العربيات») ، بل طلع علينا نفر من الحداثيين ببدعة «مرحلية» اللغة، انسجامًا مع مرحليَّة الزمان، ويقصدون بذلك أن اللغة العربية يجب أن ننظر إليها من واقع رحلتها أو فتراتها الزمنية . لقد عايشت العربية عصورا من الزمان متعددة وشاهدت فترات من الدهر مختلفة، ومن الطبيعى أن يكون لها فى كل عصر أو فترة مميِّزات وخواصَّ لغوية تتسق وتتواءم مع وظائفها وما قُدِّر لها أن تقوم به من إنجازات فى هذا العصر أو ذاك وهذه الفترة أو تلك، ومن الطبيعى كذلك أن يلحقها تغيُّر فى بنائها وتبدُّل فى عناصرها عند الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، ومن ثم يصبح - أو أصبح بالفعل - لدينا مستويات من العربية أو أنماط منها مختلفة ، اختص كل مستوى أو نمط بفترته الزمنية الخاصة به .

والغاية التى يهدفون إليها من مقولتهم هذه أو توهمهم ذاك وجوب اطِّراح فصحى العصور الجاهلية والإسلامية الأولى ، وحسبانها أثرا تاريخيا ، انقضى زمنه ، وانتهى عهده ، ولم يعُد فى العود إليها والتعامل معها أية فائدة عملية ، حيث إنها بنسيجها الأول لا تناسب نسيج العصر الحاضر الذى لا تتواءم ظروفه وأحواله معها. إذن فلنمد يدنا إلى «عربية العصر» (هكذا يقولون) ، ونتخذها أساس التواصل والتوظيف اللغوى نطقا وكتْبا . فهى ذات بنية لغوية تتواءم مع بنية المجتمع المعاصر، الذى يختلف جذريا عن مجتمعات العصور السابقة.

هكذا يقولون ، وهكذا نزعم أنهم مخطئون غير واعين بحقائق الأمور وغير مدركين لما يجرُّه هذا النهج من خطر على الكيان القومى وعلى التاريخ اللغوى ، بكل ما يحمله هذا التاريخ من ثقافات وآداب وخبرات وأفكار ، وميراث حضارى .

وفى البدء نتساءل : ما المقصود «بعربية العصر» أو ما يسمونه أحيانا «العربية المعاصرة» ؟ إنهم لم يجيبوا ولم يحاولوا تحديد مفهوم هذا المصطلح ومرادفه تحديدًا علميًا ، ولو استطاعوا وحاولوا عدنا إليهم وتساءلنا: ما حدود هذه «العربية» زمنيا؟ ما بداية مرحلتها التاريخية التى انفصلت فيها عن مراحل لها سابقات ؟ وإن كان لديهم ثمة إجابة مقنعة ، طلبنا إليهم تعيين خواص هذه اللغة فى هذه الفترة ، والعمل على تقعيد هذه الخواص وتقنينها، ضبطا لها، وتيسيرًا على موظفيها وتمكينا لهم منها .

وأغلب الظن أنهم لن يجيبوا عن تساؤلاتنا تلك ، وسوف يكتفون بهزِّ الأكتاف استخفافًا، ويصيحون فى وجوهنا قائلين : «المعروف لا يعرَّف»، وهذا «المعروف» فى نظرهم لا يعدو أن يكون واحدا من احتمالين يشيع ذكرهما وتجرى الإشارة إليهما فى الأوساط غير العارفة بالمسيرات التاريخية للغات ، وغير المدركة لطبيعة هذه المسيرات من حيث الاتصال والانفصال عبر مشوارها الطويل أو القصير على حدٍّ سواء .

الاحتمال الأول - وهو أوفى نصيبا من الشهرة عندهم - ينصرف إلى تلك الصيغة اللغوية الخالية من الإعراب (نطقا وكتْبا) والقائمة فى أساسها على قواعد اللغة العامية وقوانينها العامة فى المعجم والتصريف وبناء الجملة ، ولكنها - فى الوقت نفسه - تحظى - فى قليل أو كثير - ببعض الألفاظ أو المصطلحات والتراكيب الفصيحة (أو المفصَّحة) ، وفقا للمحصول الثقافى لمستخدم هذه الصيغة ، ومدى قرب هذا المحصول أو بعده من الثقافة اللغوية الفصيحة ، وهذه الصيغة هى ما يشار إليها أحيانا فى هذه الأوساط وغيرها «بعامية المثقفين».

أما الاحتمال الثانى لتفسير «عربية العصر» (أو العربية المعاصرة) عند هذا النفر من الناس فهو رأى القلة من خاصة المثقفين وبعض المتخصصين فى الدرس اللغوى النزاعقين بشعار الحداثة، الضاربين عرض الحائط بالقديم وما انتظمه من موروثات . هذا الاحتمال الثانى يتوجه نحو تلك الصيغة اللغوية العربية التى توظف فى الكتابات فى الأعمال العلمية والثقافية ، وفى الصحف والمجلات الأدبية، وما إلى ذلك من النصوص المكتوبة بأيد عارفة باللغة العربية وملمَّة إلمامًا مناسبًا بقوانينها العامة وقواعدها الموروثة عبر الأجيال ، وهى لغة كتابة فى الأساس ولا توظف منطوقة إلا قليلا وفى ظروف ضيقة .

هذان التفسيران لما سمَّوه «عربية العصر» أو «العربية المعاصرة» لنا فيهما وجهة نظر أخرى تختلف عما رأوا من تفسير بالنسبة للدَّال (المصطلح) والمدلول (المقصود).

أما «عربية العصر» بمعنى «عامية المثقفين» فتفسير مرفوض شكلاً وموضوعًا . ذلك أن «عاميّة المثقفين» ما زالت عامية ونسبتها إلى المثقفين لا يرشحها للقبول لتكون اللغة العربية العامة التى من شأنها أن تجمع العرب على لسان واحد. قد تكون هذه العامية أرقى درجة من عاميات أخرى، ولكنها – مع ذلك – لم تزل محرومة من الخواص الأساسية للغة العربية بالمعنى الدقيق ، فهى لذلك قد خرجت نهائيا من إطار المناقشة : مناقشة الرأى فى حال «العربية» لا «العامية» أو «العاميات» .

وأما التفسير الثانى فمقبول مقصوده ، مرفوض مصطلحه . ومعناه أن الصيغة اللغوية التى يتحدثون عنها ، والتى يجرى توظيفها الآن فى الكتابة ذات القوانين والقواعد الصحيحة السليمة فى عمومها ، هذه

الصيغة هى «اللغة العربية» ولا اعتراض لأحد عليها أو على مستخدميها، شريطة مراعاة ضوابطها وأحكامها الموروثة منذ أزمان بعيدة .

وقبولنا لهذا المقصود أو التفسير لا يعنى قبولنا المصطلح الذى اصطلحوا عليه ، وهو «عربية العصر» أو «العربية المعاصرة» . نعم، إنها «عربية» وهى فى حقيقة الأمر امتداد لنفسها عبر القرون والأجيال، وليس هناك من فاصل حقيقى بين فترات تاريخها المتعاقبة ، وإن كانت هناك بعض التغيرات واللمسات السطحية التى أصابتها . هذه التغيرات السطحية لا تسوِّغ توظيف هذا المصطلح ، لأن فى توظيفه إشارة إلى الحكم المؤكد بانقطاع حبل مسيرة لغتنا ، واستقلال صورها بعضها عن بعض بحسب فترات الزمن ، وهذا غير صحيح. إنه لمن الصعب أن نضع حدودًا فاصلة مميزة بين الفترات التاريخية لأية لغة . اللغة (أية لغة) فى تاريخها الطويل تساير الزمن والأحداث وتطوِّع نفسها لمقتضيات هذه الأحداث ، ولكن بنيتها الأساسية العميقة بحالها ، وتظل الثوابت والجوهريات من قواعدها وقوانينها ثابتة مستقرة . إن اللغة فى هذه الحال أشبه بالإنسان نفسه : تقابله أحداث الزمن وظروفه المتغيرة، فى عمره الطويل أو القصير ، فيطوِّع نفسه لهذه الأحداث وتلك الظروف ، ويلبس لكل ظرف أو حدث لبوسه اللائق الموائم لحاله، ولكنه فى كل الحالات بلا استثناء يبقى الإنسان المعيَّن ذا الكيان الخاص والبنية المميِّزة له من سائر الأناسىِّ ، وهكذا اللغة: تساير الزمن، وتطوِّع نفسها لمقتضياته؛ وتلوِّن فى عناصرها بطلاء يوائم ألوان النشاط المتجدد المتغير، ولكن يبقى البناء قائما ، والقوام صحيحا متكاملا .

إن «العربية» التى ينعتونها بالعربية المعاصرة أو عربية العصر ، هى العربية الممتدة عبر تاريخها الطويل فى حبل موصول غير منقطع

الخيوط أو مشتت النسيج . وبعبارة أخرى ، إنها العربية الفصيحة بنية وقواما ، وإن بدت فى ثوب له مذاق العصر وطعوم أحداثه . ومعناه أننا لسنا فى حاجة إلى تصنيف لغتنا زمنيا ، ومحاولة العمل على فصل فتراتها التاريخية بعضها عن بعض فصلا متعسِّفا . إن التصنيف الزمنى المفتعل يؤدى فى النهاية إلى اطِّراح العربية فى بعض عصورها ، وإلى نسيانها أو تجاهلها ، وهذا يعنى بدوره اطراح موروثاتنا الأدبية والفكرية والتاريخية، كما يعنى (وهو واضح وربما يقصدون إلى ذلك) إخراج النصوص والتصانيف الدينية من الحسبان، والاكتفاء بالنظر إليها آثارًا تاريخية. ذلك، لأنها صنعت وسيقت بلغة خاصة فى عصر خاص، انقضى عهدهما معًا .

وإذا كان ولابد من الإشارة إلى العصور المختلفة للعربية، لبيان تلوُّن أكسيتها بألوان هذه العصور ومواءمة كل كساء لمناخ كل عصر، فالأصح والأدق فى نظرنا أن نصنف العصور لا اللغة ، فنقول مثلا : «العربية فى العصر الجاهلى» - «العربية فى صدر الإسلام» - «العربية ....» ثم فى النهاية «العربية فى العصر الحاضر» . ذلك أن العصور هى التى خضعت وتخضع تاريخيا للتصنيف؛ من حيث بداياتها ونهاياتها ، فى حين أن اللغة بطبيعتها لا تخضع لهذا التصنيف ، إنها كأمواج البحر تراها متحركة متتابعة ، ولكنك لا تدرك بداياتها ونهاياتها بحال .

ونعود فنؤكد أن هذه النزعة الحداثية المغلوطة صادرة عن أيدلوجية ترمى فى الأساس إلى قطع الطريق على الماضى بتراثه (أو ميراثه فى الأصح) ، وحسبان هذا التراث أكفان موتى. وهذا الاطراح ينسحب - أو يجب أن ينسحب - فى نظرهم على الأدب واللغة بوجه خاص .

هذا الاتجاه المضلِّل قد خدع نفرا من شباب المثقفين (بل وبعض شيوخهم) ، فانصرفوا عن ماضى أمتهم بموروثه الضخم ، وركبوا موجة الحداثة دون فهم راشد لمدلولها الصحيح ، وألقوا إلينا بما سموه «أدب العصر»، وهو أدب كسيح هزيل مبنى ومعنى ؛ إنه أشبه شىء بالزهور الصناعيَّة التى لا أصل لها ولا جذر يمدُّها بالغذاء والرِّى ، فلا تلبث أن تبلى ويلقى بها إلى المزابل أو أوعية القمامة.

ومجاراة للحداثة فى صناعة الأدب كان لابد من اتخادها منهجا فى التعبير والأداء فكان أن وظفوا عربية مغلوطة فى أعمالهم الأدبية ، وحشوها بالنافر الشاذ من العاميات أو ما اختاروه هم من هذه العاميات، تأكيدا للحداثة وتقريبا لهذه الأعمال من الجماهير ، على ما يدعون.

وهكذا وجد الداعون إلى العاميات منفذا ومنطلقا إلى دعوتهم الزاعقة بضرورة اتخاذ العامية لسانًا عامًّا للقوم أجمعين كتْبا ونطقا ، على أساس أن بيننا وبينها تعايشًا متبادلاً ، وأنها أقرب فى التناول والفهم. وقد استجاب لهذه الدعوة غير المخلصة بعض من يوثق بعروبتهم، وطفقنا نشهد مؤتمرات وندوات تدار بالعامية الصرفة، أو تناقش هذه القضية فى انحياز كامل للعاميات ومحاولة نصرتها وانتزاع التوصيات بوجوب أخذها اللغة القومية.

هذا التزييف فى الحقائق وهذا التضليل فى أعزِّ ما يملك المجتمع من مقوِّمات وهو «اللغة» قد أوقع الجماهير فى بلبلة وحيرة من أمرهم، وكانت النتيجة فى كل الحالات انصراف الجماهير وطوائف كثيرة من المثقفين عن العربية الفصيحة .

وهناك من الدارسين من يسلك هذا المسلك أو ما يشبهه، أى

محاولة تصنيف العربية وتوزيع أوصالها على فترات الزمن، وتخصيص كل وصّل بفترة زمنية معيَّنة ونسبته إليها ، ولكنهم كانوا أوضح من سابقيهم فى تحديد الفواصل الزمنية وتعيين النمط اللغوى المنسوب إلى كل فترة ، وإن لم يبعدهم هذا التحديد وذاك التعيين عن أساس الرؤية التى رآها الآخرون ، من القول «بمرحلية» العربية واطِّراح المراحل المتقدمة زمنيا والانحياز إلى المرحلة الأخيرة التى سمَّاها الفريق الأول «العربية المعاصرة» أو «عربية العصر»، والتى رآها هؤلاء الدارسون ممثلة فى لغة الصحافة.

انطلق هؤلاء الأخيرون (وبعضهم من اللغويين المحترفين) لتحقيق رؤيتهم هذه وتأكيدها بزعمهم تطبيق منهج تقليدى معروف فى الدرس اللغوى، وهو إمكانية دراسة اللغة (أية لغة) دراسة تاريخية وأخرى وصفية. فتطبيق هاتين النظريتين على اللغة العربية، يصل بنا إلى مراحل لغوية متميزة منفصل بعضها عن بعض ، ولكل منها فترتها الزمنية ذات الحدود والرسوم. وهذه عبارة واحد من روَّاد القائلين بتوزيع جسم العربية على مراحل التاريخ : «فأما (الزاوية) التاريخية فإنها تُعنى بتطور معانيها نظريا وتطبيقيا إلى حدود القرن السابع عشر، مرورا بثلاث فترات كبرى من تاريخ اللغة العربية ، وهى فترة الشعر الجاهلى وفترة القرآن وفترة النثر الفنى . أما الزاوية الثانية (الوصفية) فإنها تُعنى بالفصاحة فى العصور الحديثة آخذة بالنظر لغة الصحافة ، وما كان لها من أثر عميق على تطور العربية» (١).

---

(١) الدكتور محمد رشاد الحمزاوى «العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات» ص ١٢. (دار الغرب الإسلامى).

ونحن نقول : نعم، هاتان نظرتان منهجيتان سائغ بل واجب الأخذ بهما دون خلط بينهما وفى الأعمال اللغوية فى عمومها للوصول إلى معرفة ما يمكن معرفته من أحوال اللغة المعيَّنة وما لحق بها من تطوُّر أو تغيُّر ، وتعرُّف أقدار هذا التطور والتغيُّر وطبيعته وجوانبه التى يمكن أن تجوّز القول بالانفصال أو الاتصال بين الفترات المتعاقبة للغة الخاضعة للنظر والدرس.

ولكنا نقول أيضا : هل طبق هذا المنهج التاريخى على اللغة بالفعل أم أن هذا الحكم الذى رآه هذا الفريق من الانفصال بين مراحل هذه اللغة وتعيين حدود كل فترة ، مبنى على الانطباع الشخصى أو الأخذ بالمقولة الشائعة غير الدقيقة التى تروِّج فكرة الانفصال هذه واستقلال كل فترة عن صاحبتها ، دون سند علمى صحيح؟

إننا نعلم وهم يعلمون كذلك أن اللغة لم تخضع فى يوم من الأيام لأية دراسة تاريخية ، بل إنهم هم أنفسهم ينعون حظ العربية لحرمانها من هذه النظرة ، ويجأرون بالشكوى من هذا الحرمان، ويصرخون فى وجوه الدارسين لحثهم على الانصراف إلى هذا النظر التاريخى ، أسوة بما جرى ويجرى فى اللغات الأخرى .

كل الذى حدث أن بعضا من الباحثين - منفردين لا مجتمعين - لمسوا شيئا من الفروق والاختلافات فى بعض الظواهر اللغوية عبر مسيرة لغتنا فى تاريخها الطويل ، فهرولوا نحو الحكم الذى رأوا ، ويحاولون إشاعته بين الناس ، أمارة على بُعد نظرهم وسبقهم إلى هذ الكشف الخطير ! وما هو كذلك بحال .

إن المنهج التاريخى - حتى لو طبق بدقة - لا يعنى بالضرورة

انفصال أوصال اللغة المعينة بعضها عن بعض ، وإنما يعنى مجرد الكشف عما أصاب اللغة من تغيُّر أو تطور ، ويبقى الحكم بالانفصال أو عدم الانفصال معتمدا على نوع هذه التغيرات والتطورات وماهيتها وأقدارها وموقعها من النظام اللغوى العام للغة الخاضعة لهذا النظر التاريخى .

ذلك أن النظر التاريخى الدقيق يقتضى أن تتم الدراسة باتباع الخطوات التالية :

١ - تتبع الظواهر اللغوية من فترة زمنية إلى أخرى بطريق الحصر والاستقصاء لكل ما بدا ويبدو من فروق واختلافات على المستويات اللغوية كافة .

٢ - لا يتم هذا التتبع ولا يكون صحيحا إلا بعد القيام بدراسة وصفية لكل فترة على حدة ، حتى يتمكن الدارس التاريخى من تعرف طبيعة كل فترة وخواصِّها المميزة لها ، منتقلا إلى ما بعدها من فترات ، فيلحظ ما بدا فى اللغة من وجوه الافتراق والاتفاق .

٣ - تعيين الظواهر الفارقة لكل فترة منسوبة إلى مستواها اللغوى ، صوتيا وصرفيا وتركيبيا ودلاليا وثروة لفظية.

٤ - تجميع هذه الظواهر الفارقة وتصنيفها إلى وجوهها المختلفة ، ثم النظر إليها وفيها بنظرة علمية موضوعية لبيان مدى الاتفاق والافتراق هنا وهناك ، حتى يأتى الحكم الصحيح فى صورة تساؤل : ما نسبة كل من القبيلين (الاتفاق والافتراق) فى واقع الحدث اللغوى فى الفترات المختلفة ، وهل وجوه الافتراق - إن وجدت - أصابت جسم اللغة وبناءها أم مسَّت طلاءها بألوان جديدة تزين البناء وتصقله وتجمِّل أركانه وتزيده تماسكا وإحكاما ؟

كل هذا الذى قررنا من وجوه واجب اتباعها عند تطبيق المنهج التاريخى لم تقع - منفردة أو مجتمعة - ولم يحاول أحد من الدارسين لمسها حتى الآن بطريق علمى دقيق بالنسبة للعربية.

لا ننكر أن جهودا فردية محدودة، وقعت فى القديم والحديث، حاولت تتبع بعض المفردات والكشف عن **اختلاف دلالتها** من فترة إلى أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالعصر الجاهلى وعصر صدر الإسلام ، ممثلة - بوجه أخص - فى الشعر الجاهلى ولغة القرآن الكريم . جرى شىء من هذا القبيل فى كتاب «الزينة» لأبى حاتم الرازى(1)، وفى محاولات بادئة من بعض طلاب الدراسات العليا بالكليات والمعاهد ذات الاختصاص ، فى صورة رسائل الماجستير والدكتوراه.

ومع ذلك ينبغى أن يعلم الناس أن الاختلافات فى الثروة اللفظية، - كمية وتنوعا - ، وأن الفوارق الملحوظة فى دلالات بعضها ما هى إلا ألوان من الطلاء تتعاور جسم البناء ، وفقا للجو الثقافى والاجتماعى المتغيِّر بتغير الزمن وأحداثه ولا تستطيع بحال أن تخلخل قوام هذا البناء أو تحيله إلى بناء مختلف. إن الثروة اللفظية «نظام مفتوح» Open System، لا يخضع للتقعيد أو تعيين الحدود والرسوم، على العكس تماما من النظم اللغوية الأخرى، ونعنى بها النظام الصوتى (لا الأداء النطقى) Phonology والنظام الصرفى Morphology والنظام النحوى syntax ، وهذه النظم الثلاثة تندرج كلها تحت النظام العام المعروف بقواعد اللغة grammar .

هذه هى النظم الثلاثة أو هذا هو النظام اللغوى العام الذى لابد من النظر فيه ودراسته دراسة علمية دقيقة ، حتى يتبين لنا وجه الحق فى

---

(١) نشره فى القاهرة محققًا الأستاذ حسين الهمدانى سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٨.

هذه القضية ، فإذا طبقت هذه الدراسة على فترات اللغة المختلفة وتبيَّن لنا أن هناك أقداراً مناسبة من الفروق والاختلافات فى عناصر هذه النظم فى مسيرة اللغة وأمكن تحديد نقطة الفصل الزمنى بين خطوات هذه المسيرة- إذا حدث هذا جاز لنا القول «بمرحلية» اللغة، والعكس بالعكس.

وهنا نتساءل : هل وقع شىء من هذه النظر والدرس التاريخى للغتنا؟ الإجابة : بالنفى بكل قوة وحسم. ولا يعترض علينا بما قام به بعض اللغويين المحدثين من النظر فى هذه النظم . انصرف نفر منهم إلى دراسة النظام الصوتى، ولم تكن الدراسة بحال دراسة تاريخية ، وإنما كانت دراسة وصفية بالاعتماد على المستوى اللغوى المتَّبع فى الأوساط المتخصصة فى وقت الدراسة ، بحسبان هذا المستوى ممثلا للغة العربية فى عمومها زمانا ومكانا . لقد كان هذا النظر الصوتى منهم ، لمجرد تطبيق قواعد العمل اللغوى الحديث على هذا الجانب، أسوة بما وقع للغات أخرى ، ووفاء بحاجة الناشئة من الدارسين إلى تعرّف هذا النظام الذى لم يوليه القدامى اهتمامًا كافيًا ، ومن اللافت للنظر على كل حال ، أن هذه الدراسات الحديثة للنظام الصوتى (Phonology) ، أصابها عور الاختلاف فيما وصلت إليه من نتائج ، بسبب الاختلاف فى الرؤية والمنهج، وتأثرا إلى حد ملحوظ بالألسنة الدارجة (العامية) هنا وهناك فى الأوطان العربية.

أما النظامان الصرفى والنحوى للغتنا فلم تنلهما حظوة النظر الحديث فيهما بطريقة علمية ، لا من الناحية التاريخية أو الوصفية . نعم، عرض بعض المحدثين لقضايا صرفية ، وحاولوا تحليل مادتها

تحليلا جديدا ، بقصد التيسير والتسهيل على الدارسين ، بمحاولة تصنيف هذه المادة تصنيفًا أقرب منالاً واستيعابًا مما فعله الأقدمون ، فكان كل أو جل ما فعلوه موجَّها نحو المنهج وطرائق التحليل لا إلى النظام الصرفى ، بوصفه بناء متكاملاً ينتظم الظواهر والعناصر الصرفية التى تقيم أركانه وتحدِّد جوانبه . حاول بعضهم اطِّراح مسائل صرفية من النظر أو ضمها إلى أبواب مختلفة ، لقربها منها بطبيعتها فى رأيهم ، وحاول آخرون إضافة صيغ وأوزان مستحدثة أو الاستغناء عن شىء من هذا القبيل من موروث البناء التقليدى القديم. فكان عملهم فى هذا الميدان عملاً منهجيًا صرفًا، موجهًا نحو ترتيب الحقائق الصرفية وتنظيمها مع محاولة تحليلها تحليلاً جديدًا. أما البناء أو النظام الصرفى بهذا الوصف فقد نجا من هذه المحاولات السطحية التى لمست الطلاء ، ولم تشأ أو لم تستطع الدخول إلى عالم البناء وكانت مادة هذا العمل المنهجى الجديد معتمدة فى جملتها على ما ورثناه من مادة جمعها وصنفها وحلَّلها رجال علم الصرف أيَّام التقعيد المحدودة المكان والزمان ، على ما هو معروف. ومعنى هذا كله، أن هذه المحاولات الحديثة – وإن جاءت وصفيَّة المنهج لمادة قديمة – لم يكن لها نصيب فى دراسة النظام الصرفى ، لا من الناحية التاريخية ، ولا من الناحية الوصفية .

أما النظام النحوى (أو علم التراكيب) فكان حظه من المناقشة والجدل والشكوى منه ومن تعقيداته (على ما يدَّعى بعضهم) ، ووجوب النظر فيه حظا موفورا . انصرف إليه الكثيرون ، وحاولوا على فترات الزمن المختلفة أن يصنعوا شيئا فيه ، أو فى بعض مكوِّناته وجنباته ، بغية الوصول إلى نوع من بناء نحوىٍّ جديد ، يمثل واقع اللغة (هكذا يقولون) ويرشح نفسه للقبول من الناشئة والمتعلمين فى أقل تقدير.

نظروا وفكَّروا - منفردين ومجتمعين - وطال بهم الأمد فى بذل الجهد وتقليب الأمور يمنة ويسرة ، علَّهم يصلون إلى غاياتهم المرجو تحقيقها ، وكانت حصيلة جهود بعضهم تتمثل فى مجرد النقد والتهجم على ما صنع الأقدمون من بناء ، وما ألقوا به إلينا من نظام نحوى جرى الائتناس به والعمل بضوابطه وقواعده على فترات طويلة من الزمن. وكان لهذا النقد والتهجم صدى واسع فى الأوساط العامة والخاصة ، فعقدوا خصومات بينهم وبين النحو العربى، حتى إن جمعا من المثقفين ومن يلفّ لفّهم اقترحوا اطِّراح هذا البناء القديم كلية ومحاولة تشكيل بناء جديد يوائم العصر وحاجاته ، أو - فى أقل تقدير - الاستغناء عن تلك القاعدة الأساسية التى ينماز بها هذا البناء وتضبط جوانبه وتفصح عن قوته وتماسكه أو ضعفه واهتزازه ، ونعنى بهذه القاعدة المرغوب إهمالها من بعض غير العارفين ، الإعراب ووجوهه . وإمعانا فى تعميق الجفوة والانصراف عن النحو برمته ، نادى قوم من الأوساط المختلفة باستبدال العامية بالفصيحة ، بوصف هذه العامية اللسان الأشيع والأقرب من الجماهير والأسهل توظيفا فى الاتصال والتواصل .

هذا هو موقف بعض المجادلين والمحاورين حول صلاحيَّة النظام النحوى الموروث ، وهناك - من جهة أخرى - بعض آخر لم يسلك هذا المسلك من المبالغة فى الجفوة وعدم الارتياح لهذا النحو . نظر هؤلاء وفكروا وتدبَّروا الأمر فرأوا فى هذا «النحو» عوجا وعَوَرا، ينبغى التخلص منهما ، والعمل على ترتيب البيت من جديد ، حاول هؤلاء ما حلا لهم من محاولات ، وألقوا إلينا بأعمال تحمل عناوين متفاوتة فى اللفظ متقاربة فى المفهوم من نحو «تيسير النحو» - «تهذيب النحو» - «تجديد النحو» -

«النحو الأساسى» - «النحو المصفَّى» إلى آخر تلك العناوين البراقة التى تملأ الأسواق .

لا ننكر جهد هؤلاء الأخيرين من الدارسين والباحثين فى هذه المشكلة ، كما لا ننكر عمق نظرات بعضهم فى أبعاد الموضوع ، ومحاولتهم تطبيق شىء من مناهج الدرس اللغوى الحديث، ولكنهم - فى جملتهم- لم يصلوا أو لم يستطيعوا تشكيل بناء جديد متكامل للنحو العربى الذى تتكفل قواعده وضوابطه بالإفصاح عن الخواص التركيبية للغة العربية. كل أو جل ما فعلوه يشابه أو يماثل محاولات الناظرين فى الصرف العربى، من اقتراح حذف مسائل أو أبواب، أو ضم شىء من الجزئيات بعضها إلى بعض ، محاولة منهم للتيسير وحسن العرض والتنظيم.

أما النظام أو البناء النحوى بوصفه كلا متكاملا ، فلم يستطعْ واحد منهم إقامة بناء جديد ، أو تشكيل قواعده الأساسية وإحقاقا للحق نقرر أن نفرا من الباحثين ذوى الخبرة والمعرفة بالقديم والجديد فى المادة والمنهج حاولوا تقديم تخطيط لمنهج يصلح أساسًا مقبولا لبناء نظام نحوى جديد، ولكنهم تركوه مسجلا فى الأوراق ولم ينصرفوا فى قليل أو كثير إلى تشكيل هذا البناء أو إرساء شىء من قواعده. والملاحظ على كل حال، أن هذا التخطيط الجديد قد استرشد فى رسومه وتحديد طبيعته وأبعاده بأفكار بعض الأقدمين من أمثال عبد القاهر الجرجانى وابن مضاء وغيرهما، كما أفاد - بالطبع - من الثقافة اللغوية الحديثة لصانعيه .

وقد نبَّهت هذه الخطة الجديدة - مع سابقات لها أقل شأنا وأدنى عمقا - نبَّهت بعض الدارسين والشادين من شباب الباحثين وحفزتهم إلى

مراجعة بعض مسائل النحو المرسومة بالتعقيد أو الشذوذ أو الاضطراب، ومحاولة تحليلها وتقديمها فى صورة أقرب إلى الواقع ومنطق اللغة ذاتها. ومع ذلك لم يزل هذا النهج نهجا وصفيا لمادة قديمة ، منصرفًا فى كل الأحوال إلى بعض لبنات البناء، لا إلى البناء بوصفه كلاً متكاملاً .

من هذا الذى مضى كله ، يتبين لنا بوضوح أن النظامين الصرفى والنحوى للغتنا لم تنلهما يد البحث من وجهة النظر التاريخية فى قليل أو كثير ؛ على الرغم مما توصل إليه بعضهم من وجود شىء من الفوارق الجزئية فى عناصر هذين البناءين (أو النظامين) من فترة زمنية إلى أخرى عبر المسيرة الطويلة لهذه اللغة . ولا يستطيع عارف بالدرس اللغوى التاريخى أن يقضى بأن هذه الاختلافات الجزئية ترشّح نفسها لأن تكون معيارا علميا للحكم «بمرحليَّة» العربية وقطع حبل الوصل بين «مراحلها» التى زعموها ونعتوها «بفترة الشعر الجاهلى» و«فترة القرآن» و«فترة النثر الفنى» ، بناء على ما توهَّموا من نظرة تاريخية.

إنها نظرة تعوزها الأناة والعمق ، وأظنها مبنية على الانطباع الشخصى الذى شكَّله العثور على أمثلة جزئية متفرقة هنا وهناك توحى - بالنظرة العاجلة - بتعدد الأنظمة اللغوية ، ومن ثمَّ كان الحكم بتعدد مراحل العربية وانفصالها بعضها عن بعض وليس الأمر كذلك بحال.

ولنا أن نتساءل : ما حدود هذه الفترات الثلاث بدءا ونهاية؟ إنها فى الواقع رحلة طويلة ممتدة الأواصر والحلقات المتشابكة المتداخل بعضها ببعض ، بحيث يصعب بمثل هذه النظرات العاجلة أن نحكم بوجود هذه «المرحلية» المزعومة واستقلال بعضها عن بعض .

نعم ، هناك فروق واختلافات فى الظواهر اللغوية على المستويات

كافة عبر الرحلة الطويلة الممتدة بلا انقطاع أو انفصال فى العربية . وهذا أمر طبيعى يقرره منطق اللغة (أية لغة) وواقع الأحداث الحياتية التى تنعكس - شئنا أو لم نشأ - على اللغة وغيرها من أنماط السلوك الإنسانى .

هناك فروق واضحة فى الثروة اللفظية ، ولكنها فى نظرنا - مجرد خيوط جديدة تنضم إلى نسيج اللغة تجوِّده وتصقله ، ولكنها لا تمسّ بناء اللغة أو قواعدها الأساسية من قريب أو بعيد . وكذلك الحال فى الظواهر الصرفية : جدت وتجدُّ صيغ وتخفى أخرى ، وفقا لمقتضيات حاجات التعبير المستحدثة ، ولكنها - كلها أو جلها - مولَّدة من أو راجعة إلى الأصول الصرفية الثابتة المستقرة .

وربما يخيَّل لبعضهم أن هناك اختلافات فى الأنماط التركيبية (النحوية) تسوِّغ القول بمصداقية الفصل بين الفترات، وهذا غير صحيح . إن هذه الاختلافات (ونحن لا ننكر وجودها) تخضع فى جملتها لقواعد النظم فى العربية ، إنها (كما هو معروف) قواعد تتَّسم بالمرونة، تسمح باختلاف الأساليب من تقديم وتأخير وتضمين واعتراض وحذف وحشو لبعض العناصر أحيانا ، كما تسمح بالتبادل بين الأدوات والتعاور بين عناصر الجمل ، ولكن هناك الإعراب (صمام الأمان) الذى يضبط هذه التنوعات التركيبية ، ويحيل كلا منها بناء متكاملا ذا حدود واضحة مقبولة مبنى ومعنى، بحسب قواعد العربية ذات المرونة الواضحة فى هذا المجال بالذات . وقد جرت وتجرى محاولات كثيرة للكشف عن طبيعة هذه التنوعات ، وتحديد مواقعها من نظم العربية ، وانتهى العارفون منهم إلى أنها - فى جملتها - لها أصول فى اللغة ، أو أن لها

شواهد (وإن كانت مجهولة لبعضهم) فى الموروث من كلام العرب ، وأن أكثرها راجع إلى أسباب بلاغية.

وفى رأينا أن التنوعات التركيبية أو الفوارق النظمية البادية فى الأساليب فى مسيرة العربية لا تخرج عن هذا الإطار الذى بينّا، وإن كانت تحتاج إلى درس ونظر .

وخلاصة هذا كله أن القول «بمرحلية» العربية ، بمعنى فصل كل مرحلة عن أختها ، قول فيه تجاوز ومبالغة ، واقعا وتاريخا.

ولنا بعد أن ننظر فى المصطلحات التى حددوا بها فتراتهم المزعومة. القول «بفترة الشعر الجاهلى» قول سائغ مقبول من وجهة النظر الأدبية ، وهو أمر مقرر معروف ، ولكن الأمر ليس كذلك بحال من ناحية النظر اللغوى الدقيق ، باستثناء معجم هذا الشعر المشحون بمفردات لا قبل لنا بها اليوم، ولكنه نوع من الطلاء الذى كسا البناء ، وفقا لظروف البيئة وحياتها الثقافية والاجتماعية .

أما المصطلح «فترة القرآن» فهو مصطلح غير موفق ، مبنى ومعنى. إنه مصطلح ملبس، إذ قد يوحى بأن للقرآن الكريم فترة زمنية ذات بداية ونهاية. وهذا خطأ صريح لغويا وتاريخيا وعقائديا كذلك. فالقرآن بلغته تلك باق بقاء الدهر وإلى أن يشاء الله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون ﴾ . وإن كان المقصود «فترة نزول القرآن» ، إشارة إلى حال اللغة فى هذه الفترة، وكونها كانت ذات مستوى لغوى يسوِّغ القول باستقلاله وفصله زمنيا ولغويا عن فترات سابقات وأخرى لاحقات - إذا كان هذا هو المقصود عند صانعى هذا المصطلح ، فقد بينّا زيف هذا الادعاء فيما سبق ، وكشفنا عن هذا الوهم (أو التوهم) الذى لم تدعمه أو تشير إليه

أية دراسة تاريخية للغتنا دراسة علمية ، آخذة فى الحسبان مبادئ البحث التاريخى فى اللغة وخطوات العمل به ، والتدرج بهذه الخطوات من فترة زمنية إلى أخرى.

ونزيد الآن القول إيضاحًا بتقرير أن لغة القرآن الكريم تمثل المظلة اللغوية التى تنتظم أصول العربية وثوابتها فى الماضى والحاضر والمستقبل . وإن كان بينها وبين لغة الشعر الجاهلى من فروق فهى مقصورة فى الأساس على تطويع بعض المفردات وتوظيفها فى دلالات اصطلاحية جديدة، من تخصيص للدلالات أو تعميمها على ضرب من المجاز الذى اعتمده اللغويون فى كل العصور مبدأ فعَّالا من المبادئ الأساسية فى تطويع الخطاب لمقتضيات الحال وظروف المقال ، وصولاً بهذا الخطاب وتدرجه فى مراقى البلاغة التى يحتفل بها العرب قديمًا وحديثًا على سواء .

أما ما يبدو من فروق بين الأسلوبين (أسلوب الشعر الجاهلى وأسلوب القرآن) فى نظم الكلام ورصفه فإنها ترجع إلى المقتضيات البلاغية وتأكيدا لدلالات وتنويع المعانى . وهذه الفروق فى الوقت نفسه لا تخرج عن طبيعة النظم فى العربية المعروف بالمرونة وحرية التنويع ، فى إطار ما استقرَّ لهذه اللغة من قواعد وضوابط عامة.

وما زالت لغة القرآن فى الوقت الحاضر مرجعًا ثرًا وموردًا خصبًا يمتاح منه أولو الفكر والنظر العلمى ، العارفون بلغتهم الفصيحة والمتعاملون بها فى أعمالهم الجادة ، دون صعوبة تمنعهم أو تحرمهم من العود إلى آيات الذكر الحكيم من وقت إلى آخر ، للائتناس والاسترشاد بها مبنى ومعنى ، وإن خفى على بعضهم استيعاب معانى بعض هذه الآى

والوقوف على أسرار دلالاتها العميقة ، فذلك - بالطبع - راجع إلى نقص فى محصولهم اللغوى وخبرتهم الشخصية فى توظيف اللغة العربية فى عمومها . وكذلك الحال بالنسبة لطوائف العامة من الجماهير. إن الصعوبة التى تواجههم فى فهم بعض الأساليب أو المفردات القرآنية ، لا ترجع فى الأساس إلى لغة القرآن ذاتها ، وإنما تعود بالقطع إلى الجفوة التى اصطنعوها بأنفسهم بينهم وبين اللغة الفصيحة ، واطِّراحها بعيدا والتعامل الدائم المستمر باللهجات العامية فى حياتهم العامة والخاصة ، وهذه هى القضية الأساسية فى الموضوع - مشكلة اللغة العربية فى عصرنا هذا الذى نعيش فيه.

أما المصطلح الثالث الذى ابتدعوه فى إطار القول بانفصام أوصال العربية بعضها عن بعض ، واستقلال كل وَصْل منها عن سابقه ولاحقه ، فهو مصطلح غامض المدلول ، ملبس فى تعيينه وتحديده . ما المقصود «بفترة النثر الفنى» ، تاريخيا وعلميا ؟ ما طبيعة هذا «النثر الفنى» وما خواصّه التى رشّحته أمارة على مستوى لغوى منفصل عن المستويات السابقة واللاحقة ؟ فى اعتقادنا أن «النثر الفنى» فى العربية ذو حلقات متصلات عبر المسيرة الأدبية، وله وجود مقرر فى الماضى والحاضر على سواء، وإن بدت فيه بعض اللمسات الفارقة فى الشكل والمضمون من وقت إلى آخر، وفقًا لظروف السوق الأدبية وما تموج به من اتجاهات فكرية وثقافية ، ولكنه فى النهاية ما زال «نثرا فنيا» .

وهكذا نصل إلى تأكيد أن هذه المصطلحات الثلاثة غير ذات موضوع شكلاً ومفهومًا ، وأن الادعاء «بمرحلية» اللغة العربية ادعاء يحتاج إلى نظر علمى واعٍ دقيق بتطبيق منهج البحث اللغوى التاريخى تطبيقا

سليمـا ، وهذا لم يحدث حتى الآن ، الأمر الذى يبطل ادعاءهم الذى توهموه.

ولم يكتف القائلون «بمرحلية» العربية ، وتصنيفها تاريخيا إلى هذه الفترات الثلاث ، فقد حددوا لها فترة رابعة ، تبدأ بما سمَّوه «العصور الحديثة» اعتماداً على النظرة الوصفية . تتمثل هذه الفترة فى «لغة الصحافة» ، لما «لها من أثر عميق فى تطور العربية» [1] .

ونحن لا ننكر صلاحيَّة تطبيق المنهج الوصفى على هذه الفترة ، كما لا ننكر أن للصحافة دوراً بارزاً فى منح العربية شيئاً من التجديد والصقل لبعض جوانبها ، يتركز التجديد فى الثروة اللفظية بإمدادها مفردات وصيغاً مولدة من أصولها أو مستحدثة عن طريق التأثر بالترجمة أو الأساليب الدارجة ، وفاءً بمقتضيات الأحداث الجارية المتلاحقة التى تتسابق الصحافة فى تتبعها وتسجيلها على عجل من كاتبيها ومحرريها . أما ما يبدو فى لغة الصحافة من أساليب وتراكيب مظنون جدتها ، فهى لا تخرج فى جملتها عن تنوعات فى التأليف تسمح بها قواعد النظم وضوابطه العامة التى تتمار بها العربية ، والتى يتسع إطارها للتنويع والتلوين فى التأليف ، كما هو معروف ومقرر عند النحاة والبلاغيين ، ومعنى هذا أن التجديد فى ألفاظ لغة الصحافة والتلوين فى أساليبها لا يعدو أن يكون ضربا من الطلاء المناسب للعصر أو تعديلا «لقدّ» أزيائها وفقاً للأنماط الثقافية الكامنة والظاهرة التى من طبيعتها التجديد والتلوين ، شأنها فى ذلك شأن الحياة ذاتها .

ومعنى هذا أن لغة الصحافة الجيدة لا تعدو أن تكون حلقة فى

---

(١) الدكتور الحمزاوى فى مرجع سابق ص ١٢.

سلسلة مترابطة عناصرها ومتآلف بعضها ببعض إلى درجة لا يمكن الفصل بينها فصلا ينبئ عن استقلالية كل حلقة منها ، واعتمادها تمثل مرحلة ذات كيان خاص من المراحل المزعومة.

وعلى الرغم من الترخص فى اعتماد لغة الصحافة مستوى لغويا مقبولا فى جملته يتزيّى بزىّ العصر ، ويكتسى بأكسية مناسبة له - على الرغم من هذا ، فإن قبول هذا المستوى بوصفه امتدادا لمسيرة العربية ، قبول مقيَّد غير مطلق . كلامنا هنا ينصرف بكل تأكيد إلى لغة الصحافة الجيدة الجارية على قواعد اللغة وضوابطها المقررة ، الخالية من الحشو بمستهجن الألفاظ والأساليب ، ومن الخلط بين الفصيح والعامى ورطانات أخرى.

وهذا الضرب من المستوى المقبول فى لغة الصحافة محدود فى الكم والكيف معًا . ومن هنا يجب التفريق بين صحافة ملتزمة وأخرى تنطلق بساقيها نحو الفوضى أوالتلوُّث اللغوى الذى قد تطغى آثاره فتعتّم الجو اللغوى الصحافى كله، كما ينبغى أن نعلم أن لغة الصحافة تختلف - قليلا أو كثيرا - فى بعض الوجوه من بلد عربى إلى آخر ، وهذا أمر مقرَّر ومعروف.

وعلى هذا ينبغى على القائلين بمقبولية لغة الصحافة واعتمادها مستوى صحيحا فصيحا (ونحن منهم ولكن بنظرتنا الخاصة المسجلة سابقا) أن يبينوا حدود هذه «المقبولية» وضوابطها التى ترشحها لهذا الحكم .

أما إطلاق المصطلح «لغة الصحافة» دون تحديد لمفهومه وجوانبه فقد يجرنا إلى مأزق قومى من جانبين ، منفردين أو مجتمعين . أما

أولهما فقد يفرز لنا الزمن – طال أم قصر – لغة «هجينا» ، غير واضحة الأصول ، فاقدة الهويَّة والشخصية القومية ، **وأما ثانيهما** (وهو ذو اتصال بالأول وذو نسب قريب منه) فيتمثل فى احتمال سيطرة الخلط فى التعبير الصحافى ، حتى يصل بنا الأمر إلى تسلُّل اللسان العامّى ، والتعامل به ومعه ، بحيث يصبح مستوًى معتمداً فى الكتابة الصحافية ، وهذا أصل المشكلة اللغوية برمتها .

وعلى فرض قبول لغة الصحافة مقيَّدة بقيودها وضوابطها السابقة، فإنه لا يمكن الاعتماد على هذه اللغة وحدها فى الإصلاح اللغوى أو التخطيط له ، أو حسبانها حلقة من حلقات هذا الإصلاح للغتنا . ذلك أن هذه اللغة لغة مكتوبة ، واللغة المكتوبة ليست لغة بالمعنى الاصطلاحى الدقيق . إنها مجرد تصوير للغة المنطوقة ؛ اللغة الطبيعية التى يجهد الناس فى درسها ورعايتها والحفاظ عليها ، حفاظا على قوميتهم وهويتهم. واللغة المنطوقة فى مجتمعنا العربى بالذات هى الأولى بالنظر والحوار حتى نصل بها إلى درجة مقبولة من الخاصة والعامة على سواء ، فنحن قوم نسمع ولا نقرأ .

وجريًا على منهج الحداثيين فى توظيف المصطلحات دون تحديد لمفهومها أو إشارة إلى المقصود منها ، أطلق بعضهم مصطلح «الفصاحة» على لغة الصحافة فى عمومها، واعتمدوها «فصيحة» شأنها فى ذلك شأن «فصيحات أُخَر» من مستويات اللسان العربى فى القديم والحديث على حدٍّ سواء. يفعلون هذا فى سياق ذى أهمية بالغة علميا وقوميا . لم يحاولوا بيان معايير هذه الفصاحة (أو غيرها من الفصاحات التى سحبوها على أنماط أخرى من الكلام) ، ولم يشاءوا أن يشيروا إلى

طبيعتها وخواصِّها التى تسوِّغ صنيعهم هذا الذى صنعوا. لنا (تجاوزا وتسهيلا للأمر عليهم) أن نحسب لغة الصحافة لغة «فصيحة» بمعايير خاصة، أهمها :

(١) كونها أداة من أدوات التعبير ووسيلة من وسائل الإيصال والتوصيل ، ولكن فى إطار طبيعتها وحدودها الخاصة بها بوصفها نوعًا معيّنًا من المستويات اللغوية رشح نفسه لتسميته لغة الصحافة.

(٢) كونها مستوى من الكلام يفى (نوع وفاء) بحاجة الخطاب الصحافى ذى الحدود الضيِّقة، والوظيفة الخاصة التى ينماز بها من وظائف غيره من أنواع الخطاب .

إنها إذن «فصاحة» نسبية غير مطلقة ، ومن ثَمَّ لا يجوز توظيف هذا المصطلح فى هذا المقام أو غيره بهذه العمومية الخادعة ، دون وضع المعايير والحدود لمفهومه الخاص، وبهذه السبيل نستطيع (نظريا ونسبيا) أن ننعت «العامية» بالفصاحة ، (كما رأوا هم ذلك أيضا) ، على أساس أنها مستوى من الكلام له خصوصياته ، ويفى بحاجات أهليه وبيئته من الجماهير فى حدود وظائفهم وصنائعهم ، فكلام الحِرَفيين والتجار وأهل الصنائع المختلفة إلخ كلام فصيح بالنسبة لهم، بمعنى أنه كلام معبِّر عن حاجاتهم وأغراضهم ، كل فى مجاله وساحة عمله ، ولكنه ليس فصيحا بالمعنى المطلق أو المعنى المتعارف عليه المقصور على «العربية» ذات الحدود والرسوم المعروفة.

كل هذا الذى قالوا ، آخذين فى الحسبان ما قررنا من تفسير وبيان للمعايير ، صحيح نظريا ونسبيا ، ولكن هذا كله غير ذى موضوع بالنسبة لقضيتنا الأساسية ، قضية مشكلات اللغة العربية ووضعها الحالى . إن

هذا الذى قالوا ويقولون من إطلاق الفصاحة على المستويات اللغوية المختلفة إنما يؤكدون به فكرتهم الأساسية التى تقضى «بمرحلية» اللغة، وحسبان لغة الصحافة (وربما العامية) مرحلة من مراحلها، ولها استقلالها، وأحقيّتها فى التوظيف، ضاربين الصفح عن المراحل السابقة التى أشرنا إليها ، وبيَّنا بطلان هذا الادعاء فيما مضى.

هذا بالإضافة إلى أنَّ إطلاق مصطلح «الفصاحة» على كل نوع من الكلام أو أى مستوًى منه ، مهما كانت خواصه ونوعيته ، دون تحديد لمفهومه فى سياقه الخاص، ودون إشارة إلى معايير الحكم بفصاحة هذا المستوى أو ذاك- هذا الإطلاق العام من شأنه أن يؤدى إلى خلط الأوراق، وينبئ عن اتجاه يدعو إلى الفوضى اللغوية ، فيختلط الحابل بالنابل ، وتضيع الحقيقة وسط هذا الزحام من الكلام المدعوّ بالفصيح . والحقيقة تكمن فى وجوب اعتماد مستوى معين من الكلام ، يتصف بالعمومية والقبول وصلاحيّته لأن يكون اللسان العام الذى يجمع الكافة تحت مظلته ، على أساس أنه الأوفى بحاجتهم ، والأولى بالاتباع ، دون تفريق بين الطوائف أو الفصائل الاجتماعية المختلفة . هذا اللسان العام - فى رأينا - له وجود مقرَّر ، وله ضوابطه وحدوده التى تسوِّغ وصفه «بالفصاحة» ، يتمثل هذا اللسان فى العربية المنسوبة إلى العرب ، لا إلى طوائف أو فرق أو أحزاب أو بيئات خاصة . وأخشى أن يكون أصحاب هذا الاتجاه يرمون (بطريق مباشر أو غير مباشر) إلى اطِّراح هذه العربية (اللسان العربى العام) وزحزحتها من السوق اللغوية ، بدعوى جمودها وتخلفها ، والأخذ بالألسنة الدارجة بعامياتها المختلفة ، مجاراة «للحداثة» المزعومة.

كل هذا الذى مضى يبين بوضوح عمق المشكلة اللغوية فى الوطن العربى، وعدم استيعاب الناس لهذه المشكلة وأبعادها ، ومن ثم أخطأ بعضهم أو تجاوز فى فهم أبعادها وجوانبها المعقَّدة . وهموا أن الفصحى أو الفصيحة لم يعد فى مكنتها الوفاء بحاجات الجماهير ، أو تلبية متطلبات الحياة الجديدة المشحونة بالأحداث والأفكار التى عزَّ على هذه اللغة التعبير عنها فى سهولة ويُسر.

ومن هنا كان تقديرهم غير الواعى أو سوء فهمهم للمشكلة ، فانتحوا نواحى مختلفة للخروج من هذا المأزق الذى تخيلوه ، أو تصوروه واقعا . راج فى السوق الثقافية الدعوة إلى العامية ، كما ابتدع بعضهم فكرة لا تقل فى نهايتها خطرا عن الانحياز إلى العاميات . فكروا وتدبروا فألقوا إلينا باقتراحات تخلصهم من جمود الفصحى وتخلفها؛ رأوا أن العربية، عربيات جغرافيا أو زمنيا ، وكل عربية منها صالحة لبيئتها ، أو فترتها الزمنية، فهناك «العربية المصرية» و«العربية السعودية» و«العربية الشامية» إلخ. وهناك أيضًا عربية الجاهلية وعربية صدر الإسلام وعربية العصر الأموى إلخ. وحاولوا الوصول من كل ذلك إلى أن هناك «عربيات عصرية» الآن صالحة للتوظيف فى بيئاتها. وبنوا ادعاءهم هذا على أساس واقع الفروق اللغوية من بيئة إلى أخرى ومن عصر إلى عصر. ونهاية هذا الذى يدعون تمزيق لجسم العربية وتشتيت لأوصالها ، وهذا يعنى – أدركوا أم لم يدركوا – إهمال كل تراثنا العلمى والحضارى والثقافى، كما يعنى استقلال كل وطن عربى بصيغته اللغوية الخاصة به .

والرأى عندنا أن هذه النداءات كلها نداءات واهمة، لا أساس لها من

المنطق أو واقع العربية نفسها . «العربية» هى هى فى كل بئية عربية وفى كل فترة من فترات عمرها الطويل . الفروق اللغوية لها واقع ، ولها وجود ملحوظ نسبيا، ولكن هذه الفروق ما زالت تمثل الطلاء، ولم تمسّ البناء الحقيقى للغة. هذا بالإضافة إلى أن الأخذ بأى من المقترحين (التصنيف الجغرافى والتصنيف الزمنى) لابد أن يصل بنا فى النهاية إلى أنماط من الكلام غير صالحات لتجميع العرب على كلمة سواء. سيصل بنا هذا النهج أو ذاك إلى توليد عاميات ورطانات ، بفعل الزمن وصنع الفرقة الجغرافية ، وتعود بنا المشكلة إلى وضعها الحالى الذى نشكو منه : أخلاط من الكلام، وذوبان لعربية العرب وسط هذا الركام من المتنافرات من مستويات الكلام.

إنهم واهمون غير فاهمين : لم يحاولوا النظر بإخلاص وعمق إلى عوامل وأسباب هذا الوضع الذى دعاهم إلى أفكارهم تلك الزائفة المضللة.

الحل يكمن فى الانتصار للسان الموحَّد أو الذى يرجى البقاء على وحدته واستقراره ، وهذا اللسان موجود بصورة مقبولة ، يمكن اتخاذه منطلقا إلى الخروج من هذه المشكلة ، خدمة للغتهم وخدمة لأنفسهم ، إذ بهذا اللسان العربى يعيشون وينمازون من غيرهم من الأمم.

ولسوف نشغل أنفسنا فى الباب الثانى من هذا الكتاب بالكشف عن جملة من العوامل والأسباب التى فعلت فعلها وأفرزت هذا الخلط العجيب من الكلام العربى، ومحاولة رسم الطريق إلى معالجتها ومجابهتها بكل قوة وحسم ، والعمل على إزاحتها من طريق الإصلاح اللغوى ، مع تقديم أمارات الحل لهذه المشكلة ، إن رآه الناس مقبولا .

وتمهيدا لذلك، رأينا أن نشير فى الفصل التالى إلى آراء الدارسين فى حقيقة اللغة وطبيعتها ، وكيف تكون هذه الكينونة ، وما موقعها من العقل أو السلوك أو كليهما ، وكيف تكتسب وتنمو أو تضعف وتجمد ، على نحو ما نشير إليه فى الصفحات التالية فى إيجاز موجز .

* * *

الفصل الثالث

اللغة بين الطبع والصُّنع

حار الناس فى تعرّف حقيقة اللغة ، واختلف الدارسون فيما بينهم اختلافا بينا فى تحديد مفهومها ، كما اختلفوا فى منهج دراستها والنظر فيها وإليها ، ذلك أن اللغة بالمعنى العام شىء معقّد مركَّب ، تنتظم خواص الإنسان وما يلفُّه من جوانب عقلية ونفسية واجتماعية وثقافية إلخ. إنها المرآة العاكسة لكل هذه الخواص والجوانب ، والمنبئة عن طبيعته وأسراره، وما أصعب الوقوف على هذه المناحى المتباينة المتداخلة فى ذات الوقت بنظرة واحدة أوالنفاذ إليها بمسلك واحد !

فالرجل العادىُّ غير المحترف يأخذ اللغة (بأى معنى شئت، انظر فيما بعد) كما لو كانت شيئا طبيعيا ، شأنها فى ذلك شأن المشى أو التنفس ، أو أنها وراثية ، تنتقل إليه انتقال الدم من الآباء والأجداد ، أو أنها ملازمة له أنَّى أقام وأنَّى ارتحل ، دون تفريق بين زمان ومكان أو جنس من الناس وجنس آخر . إنه يتكلم ويتغنى بها ، ويدبِّر شئون حياته ويصرِّف أموره بتوظيفها ، دون عناء أو تفكير فى أسرارها ومشكلاتها .

هذا هو موقف الرجل العادى من اللغة ، وربما شاركه فى ذلك بعض المثقفين ، إذ لا يعنيهم الدخول فى مشكلات لا قبل لهم بها ، وليسوا فى حاجة ملحَّة أو غير ملحَّة إلى شغْل أنفسهم بهذه المشكلات . أما أهل

الاختصاص المحترفون الدرس اللغوى فقد ذهبوا بنا بعيدا عن هذه النظرة السطحية ، وانصرفوا إلى أعماق اللغة للكشف عن أسرارها وطبيعتها المعقدة ، وألقوا إلينا بمجموعة من الآراء فى تحديد مفهومها ، وإن من زوايا مختلفة . ويكفينا هنا أن نشير إلى ثلاثة من هذه الآراء ، لأهميتها الخاصة فى الموضوع ، ولسعة انتشارها ، وسيطرتها على الدرس اللغوى الحديث فى مجمله .

أولاً : ألقى إلينا «دى سوسير» واضع الحجر الأساس فى علم اللغة الحديث بثنائيته المشهورة langue «اللغة» و parole «الكلام». ويقصد باللغة هنا اللغة المعيَّنة كالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية إلخ. وهى عنده بهذا التحديد تعنى جملة القواعد اللغوية المخزونة فى أذهان الجماعة صاحبة هذه اللغة وهى عنده جماعية صرفة وعقلية خالصة . أما الكلام فهو الأحداث الفعلية المنطوقة الواقعة من المتكلم الفرد فى الموقع المعيّن ، وهو بهذا التحديد مادى وفردى.

ثانيًا : ثم جاء تشومسكى بثنائية تشبه (ولا تماثل) ثنائية دى سوسير. تتمثل هذه الثنائية فيما سماه competence أى القدرة (أو الطاقة) و Forformance بمعنى الأداء الفعلى أو الإنجاز. ويعنى تشومسكى بالجانب الأول أن المتكلم - السامع المثالى لديه المقدرة على توليد ما لا حصر له من الجمل الصحيحة ، إذا كان مستوعبا للغته ، ويعيش فى مجتمع موحَّد اللغة، ويعنى بالجانب الثانى تحويل هذه الأمثلة المولدة إلى جمل حقيقية مصوغة وفق قواعد اللغة التى يعرفها هذا المتكلم السامع، ويشير تشومسكى إلى هذين الجانبين بتسميات أخرى ، هى البنية العميقة deep structure والبنية السطحية surface structure ، بهذا الترتيب.

والبنيـة العميقة عقلية والثانيـة واقعية ، والأولى هى مدار الدرس اللغوى عنده ، وهى التى يركِّز عليها جهوده، لمحاولة الوصول إلى المعرفة اللغوية عند الإنسان ، والكشف عن هذه «القدرة» وطبيعتها .

وهكذا نرى أن دى سوسير وتشومسكى اتفقا فى مطلق ثنائية اللغة، كما اتفقا فى الاهتمام بالجانب العقلى لها ، وإن كان دى سوسير يفوق صاحبه فى هذا الشأن إذ قصر عمله وكل جهوده على الجانب العقلى وحده ، أى على القواعد اللغوية المخزونة فى أذهان الجماعة صاحبة اللغة ، وهى فى رأيه تمثل اللغة المعيَّنة التى ينبغى توجيه الدرس اللغوى إليها وحدها ، دون الكلام الفعلى الواقعى .

وقد قوبل هذا الاتجاه العقلى (الكامل عند دى سوسير، وما يشبهه أو يقرب منه عند تشومسكى) بشىء من النقد والاعتراض من بعض الدارسين . اعترض «تشارلز بييه» على أستاذه دى سوسير لإخراجه «الكلام» من دائرة الدرس اللغوى، فى حين أن «الكلام» هو العنصر الفاعل فى المجتمع ، وهو أداة التواصل بين أفراد هذا المجتمع فإهماله إهمال للوظيفة الاجتماعية للغة . وبالمثل ، حاول تلامذة تشومسكى تقديم وجهة نظر أخرى لرؤية شيخهم ، فحاولوا تعديل هذه الرؤية أو تفسيرها على وجه آخر ، يضمن للغة أداء وظيفتها الاجتماعية ، أو شىء من هذه الوظيفة . اقترحوا مقدرة ثانية، سموها «المقدرة الاتصالية» Communative Competence فإذا كانت المقدرة اللغوية الأولى التى عنى بها الأستاذ قادرة على توليد ما لا حصر له من الجمل الصحيحة ، فإن المقدرة الاتصالية (وهى المقدرة الثانية) تتمثل فى قدرة صاحب اللغة على اختيار الجمل التى تعكس القوانين والمعايير الاجتماعية التى تحكم

أنماط السلوك فى المواقف الاجتماعية التى تواجهه. فإذا كان المخزون العقلى من القواعد مستوعَبًا من المتكلم ، أمكنه أن يتصرف ويأتى بالأمثلة التى تناسب مواقفه ، وإذا كان الأمر بالعكس فمعناه أن هناك نقصا فى مقدرته الأولى.

ثالثًا : وهناك اتجاه ثالث فى النظر إلى اللغة وتحديد مفهومها . لم يأخذ أصحاب هذا الاتجاه «بثنائية» اللغة، واعتمدوها كّلا متكاملاً ، دون تفريق بين جوانبها ، وركزوا عملهم على الجانب الأدائى النطقى ، مع إشارة واضحة ومؤكدة إلى وظيفتها فى المجتمع ، ودورها فى تيسير شئون الحياة.

اللغة عند هؤلاء : «نظام من رموز ملفوظة عرفية ، بها يتعاون أعضاء المجموعة الاجتماعية المعينة ويتعاملون».

من هذا التحديد لمفهوم اللغة ، يتبين لنا أن هناك فروقًا بين هذا الرأى وسابقَيه الممثلين فيما طرحه علينا دى سوسير وتشومسكى ومن لفّ لفّهما. يهمنا من هذه الفروق ثلاثة لأهميتها الخاصة فى هذا المقام.

(١) المصطلح «رموز ملفوظة» فى هذا التعريف الأخير للغة ، ينبئ بوضوح عن الاهتمام البالغ بالأحداث المنطوقة الفعلية ، وهى ما تقابل الكلام Parole عند دى سوسير، والأداء Performance عند تشومسكى. ومعلوم – كما سبق أن أشرنا إلى ذلك – أن دى سوسير قد أخرج الكلام من الحسبان ، وألقى بمسئوليته إلى علماء النفس ، وأن تشومسكى ركّز على الجانب العقلى (المقدرة) ، دون الجانب الأدائى الذى لم ينل منه حظّا كافيا من الاهتمام يعادل اهتمامه بالجانب العقلى .

وهذه العناية البالغة بالمنطوق من أصحاب هذا الرأى الثالث ،

لا تعنى إهمالهم للجانب العقلى بحال ، إنهم لم ينكروه، وإنما أخذوه مضمنًا فى الأحداث المنطوقة، فالرّمز بالضرورة يعنى بنفسه فكرة «الثنائية» الصيغة والمعنى ، أى أن هناك شيئا يمثل شيئا آخر ، أو بعبارة أخرى، الصيغة جزء من منطوق له معنى ، والمعنى هو المترجم للجانب العقلى .

(٢) والمصطلح «عرفية» فى العبارة «رموز ملفوظة عرفية» ، ذو دلالية مؤكّدة على عمق الاختلاف بين هذا الرأى الأخير والنظرتين الأخريين للغة. كون اللغة «عرفية» يعنى أنها مكتسبة ، يكتسبها الإنسان بالتقليد والخبرة والدربة والممارسة فى المجتمع المعيّن، وفقا لما يجرى فيه وتعارف عليه الناس، فالكلمة «كلب» مثلا لها تقريبا معنى كلمة dog فى اللغة الإنجليزية و Hund فى الألمانية ، وإنما كانت كلمة «كلب» دالة على هذا المعنى الخاص فى العربية ، لأن العرب استعملوها وتعارفوا عليها فى هذا المعنى بالذات ، وهكذا الحال فى كل الكلمات فى كل اللغات .

اللغة ممثلة فى الكلام عند هذا الفريق ظاهرة اجتماعية ، لا توجد ولا تعيش إلاَّ فى مجتمع ، بينه وبينها علاقة التأثير والتأثر . إنها ليست مثل المشى أو التنفس فى ذلك ، إذ إن عملية اكتساب الكلام شىء يختلف تماما عن عملية تعلم المشى مثلا ، لاختلاف دور المجتمع وأهميته فى العمليتين، فالطفل مهيَّأ بمفرده بطريق الاستعداد البيولوجى- أن يقوم بكل ما يحتاج إليه من تعديل فى جهازه العصبى وعضلاته التى من شأنها أن تقوده إلى المشى ، والحقيقة أن تكوين هذه العضلات وأجزاء الجهاز العصبى قد أعد أولا وقبل كل شىء وفقا لحركات المشى وما أشبهه من أوجه النشاط الأخرى. وبمعنى أدق يمكننا أن نقول إن الإنسان العادى

مقدر له أن يمشى ، لا لأن من يكبره سنا سوف يساعده على ذلك ، بل لأن تركيبه العضوى معد من وقت ولادته أو حتى من وقت حمله لأن يتقبل كل ما تهبه الطاقة العصبية وكل تكييف عضلى من شأنه أن يؤدى إلى المشى ، وبعبارة أكثر اختصارا: المشى وظيفة وراثية بيولوجية للإنسان ، أما اللغة فليست مثل المشى فى ذلك .

إننا لا ننكر أن الفرد مقدر له أن يتكلم ، ولكن هذا لا يكون إلاَّ فى ظروف خاصة، ذلك أنه مولود لا فى الطبيعة المجردة بل فى أحضان مجتمع معين من المؤكد أن يقوده إلى تقاليده، انقل الطفل المولود حديثا من البيئة الاجتماعية التى ولد فيها ثم ضعه فى بيئة أجنبية صرفة ، إنه فى هذه البيئة الأخيرة سوف ينمى فن المشى بشكل مماثل لما كان سيصنعه فى البيئة القديمة ، ولكن كلامه فيها سوف يختلف كل الاختلاف عن كلام بيئته التى ولد فيها ، وعلى هذا يمكن القول بأن المشى وجه من أوجه النشاط الإنسانى العام الذى يتنوع فقط فى حدود مرسومة محددة كلما انتقلنا من فرد إلى فرد ، واختلافه غير اختيارى ولغير غرض ، أما الكلام وإن كان وجهًا من أوجه النشاط الإنسانى فإنه يتنوع إلى حد غير معين كلما انتقلنا من مجتمع إلى آخر ، وذلك لأنه تركة تاريخية للمجتمع الخاص وحصيلة استعمال اجتماعى مستمر، إنه يتنوع كما يتنوع كل عمل ابتكارى ، وذلك كما هو الحال فى ديانات الناس، وعقائدهم وعاداتهم وفنونهم المختلفة . المشى إذن وظيفة عضوية غريزية ، أما الكلام فهو ظاهرة ثقافية اجتماعية مكتسبة.

وقد فطن أصحاب هذا الرأى الثالث إلى احتمال تساؤل يوجَّه إليهم، هو: أليس المصطلح المعروف المشهور «أعضاء النطق» يوحى بأن

اللغة نشاط مقدَّر مرسوم منذ البدء من الناحية الوراثية البيولوجية ؟ فيجيبون بأنه ينبغى ألاَّ نخدع بهذا المصطلح ؛ إذ لو توخَّينا الدقة ما جاز لنا أن نقول إن هناك أعضاء نطق بالمعنى الدقيق . كل ما يمكن أن يقال هو أن هناك فقط أعضاء ممنوحة للإنسان ، تستغل ويستفاد منها عرضا فى إنتاج أصوات الكلام. صحيح أن الرئتين والحنجرة والفم والأنف واللسان والشفاه إلخ ، كلها تستخدم فى هذا الغرض ، ولكن ليس من الدقة فى شىء أن نقول إن وظيفتها الأساسية هى إنتاج الأصوات الكلامية ، إلا إذا حسبنا أن الوظيفة الأصلية لأصابع اليد هى الضرب على البيانو أو أن الركبتين قد خلقتا فى الأصل من أجل الصلاة.

اللغة (أو الكلام) ليست نشاطا سهلا إلى درجة أنها تتحقق بوساطة عضو أو مجموعة الأعضاء التى كُيِّفت من الناحية البيولوجية لهذا الغرض . إنها شىء معقد إلى درجة كبيرة ، وشبكة من النظم المستمرة فى التغير : نظم فى العقل وفى الجهاز العصبى ، وفى أعضاء النطق وأعضاء السمع ، وتعمل كلها نحو هدف واحد هو اتصال شخص بغيره ، أفرادًا وجماعات ، تلك هى وظيفة اللغة .

الأعضاء المعروفة بأعضاء النطق تقوم بوظائف أخرى قد تكون أهم من الكلام ، وتنمو وتنضج بأداء هذه الوظائف. فالرئتان تنموان عن طريق وظيفتهما الضرورية البيولوجية المعروفة بالتنفس ، والأنف ينمو بوصفه عضوا وظيفته الشمُّ والأسنان بوصفها أعضاء تستخدم فى قضم الطعام قبل أن يكون مُعداً للهضم ، وهكذا الحال فى بقية الأعضاء. فإذا كانت هذه الأعضاء وغيرها تستخدم فى النطق، فذلك لأن أى عضو - متى وجد وأمكن التحكم فيه بطريق اختيارى - يمكن استغلاله فى أغراض ثانوية.

ويعود هؤلاء فيؤكدون إجابتهم عن التساؤل السابق بقولهم : اللغة (أو الكلام) من الناحية الوظيفية للأعضاء ظاهرة ذات أطراف متعددة ، أو قل : هى مجموعة من الظواهر المتعددة الأطراف. إنها تستخدم كل الأعضاء وكل الوظائف - عضوية أو غير عضوية - التى يمكن استغلالها فى أغراض مختلفة غير أغراضها ووظائفها الأساسية.

(٣) العبارة «بها يتعاون أعضاء المجموعة الاجتماعية المعيَّنة ويتعاملون» نصّ فى الخروج من دائرة فكرة الثنائية (اللغة × الكلام عند دى سوسير، والمقدرة × الأداء عند تشومسكى) خروجًا كاملاً ، وأن اللغة بكل جوانبها كل متكامل يبلوره ويحقق وجوده الأحداث المنطوقة، هذا الكل المتكامل (سمّه لغة أو كلامًا - لك ما شئت) هو أداة التواصل ، وطريق من طرق الحياة ، بها يدبِّر الناس شئونهم وينجزون أعمالهم، بها يتعاونون ويتعاملون ، خيرا أو شرا.

اللغة عند هؤلاء (ونحن معهم) ظاهرة اجتماعية ، لا تعيش إلا فى مجتمع ، وبينهما علاقة التأثير والتأثر ، فكيفما يكن المجتمع تكن لغته ، نموًا وازدهارًا ، أو جمودًا وانهيارًا ، وكذلك اللغة، فهى مرآة هذا المجتمع وعاكسة لمناحى حياة أفراده وأنماط سلوكهم.

وبهذا يتبين الفرقُ بين أصحاب هذا الاتجاه واتجاه دى سوسير الذى أخرج الأحداث المنطوقة (الكلام) من ساحة الدرس اللغوى ، فى حين أن هذه الأحداث هى محور التواصل فى المجتمع ، وبينهم وبين تشومسكى الذى لم تفصح رؤيته للغة عن دورها الاجتماعى وإن كان تلامذته قد أشاروا إلى شىء من هذا الدور ، بتفسير نظرة شيخهم تفسيرًا آخر ، يقترحون فيه وجود ما سمَّوه «المقدرة الثانية» التى من

شأنها أن تربط الجمل المولَّدة من «المقدرة الأولى» بظروف المقام ومناسباته باختيار صاحب اللغة ما شاء له أن يختار وفقا للحال الاجتماعية المعيَّنة.

هذه النظرة الاجتماعية إلى اللغة (دون تفريق بين جانبيها) هى ما سارت وتسير عليه تلك المدرسة التى يمكن وسمها «بالمدرسة اللغوية الاجتماعية» ، ومن أنصارها مدرسة «لندن» بريادة أستاذنا «فيرث» ، وكثير من أتباعه وخالفيه من المنتمين إلى هذه المدرسة.

وقد ظهرت هذه النظرة الاجتماعية فى الأصل بمثابة رد فعل لاتجاه دى سوسير ومن لفّ لفّه فى تفسير اللغة ، ودعمها وناصرها من بعدُ ظهور علم مستقل ، ذى حدود وأبعاد مرسومة ، يتولى مسئولية الدرس فى الجانب الاجتماعى للغة . ذلك العلم هو ما يعرف بعلم اللغة الاجتماعى. Sociolinguistircs الذى جاء هو الآخر بمثابة ردّ فعل لأفكار تشومسكى فى درس اللغة.

وهذا النهج الاجتماعى فى النظر إلى اللغة يمكن حسبانه أيضا معارضة مباشرة أو غير مباشرة لآراء نفر غير قليل من الفلاسفة والمناطقة واللغويين الذين يقررون ويؤكدون أن الوظيفة الأساسية للغة هى التعبير عن الأفكار ونقلها أو توصيلها. هذا الرأى ، فى نظر اللغويين الاجتماعيين ، رأى غير دقيق ، ويجافى الحقيقة والواقع ، إذا تدبرنا بعمق كيفيات توظيف اللغة ومناحى استخدامها فى المجتمع .

إن استعمال اللغة فى التعبير عن الأفكار ونقلها إنما ينطبق على رجال الفكر والفلاسفة وأمثالهم فى اللحظات التى يكونون فيها مشغولين بأعمالهم العلمية التى تحتاج إلى تفكير جاد عميق. أما بالنسبة للغالبية

العظمى من الناس فليست وظيفة اللغة الأساسية التعبير عن الأفكار ، وإنما هى بالنسبة لهم طريق من طرق الحياة ، بها يتواصلون وينجزون أعمالهم . ومعناه فى النهاية أن اللغة لا تستخدم للتعبير عن الأفكار بقدر ما تستخدم وسيلة للتعاون والترابط الاجتماعى، أو قل: إنها تستعمل فى الأغلب الأعم لإشباع النزعة إلى الاجتماعية . فإذا كانت اللغة تعبِّر عن الأفكار (وهذا أمر لا شك فيه) فهذه وظيفة ثانوية.

هذه الاتجاهات الثلاثة السابقة التى تبدو متعارضة أو متضاربة ليست ضربًا من العبث أو الخلط وسوء الفهم. إنها فى الواقع رؤى مختلفة، تعبر كل رؤية منها عن وجهة نظر صاحبها فى النظر إلى اللغة، وفى اللغة من الحقائق والخواص ما يلبِّى حاجة هذه الاتجاهات ويفى بأغراضها وأهدافها. فاللغة شبكة من النظم والخواص المعقدة المتشابكة المتداخلة: فيها الجانب العقلى الكامن والأداء المنطوق الفعلى، وفيها الجانب الاجتماعى والثقافى، وفيها خواص بيولوجية وعصبية إلخ. إنها الإنسان نفسه بما ينتظمه من خواص وعوامل من أنواع شتَّى ، لا يعرفها إلا مانحها وهو الله سبحانه وتعالى .

فالذى حدث ويحدث هو أن كل دارس أو باحث اختار أو يختار جانبا واحدا (أو أكثر) من جوانب اللغة للنظر والدرس ، وفقًا لرؤيته الخاصة ومنهجه فى البحث وما يرمى إليه من هذا البحث ، ومعنى هذا أن كلا من الاتجاهات السابقة صحيح ومقبول ، وإن فى إطار نظرة صاحبه أو أصحابه.

ولنا مع ذلك أن نحاور الآخذين بهذه الاتجاهات ، أو أن نحسبهم-

منفردين أو مجتمعين - مبالغين فى رؤيتهم للغة بالتركيز على جانب معيَّن من جوانبها، مع الإهمال التام (أو ما يشبهه) للجوانب الأخرى التى ربما لا تقل أهمية عما اختاروا ، بوصفها منبئة عن حقيقة اللغة ومفصحة عن بعض خواصِّها التى تعين على كشف هذه الحقيقة.

ولنقدم الآن وجهة نظر أخرى لا تدعى الكمال أو الدقة المطلقة ، وإنما هى رؤية تستشرف جوانب أساسية تنتظم بطبيعتها الجوانب الأخرى بطريق مباشر أو غير مباشر ، لأنها جماعها والمبلورة لشتاتها ، والممثلة لخواصها ، وقد جاء هذا الاختيار منا - بالإضافة إلى كونه أقرب إلى الحقيقة والواقع - وفقا لمنهجنا فى الدرس اللغوى بعامة ، ولأهدافنا وغاياتنا من مناقشة هذه القضية (قضية تحديد مفهوم اللغة) فى هذا المقام بوجه خاص : مقام محاولة تعرّف واقع لغتنا القومية والكشف عن الجوانب التى تنقصها من النظر والتحليل، لنلقى الضوء على الداء ، ومحاولة وصف الدواء .

اللغة عندنا (وعند نفر من الدارسين) لها جانبان من الوجود : وجود بالقوة Potential ووجود بالفعل actual ، والثانى أسبق . تبدأ الدائرة اللغوية بنطق الكلمات (وهى رموز منسوقة ملفوظة) ، وكل كلمة تنطق أو تسمع تترك فى إثرها مجموعة من الانطباعات فى ذهن كل من المتكلم والسامع : انطباعات الأصوات وانطباعات حركات أعضاء النطق ، كما تترك أيضا استعدادا معينا لإعادة هذه الحركات والإتيان بهذه الأصوات نفسها . هذه الانطباعات أو الفكر - كما يسميها علماء النفس - تودع فى الأذهان، ومن الممكن أن تصير حقيقة واقعية فى الكلام بكل سهولة وطواعية.

هذه العملية بدائرتها المشار لها سابقا - تنطبق على الجمل والعبارات وما إليها . وهى بطبيعتها - وكما هو معلوم - مشحونة بالعلاقات والروابط والخواص التركيبية التى تمثل القوانين الضابطة لتأليف الكلام، المعروفة فى الأوساط العلمية بقواعد اللغة المعيّنة؛ هذه القواعد تستخلص من الأحداث المنطوقة وتنطبع فى الذهن وتستقر فيه، وتترك استعدادًا للتأليف على منوالها فيما يجدُّ من أحداث فعلية منطوقة. وهكذا تتحقق أطراف الدائرة، وتتبادل الأخذ والعطاء بصورة مطردة منتظمة ، متى كان العنصر الفاعل (وهو الإنسان) عنصرا سويًا مستوعبًا للغته مدركًا لخواصِّها .

ومعنى هذا أن الصور النطقية والقواعد التركيبية المخزونة فى الذهن تمثل جانب اللغة الموجود بالقوة ، وأن الأحداث المنطوقة المسموعة تعنى الجانب الموجود بالفعل ، ومن الواضح إذن أنه لا وجود لأحد الجانبين دون الجانب الآخر ، وإن كان الموجود بالفعل أسبق من صاحبه، وهو فى الوقت نفسه - الجانب الفعَّال الذى يمنح الجانب الأول (الجانب العقلى أو القواعد المخزونة فى الذهن) وجوده ومادَّته، فالجانبان متعادلان فى الأهمية وأحقّية النظر فيهما بالدرس والتحليل. فإفراد أحد الجانبين بالنظر دون الآخر، كما فعل دى سوسير أو التركيز عليه دون صاحبه، كما فعل تشومسكى وأصحاب الاتجاه الثالث، مسلك غير دقيق.

ونحن من جانبنا نعدل بين الجانبين فى الاهتمام ووجوب أخذهما فى الحسبان معًا أو على خطوات متتابعة متصلة غير منفصلة ، وفقًا لحاجة الدرس وغاياته وأهدافه الموقوتة . ومن ثم ساغ لنا - فى هذا المقام - الأخذ بهذا النهج المرحلى ، ونبدأ بالنظر فى الموجود بالفعل

(الأحداث اللغوية المنطوقة) ، لأنه الأسبق (كما تشير الدائرة اللغوية الطبيعية)، ولأنه المصدر أو المورد الذى يستمد منه الجانب الثانى (المخزونات العقلية) حقيقته . وليس يعنى هذا إفرادا منا للموجود بالفعل وعزلا له عن الموجود بالقوة، وإنما يعنى الوقوف عنده ومعه فترة موقوتة، كى نخبر حاله ونتعرف ماهيته أو طبيعته التى لابد أن تنعكس آثارها على الذهن وتكون فى النهاية جملة حقائق الموجود بالقوة. فتعرُّف الموجود بالفعل يقود حتما إلى تعرُّف الموجود بالقوة ، إذ الأول مرسل والثانى مستقبل الذى من شأنه - بعد استقرار ما استقبل - أن يصير مرجعًا أو مصدرًا لمادة الموجود بالفعل ، وهكذا تتحقق الدائرة الطبيعية لعملية الكلام .

وهذا النظر المرحلى فى الموجود بالفعل يوجبه بل يفرضه علينا واقع لغتنا القومية فى عصرنا الحاضر . إن أداءها الفعلى (نطقًا وكتْبا) مشحون بالخلط والاضطراب ومنسوج من أشتات من الكلام ، حتى أصبحت مهددة بفقدان هويتها وضياع خواصِّها الأصلية، والنظر فى هذا الواقع، ومحاولة الكشف عن عوامله وأسبابه ربما تقود إلى إصلاح ذات البين، وهذا الإصلاح للموجود بالفعل إصلاح للموجود بالقوة، دون شك، وإصلاح الموجود بالقوة تفعيل لدوره فى إصلاح الموجود بالفعل ، وهكذا دواليك ، فكيفما يؤد الكلام ويسمع يكن حال المخزون فى الذهن ، صحة وخطأ وغنىً وفقرًا إلخ .

ونعود فنصوِّر رؤيتنا للحقيقة اللغوية وماهيتها من حيث الطبع والصُّنع ، ونصيبها من الجهتين ، حتى نصل إلى غايتنا من هذا البحث الذى يرمى أولا وآخرا إلى بيان واقع العربية ، ومحاولة ردِّ الأمور إلى نصابها الصحيح، من جانبيها الموجود بالقوة والموجود بالفعل معًا .

خُلق الإنسان مهيّأ ، بيولوجيا وعصبيا وعقليا ، واجتماعيا كذلك- لأن تكون له لغة ليعمر الأرض ، ويتواصل بها مع غيره ، ويدبِّر شئونه، ويرعى أحواله . فيتكلم أى يوظف نظاما من رموز ملفوظة منسوقة ، تنتظم كل خواصه العقلية وما إليها، وثقافته العامة وما يدور فى فلكها، وتعود آثار هذا المنطوق إلى الذهن أو الدماغ وتنطبع فيه، ويصبح لدى الدماغ مقدرة على إنتاج الكلام وتوليد ما لا حصر له من الجمل ، وفقا لما استقر فيه من نظم وقواعد.

فهناك - فى رأينا - ثلاثة خيوط أو عناصر متتابعة : التهيُّؤ (أو الاستعداد) أو الطبع أو الخليقة ، والمقدرة الدماغية على الإنتاج ، وهى ما يسمها العرب بالسليقة أو Competence بعبارة تشومسكى، وأخيرا عملية الإنتاج نفسه ، أى الإتيان بالأحداث الكلامية المنطوقة بالفعل ، وهى على ما يبدو - تقابل ماسماه دى سوسير بالكلام Parole . والأولى فى نظرنا أن نعكس الترتيب بين العنصرين الأخيرين ، لتصبح الدائرة بهذا الترتيب : الأحداث المنطوقة أى عملية الإنتاج ، فالمقدرة على هذا الإنتاج ، أما الخليقة فهى هناك فى كل الحالات .

وإنما عكسنا الترتيب بين الخيطين الأخيرين ، لأن المنطوق أو الكلام الفعلى أو عملية الإنتاج فى الأصل هى التى تولِّد المقدرة على هذا الإنتاج ، إذ لا تتصور المقدرة على إنجاز شىء، دون توافر أسبابها وعواملها أو مادتها الفاعلة .

ويمكن تشبيه هذه الدائرة اللغوية ، (لمجرد التيسير والتقريب إلى الفهم) بما يجرى فى عالم الكمبيوتر أو الحاسوب ، فالمخ أو الدماغ الإنسانى بطبيعته وخليقته يقوم بدور الهيكل الصلب Hardware فى

الحاسوب، وهو بذلك تصبح لديه المقدرة على إنتاج ما لا حصر له من الجمل الصحيحة ، بمجرد سماع الإنسان فى فترة تعلّمه أو حياته جملة مماثلة وبمجرد تزويده بالرموز الصحيحة (وهى المعانى) التى تقابل برامج الكمبيوتر Software .

وهكذا نرى أن جانب الصنع ، أى صنع الإنسان للغته أوفى نصيبا وأوفر حظا من الطبع . والصنع هنا فى اللغة يتمثل فى الكلام والسماع (النطق الفعلى وأثره) وفى تزويد المخ بالمادة أو البرامج التى تكوّن لديه المقدرة على الإنتاج . ومن هنا يمكن تفسير المقولة العربية المشهورة : العربى يتكلم كلاما صحيحا فصيحا بسليقته ، فالسليقة هنا لا تعدو أن تكون المقدرة على الإتيان بهذا الكلام الذى هو فى الأصل آت على وفق الرموز أو البرامج التى تعمل على تفعيل هذه المقدرة ، وهذه الرموز أو البرامج هى الكلام الفعلى المنطوق والمسموع .

ومعناه فى النهاية أن هذه الرموز أو البرامج إذا كانت صحيحة كان تفعيل «المقدرة» صحيحا، وبتعبير لغوى نقول إذا كان الكلام المنطوق صحيحا فصيحا ، كان إنتاج المقدرة كذلك، والعكس بالعكس تماما .

ولنا فى ذلك شاهد واقع ملموس ؛ نتكلم «العاميّة» بكل سهولة وطلاقة ، لا لأننا خلقنا بها ، وإنما لأننا نتعامل بها ليل نهار ، فاستقرت رموزها وبرامجها فى المخ ، فلم يكن بدّ من التوليد على منوالها ، ونحن أيضا نتكلم فى بعض الأحيان كلاما عربيا مخلوطا ، ومن ثم يكون الناتج على وفقه ، حذوك النعل بالنعل .

ومن هنا نرى أن اللغة أساسها الصنع والاكتساب، وأنه لذلك ينبغى توجيه النظر مرحليا إلى عملية الصنع والاكتساب هذه، فنعمل على

كشف طبيعتها والعوامل المؤدية إلى تحقيقها بالطريق الذى نختار ونأمل فى الوصول إليه .

ونحن بكل تأكيد نود صنع أو اكتساب لغة عربية صحيحة فصيحة أو بالأحرى ، إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح، باستعمال لسان عربى صحيح كتْبا ونطقا ، فما السبيل إلى هذا وذاك ، وكيف يتم لنا ذلك؟ هذا هو ما يشغلنا فى هذا البحث كله ، مشيرين فى البدء إلى أهم عوامل الاكتساب الصحيح المأمول تحقيقه ، متبعين ذلك - فى الباب الثانى - بالعوامل والأسباب التى حجبت هذا الاكتساب ، والتى أدّت فى النهاية إلى هذا الخلط العجيب فى توظيف لغتنا القومية .

اللغة تكتسب من البيئة التى يعيش فيها الفرد ويتعامل مع أهليها، ويمكن أن نشير هنا بإيجاز إلى كيفية اكتساب الفرد للغته، آخذين فى الحسبان عملية اكتساب الطفل لهذه اللغة، وما يقع منه ويجرى حوله فى بيئته ، بوصف هذا الطفل النموذج الحىّ الواقعى فى هذه العملية بدءا ونهاية. إنه يمثل المسيرة الحقيقية لعملية الاكتساب هذه، إذ هو البادئ غفلا والمستمرُّ نموا فى الاكتساب والمنتهى فى آخر الشوط بمعرفة لغوية مطابقة فى جملتها لما يجرى حوله من خبرات وممارسات فى توظيف لغة الجماعة التى ينتمى إليها .

إن الطفل يسمع ويحاول أن يفهم ، وبمرور الزمن يعمق فهمه وإدراكه للمسموع المتكرر المسوق على أنماط لغوية معيَّنة . أقول إنه يسمع (ولا يتعلم) الكلمات المفردة والجمل والعبارات مئات المرات ، فيلاحظ ويحاول أن يدرك ثم يميِّز بين هذا المسموع ، فيكتسب ما شاء له أن يكتسب منها ، وفقًا لمراحل نموّه اللغوى .

إنه لا يتعلم ، بمعنى أنه لا يُلقَّن ليحفظ هذه المفردات والعبارات والجمل ، وإنما يسمعها مرارا وتكرارا حتى يحين الوقت الذى يسمح نموّه الإدراكى للغة (وغيرها) باكتسابها ، وإذا به فى فترة ما يتعلمها بنفسه ، بصورة أو بأخرى . فالطفل لا يعرف أن هذا اسم وذاك فعل ، أو أن هذه أداة نفى أو استفهام أو عطف إلخ. وكذلك لا يعرف قواعد ترتيب الكلمات فى الجمل أو الروابط والعلاقات بينها ، أو أوجه إعرابها (فى اللغات المعربة ، كالعربية مثلا).

إنه لا يعدو أن يكون سامعًا وملاحظا لما يسمع ، ومدركا له ، فى أول الأمر ، ثم يحاول بعدُ «تقدير فرضيات hapotheses معيَّنة مبنية على النماذج اللغوية التى يسمعها ، ثم يضع هذه الفرضيات موضع الاختبار فى الاستعمال اللغوى، ويُعَدِّلها عندما يتضح له خطؤها تَعْديلا يؤدى إلى تقريبها تدريجيا» من الشائع فى بيئته ، إلى أن تصبح لغته مطابقة للغة بيئته.

ومعناه أن الطفل يستخلص بنفسه – حسب مراحل نموِّه الإدراكى – ما يستطيع من قواعد اللغة وضوابطها من النماذج التى يسمعها ، ويحاول تطبيقها ، وقد يعدّلها إذا اكتشف خطأه فى التطبيق، وهكذا يستمر على هذا النهج إلى أن يستوعب قواعد لغته ويسلم له تطبيقها بصورة أو بأخرى ، حتى يطابق كلامه كلام بيئته فى مجمله.

يقوم الطفل بهذا الدور الفاعل ، ويقع منه على كل المستويات اللغوية ، صوتيا وصرفيا ونحويا ودلاليا ، وإن كانت درجة الإدراك لما يسمع تختلف من حال إلى حال ، ومن فترة زمنية إلى أخرى ، حسب مراحل نموه ونضج آلياته الفاعلة نطقًا وأداء وفهمًا واستيعابًا .

فعلى مستوى الأصوات ، يسمع الطفل أصوات اللغة تكرارًا ومرارًا ، فتنطبع آثارها فى ذهنه ، ويحاول بنفسه أن يأتى على مثالها ، وقد يقع منه تجاوز فى أداء بعض الأصوات لصعوبتها أو لالتباسها بغيرها ، أو لقربها بعضها من بعض فى معظم الصفات والسمات ، فقد لاحظت أن حفيدى «عمر» لا ينطق الهاء فى أول الكلمة ويأتى بالعين بدلا منها، واستمر معه هذا السلوك حتى الآن وهو فى سن الخامسة والنصف، أما الأصوات المفخمة (الصاد والضاد والطاء والظاء) فيأتى بها جميعا مرققة، باستبدال نظائرها المرققة بها فى كل الحالات . وربما يرجع ذلك إلى النماذج المسموعة فى بيئته الضيقة المتمثلة فى الأم ومن يقوم مقامها من المربيات والمدرسات فى دور الحضانة ، وكذلك الحال فى صوت القاف ، حيث يأتى بها شبيهة بالكاف أو هى هى .

وعلى الرغم من مثل هذه التجاوزات النطقية ، فإن الأطفال فى عمومهم يستخلصون بأنفسهم النظم والقواعد الصوتية بصورة متدرجة حسب مراحل نموهم فى الإدراك والتمييز والفهم.

وكذلك الحال فى قواعد الصرف والنحو. يستخلص الطفل قواعد هذين المستويين من النماذج التى يسمعها من بنى صرفية وجمل وتراكيب، ويأتى بكلامه على وفاقها بالتدريج حتى تكتمل له المعرفة اللغوية بقواعد وضوابط هذين المستويين.

وقد يقع منه التجاوز والخطأ فى تطبيق بعض القواعد، وهذا أمر مشهود معلوم . فقد يخلط مثلا فى توظيف علامات التأنيث أو التثنية والجمع ، وفى استخدام أدوات النصب والجزم للفعل المضارع . فكثيرا ما نسمع الطفل فى سنٍّ مبكرة يقول «أحمرة» بتأنيث هذا النموذج بالتا

بالقياس الخاطئ على نحو «كريمة» و«صغيرة» مثلا . وقد يجمع نحو «أحمر» بزيادة الواو والنون (أو الياء والنون) بالقياس الخاطئ أيضا على نحو «مسلمون» إلخ.

وفى مجال التراكيب قد يخلط بين أدوات النفى مثلا، وهو سلوك لغوى مشهور بين الأطفال فيقولون (بالعامية المصرية) «مش قلت» بتوظيف أداة النفى «مش» مع الفعل الماضى ، قياسًا على نحو «مش قايل».

وواضح أن الخلط فى البنى الصوتية والصرفية والتركيبية يؤدى حتما إلى الخطأ فى معانى هذه البنيات . هذا بالإضافة إلى أنه قد يستخدم كلمة فى غير معناها ، كأن يلتبس عليه الأمر فى فهم معانى بعض الكلمات ، فيتجاوز عن توظيفها فى موقعها المناسب.

هكذا يكتسب الطفل لغته، باستخلاص قواعد هذه اللغة وأحكامها عن النماذج المسموعة من حوله ومن بيئته الخاصة والعامة. ويأخذ بعدُ فى مراحل التجريب فيصيب ويخطئ ، ثم يحاول بالتدريج تصحيح أخطائه وفقا لظروفه وقدراته ، ووفقا للجوِّ الثقافى الذى يلفُّه.

وهكذا أيضا يستمر الطفل فى حياته فى عملية الاكتساب ومحاولة التجريب، والتعديل لتجاوزاته ، إلى أن يصبح راشدا مسيطرا على لغته أو مستوعبا لجملة خواصِّها وأحكامها على المستويات اللغوية كافة.

ومعنى هذا كله أن الإنسان يكتسب لغته أو يصنعها بنفسه وفقا للمسموع فى مجتمعه . فكيفما يسمع ويتكرر السماع تكن لغته ، وتكن ترجمته لقواعدها وخصائصها فى كلامه الفعلى المنطوق المسموع. فإن

سمع - باطراد وتكرار - كلاما عربيا كان إنتاجه عربيا ، وإن كان المسموع المطرد إنجليزيا أو ألمانيا إلخ كان كلامه على وفق ما سمع .

قد يخطئ الطفل أو الراشد فى التطبيق أحيانا فإما أن يعدّل ويصحح الخطأ بنفسه عند اكتشافه ، وإما أن يُوجَّه أو يُرشد إلى ذلك بدعم وتعزيز من المحيطين به أو من دور التعليم . وهذا الدعم أو التعزيز - فى نظرنا - ليس الأساس فى اكتساب اللغة أو صنعها ، وإنما هو مجرد عامل خارجى وظيفته الصقل والتهذيب .

وربما يستمر الخطأ أو التجاوز فى التطبيق إلى النهاية لأسباب مختلفة ، فتظهر الفروق الفردية والتنوعات اللغوية من لهجات ورطانات فى البيئة المعيَّنة ، كما يشهد التاريخ بذلك قديما وحديثا.

وفى رأينا أن عملية الاكتساب هذه بكل خطواتها وأبعادها قد مرَّ بها الإنسان العربى فى القديم . عاش فى بيئة تتكلم لغة ، سموها العربية الفصحى أو الفصيحة ، فاستخلص منها قواعدها وضوابطها ، وحاول بالتجريب والمرانة الإتيان على وفاقها ، حتى اكتمل محصوله اللغوى أو كاد، وصار عربيا فصيحا يتكلم بالسليقة ، أى بالاستخلاص من جملة ما سمع وبالإنتاج من عند نفسه على وفاق ما سمع.

ومن الطبيعى أن تقع من بعضهم تجاوزات فى التطبيق ، ويفشلون - لسبب أو لآخر - فى تعديلها، فتستمر على حالها من التجاوز ، فتظهر اللهجات والتنوعات ، فردية كانت idiolects أم جغرافية geographical dialects أم اجتماعية sociolects . وهذا ما يشهد به الواقع اللغوى العربى فى القديم .

جاء نطق الهمز بالتحقيق فى لهجة وتسهيلها فى أخرى، وخضعت

الجيم لأكثر من صورة فى النطق . ووردت بعض أوزان الفعل الثلاثى بأكثر من صورة ، فهناك «عتب يعتُب» بضم التاء وكسرها فى المضارع ، وجاء جمع «غضبان» و«أحمر» جمع مذكر سالمًا (غضبانون وأحمرون) ، وهناك فى التراث «مبيع ومبيوع» إلخ.

وعلى مستوى التركيب ، وقعت تجاوزات كثيرة مشهورة معلومة، وقد صنَّفوها لهجات نسبوا بعضها إلى مجتمعها أو بيئتها . فقد ورد لزوم المثنى الألف وجمع المذكر السالم الياء فى جميع حالاتهما الإعرابية. وكذلك نُقل عنهم إعراب «أب وأخ وحم» بثلاث صور : الإعراب المشهور والمعروف (بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا) وإعرابها بالنقص (بالحركات القصيرة) والقصر أيضا ، أى لزومها الألف. وإلى هذا كله أشار ابن مالك بقوله :

وارفع بواو وانصبن بالألف
واجرر بياء ما من الأسما أصف

أب أخ حم كذاك وهن
والنقص فى هذا الأخير أحسن

وفى أب وتاليه ينـدر
ذا النقص وقصرها من نقصهن أشهر

وفى مجال الألفاظ المفردة ودلالتها ، قد يأتى اللفظ الواحد لمعان مختلفة قد تصل إلى مستوى الضدية ، وقد يحدث العكس فتأتى ألفاظ متعددة لمعنى عام واحد ، كما فى حال «الترادف» . وهذا التنوع الدلالى وإن كنا ندركه ظاهريا ، يحتاج إلى وقفة خاصة للكشف عن أسبابه وعوامله ، جغرافيا وثقافيا واجتماعيا ، عبر الزمن الطويل.

هذه التجاوزات والتنوعات اللغوية وأمثالها - بمعنى عدم مجيئها على وفاق القواعد العامة، وعدم تعديلها - هذه التجاوزات - وإن اعتمدها بعضهم صحيحة مقبولة أخذا بمنهج ابن جنى «ولغات العرب كلها حجة» تنبئ عن شئ غاية فى الأهمية فى سياق موضوع هذا البحث. وهو الكشف عن واقع العربية فى وقتنا الحاضر، وما أصابها من خلط واضطراب على المستويات كافة.

تنبئ هذه التجاوزات فى القديم عن حتمية وقوع أمثالها، قلة وكثرة، بمرور الزمن، وهكذا تسير عجلة التنوع اللغوى إلى أن يختلط هذا بذاك، ونصل فى النهاية إلى خلط لغوى غير محدود الجوانب والأبعاد أو إلى بروز تنوُّع معيَّن يسيطر على البيئة المعيَّنة، ويصبح لسانا دارجا لها. وهذا الأمر بشقَّيه هو ما يمثل واقع العربية الآن : خلط فى توظيف العربية وسيطرة اللهجات العامة أو الألسن المتعددة فى الأوساط العربية.

وسيطرة الخلط أو اللهجات قد ترشحهما - منفردين ومجتمعين - لاعتماد صورهما أُسنا عامَّة أو لغاتٍ مستقلة . وبهذا يصير الجوُّ اللغوى العربى ملوَّثا بأنماط من الكلام متعددة ، من شأنها أن تفرِّق بين القوم فى كل مجالات الحياة، وتزحزح العربية **العربية** التى من شأنها أن توحِّد وتجمع الناس على كلمة سواء.

من هنا كان هذا الجهد المتواضع بمحاولة الكشف عن طبيعة هذا التلوث وأسبابه وعوامله التى يُرجى النظر فيها وتنبيه القوم إليها ، حتى نصل إلى جوٍّ لغوىٍّ نظيف نستنشق منه سرَّ الحياة واستمراريتها محافظة على وحدتنا وهويتنا القومية.

ونقطة الانطلاق إلى إزالة هذا الغبار اللغوى والتخلص منه قدر

الإمكان يحتاج إلى أساس لغوى محدود السمات والصفات ومقبول من الكافة فى القديم والحديث ، بوصفه من صنع الأجداد ، ومنبئا عن تاريخهم وحضارتهم وتراثهم إلخ. هذا الأساس هو اللغة العربية بهذا الوصف المنسوب إلى العرب جميعا لا إلى طائفة منهم أو بيئة من بيئاتهم.

والعربية الصحيحة الفصيحة لها وجود واضح ، وإن فى دوائر ضيقة نسبيا ، فهى أداة الكتابة الجيِّدة ، وهى لسان طوائف كثيرة من المعلمين والمتخصصين وجمع كبير من المفكرين والأدباء وأولى الرأى فى التوجيه القومى والإرشاد الدينى معًا .

فلنمسك إذن بخيوط الأمل ، حتى يتحقق الأمل كله. وذلك بالعمل على خلق جو لغوى عام ، أداته الأساسية العربية الصحيحة الفصيحة ، باتخاذ الوسائل والعوامل التى تؤدى إلى تشكيل هذا الجو وتعميقه واتساعه . وأول هذه العوامل وأبعدها أثرا هو التجريب ومحاولة توظيف هذه اللغة كتْبا ونطقا ، وإن بالتدريج ، حسب طاقات المرء وموقعه العلمى والثقافى.

والأداء النطقى الفعلى بالذات هو قطب الرحى الذى تدور حوله عملية اكتساب اللغة وخطواتها المتتابعة الحلقات حتى تستقر قواعد هذه اللغة وضوابطها فى الدماغ ، ويصبح كل فرد فى المجتمع المعين قادرا على التوليد منها ما شاء له أن يولد وفقا لهذا المنطوق المسموع فى الوقت نفسه.

كل واحد منا متكلم - سامع ، والسماع فى بدء عملية الاكتساب أسبق. ومن ثم كان من الحتم الاهتمام بالمسموع، والعمل على ضبطه وتجويده حتى نصل به إلى صيغة مقبولة مرضىٍّ عنها من الكافة . وذلك

كله فى حاجة إلى تخطيط لغوى محكم ، باتخاذ الوسائل والسبل التى تفى بحاجته.

هذه الوسائل والسبل فى مقامنا هذا (مقام النظر فى الواقع المعاصر للغة العربية) كثيرة متنوعة ، وأهمها القدوة.

كل منا قدوة فى موقعه «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته». والقدوة الصالحة ، فكرا وسلوكا ، تعنى المثل الطيب الذى يظلل الرعيَّة بمظلة الخير والنعمة وأسباب الراحة والاستقرار ، حتى تتأكد لها خاصة الإنسانية بكل أبعادها وجوانبها . وأهم هذه الأبعاد وركيزتها الأولى اللغة. فهى المنحة الربانية التى امتاز بها الإنسان من سائر المخلوقات ليعمر الأرض، ويجنى نعمها وخيراتها. ولا يكون هذا وذاك - بطبيعة الحال - إلا بالتواصل والتعاون وتبادل المصالح بين بنى الإنسان فى بيئتهم الصغيرة أو الكبيرة على حدٍّ سواء . من هنا كانت وتكون اللغة المقوّم الأول لهذه البيئة وعنوان شخصيتها ، وأداة تماسكها وربط أفرادها بعضهم ببعض ، حتى تسير عجلة الحياة فى انتظام وتناسق ، وصولا إلى تأكيد العمران وتثبيت أركانه.

فكلما كانت أداة التواصل والتفاهم (وهى اللغة) محكمة النسيج، منسوقة العناصر المتآلفة الخالية من المتنافرات الجانحات كان الأمر كذلك عند أهليها على وفاق هذه الصورة ، تتآخى أفكارهم ، وتتآلف اتجاهاتهم ، وتتأكد شخصيتهم، ويشتد انتماؤهم لجماعتهم أو مجتمعهم. من هنا كان حرص الأقوام المتحضرين على لغتهم وحمايتها من عوامل التشتيت والتفريق ، حتى لا ينقطع حبل الوصل بينهم ويصبحوا شراذم لا حول لها ولا طول .

والقدوة الصالحة فى السلوك اللغوى خير بداية للانطلاق إلى خير اللغة ، برعايتها وصيانتها ، والعمل على تثبيت أركانها وضبط حدودها، حتى لا تتفرق أوصالها ويذوب بناؤها فى بحور الألسن والرطانات الناشزات المتنافرات .

ومن المعلوم أن اللغة فى صورتها المادية توليد من مخزون هائل منضبط القواعد والنظم . هذا المخزون مستقر فى العقل، ويسميه بعضهم «البنية العميقة». وللإنسان مقدرة على استغلال هذا المخزون واستخراج ما يحلو له من جمل وعبارات وصور لغوية منطوقة وفقا لقوانين هذا المخزون وحدوده.

ومن المقرر أن هذا المخزون لا يأتى من فراغ ، وإنما هو نفسه تجميع أو انعكاس لآثار صوتية مسموعة. ومعناه أن هناك علاقة متبادلة بين الجانب اللغوى الكامن فى الدماغ والجانب المنطوق الفعلى: كلاهما يؤثر فى صاحبه ويتأثر به، وهما معا يشكلان الحقيقة اللغوية، ومن البديهى أن الجانب المنطوق أسبق من قسيمه المخزون. عندما يتكلم الإنسان ينتج أصواتا تنطبع آثارها فى الدماغ ، منتظمة لكل خواصِّها ، صوتية وصرفية ونحوية ودلالية . وعندما يحين الوقت المعين يعود إلى حصيلته اللغوية العميقة ، يستمد منها حاجاته التعبيرية فى صورة منطوق.. ومعنى هذا من جهة أخرى أن هذه الثروة المخزونة تأتى على شاكلة المنطوق فى جملته ، صحة وعمقا واتساعا وسلامة أداء، والعكس صحيح ، أى إذا كان خطأ أو مضطربا متنافرا جاء المخزون واستقرت ظواهره وقوانينه على وفاقه . وهكذا تجرى سلسلة متصلة الحلقات من التبادل المستمر بين الجانبين ، وإن كانت بداية هذه العملية اللغوية هى

الجانب المنطوق ، أو الأداء الفعلى للكلام . ومن هنا كانت أهمية القدوة فى السلوك اللغوى.

والقدوة تختلف صورها ومواقعها بحسب الزمان والمكان. فنحن بالقطع لا نتطلع إلى الاقتداء بالسلوك اللغوى فى الشارع العربى . فهذا الشارع - كما هو معروف - يعجُّ باللهجات وما جرى مجراها من لىٍّ الألسن بأصوات تبدو عربية فى المظهر دون الجوهر . ولا ننكر فى الوقت نفسه أنه يمثل موقعا واسعا عريضا من مواقع الكلام. ولكنا لا نطمع فى العود إليه الآن للإفادة منه عند النظر فى إصلاح المسار اللغوى العربى ، كما لا نظنه قدوة أو مثلا يسترشد به فيما نحن بصدده من قضايانا اللغوية . ذلك لأن لسن الشارع هذه ولهجات الحياة العامة - وإن كانت مهمة فى سياقها ووظائفها الاجتماعية - ما زالت تمثل واحدة من مشكلاتنا اللغوية وما زالت هى نفسها فى حاجة إلى نظرة مستقلة من النواحى الاجتماعية والثقافية واللغوية ، حتى يمكن الوصول بها إلى درجة ما من القبول النسبى الذى يمكن الانتفاع به أو توظيفه للكشف عن هموم العربية والأخذ بيدها نحو نوع من التجويد اللغوى العام .

ولكن هناك صورا منها ذات خصوصيات ثابتة مستقرة هنا وهناك عبر العصور والأزمان . وهى فى الوقت نفسه ذات حضور طبيعى فى كل البيئات والتجمعات البشرية صغيرها وكبيرها على سواء .

أهم هذه الصور فى نظرنا ثلاث هى المنزل ودور التعليم ووسائل الإعلام.

المنــزل :

يمثل المنزل (وما فى حكمه) بداية المسيرة فى التنشئة والتربية ، فكيفما يكن جوُّه الفكرى والسلوكى يكن مردوده على وفاقه . يتحقق هذا المردود خيره وشره فى الناشئة، متمثلا (بصورة أو بأخرى) فى ترجمة ما استخلصوه من قيم هذا الجو ومبادئه وأنماط سلوكه . وللوالدين (أو من يقوم مقامهما) فى تربية الصغير دور ذو خطر وبال ، فهما اللذان «يهوِّدانه أو ينصرانه» ، وهما اللذان يرسمان له الطريق - بالقدوة وواقع المسئولية - نحو حياة طويلة عريضة.

ومن أهم خطوط هذا الرسم خط السلوك اللغوى ، إذ هو المنتظم أو الجامع لجملة خواص الخطوط الأخرى وأساسياتها . فاللغة بنية إنسانية تكمن فى أحشائها وتستقر فى جنباتها كل قيم المجتمع المعين وأعرافه وتقاليده ، فكرا وسلوكا .

وللأم بالذات الدور الأكبر والأعمق والأكثر تأثيرا . إنها تداعب صغيرها وتلاعبه ، وتراقصه وتغنِّى له ، وترضعه من لسانها كما ترضعه من صدرها ، فكيفما يأت منطوق هذا اللسان يكن استخلاص الصغير لظواهره العامة وقواعده وضوابطه . فإن كان المنطوق عربيا صحيحا فصيحا أو عاميا مخلوطا أو مغلوطا جاء استخلاص الطفل على وفاقه.

وتوظيف العربية الفصيحة الصحيحة ليس بالأمر المستحيل. إنه ممكن بالتجريب والمحاولة، وبمرور الزمن يدرج اللسان فى طريقه إلى التجويد والصقل والتهذيب. فلو درجت الأم أو سار الآباء فى عمومهم على هذاالنهج لكان خيرا لهم ولأولادهم صغارا وكبارا ، وللغتهم، مركز الدائرة الحياتية بكل خيوطها وخطوطها ، مهما تنوعت وتعددت .

ما أجمل وأكرم أن يشب الصغير وقد انتقل إلى بيئات أوسع وأرحب، مستوعبا قدرا مناسبًا من لغة صحيحة مقبولة : قدرا يستطيع أن يوسعه ويعمقه ويصقله بالتفاعل والتبادل مع الصحاب فى ساحات الحياة التى تستقبله صبيا أو شابا مسلحا بمقومات هذه الحياة ، وعلى القمة منها لغته . وما أتعس أن يخرج خالى الوفاض ، أو محشوَّة حصيلته اللغوية بالتجاوزات والأخطاء التى تخجله أو تنقص من قدره بين الرفاق . وربما يرجع ذلك كله أو بعضه إلى السلوك اللغوى المضطرب فى بيته. فقد يحدث أحيانا أن تداعب الأم صغيرها وتلاعبه بتكرار تجاوزاته وأخطائه على مسامعه ، فرحًا وفخرًا بما يتفوَّه به «المحروس» فى سنينه الأولى. تسلك الأم هذا المسلك غير المقبول تربويا ، وهى لا تدرى أن «محروسها» هذا قد تنعكس آثار هذا المغلوط فى ذهنه ، ويشب على اتباعه وأدائه بحاله . وهكذا كان ويكون المنزل وما فى حكمه حجر الأساس فى القدوة اللغوية ، خيرها وشرها .

دور التعليم

ينتقل الصغير بعدُ (إن قدِّر له ذلك) إلى دور التعليم. ودور التعليم – بكل مستوياتها – هى صانعة الرجال ، وساحات تربية الأجيال. تستقبل هذه الدور فى بداية الشوط الصغار ، وقد يكون لديهم محصول لغوى صحيح مقبول، وربما يكون هذا المحصول مغلوطا أو مخلوطا بلهجات ورطانات مختلفة فى قليل أو كثير. والمفروض أن تعى المدرسة (بدءًا بالحضانة) احتمال وقوع هذا الوضع اللغوى المحروم من التكامل والتناسق، فتعمل (وهذا واجبها الأول فى رأينا) على مواجهة هذا الاحتمال ، وذلك بإشاعة جوٍّ لغوى متكامل ، من شأنه تقريب ألسن

الصغار بعضها من بعض ، وصولا - بالتدريج - إلى لسان مشترك خال من الخواصّ الفئوية أو الطبقية ، قدر الإمكان. وبذلك نضمن تعميق الصحيح وتأكيده وتعديل الأخطاء والتجاوزات والتخلص من الرطانات المتنافرات. وبذلك أيضا نضمن للصغار شعورهم بالانتماء إلى قافلة واحدة ، تنضم فى مراحل التعليم المختلفة إلى قوافل أخرى مماثلة فى هذا الشعور الذى يقود فى النهاية إلى تعميق الانتماء إلى القوم أجمعين ، أى الوطن المعيَّن فى عمومه .

ولا يكون هذا وذاك إلا بقدوة تعليمية مخلصة تسلك مسلكا لغويا سليما ، معتمدا على صيغة لغوية تمثل القوم أجمعين . وما ذلك فى نظرنا إلا اللغة العربية فى صورتها السهلة الميسرة ، رعاية لقدرات الصغار ، وواقعهم اللغوى الذى وفدوا به المتمثل فى لهجات ورطانات متباينة.

وهكذا يستمر الدعم اللغوى والتوجيه إلى اكتساب المزيد من ضوابط اللغة المأمول استيعاب جوانبها فى نهاية مراحل التعليم.

ولنا أن نتساءل هنا : ما واقع السلوك اللغوى فى دور التعليم الآن ؟ وما حظ اللغة القومية فى هذا السلوك؟ الإجابة تقتضى منا وقفة خاصة أفردنا لها مبحثًا مستقلاً فى الفصل الثانى من الباب الثانى فى هذا الكتاب نظرا لأهمية الأمر وخطورته (انظر ص ٢٧).

وسائل الإعلام

وسائل الإعلام - مكتوبة ومنطوقة - مدارس جماهيرية عامة ، تقدم المعرفة والثقافة والخبرة للجميع بلا فرق بين صغير وكبير ومثقف وغير مثقف ، وبقطع النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية والمهنية

والحرفية. إنها للكل فى واحد : الكُل هم المواطنون فى مجموعهم والواحد هو الوطن الذى يعيشون به وله . إنها - فوق هذا وذاك - ميسور تناولها ، سهل الحوار معها، تصحب الإنسان أو تصاحبه أنَّى حلَّ وأنَّى ارتحل : فى المنزل ، فى الشارع، فى المصنع والمتجر ، وفى الحقل وفى البحار والأجواء، بالليل والنهار على حد سواء. وهى فى كل الحالات لا تكلفه مالا يذكر أو جُهدا كبيرا يُبذل . إنها تقع بين يديه أو تُلقى على مسامعه كلما رغب دون نصب أو تعب .

ووسائل الإعلام فى جملتها لسان الأمة ومنبر التواصل بين الجميع والتحاور معهم . إنها بذلك آلة فاعلة فى تشكيل الأفكار ورسم الاتجاهات والنزعات ، وتقديم الخبرات والمعارف والثقافات. فهى قدوة أو مثل يحتذى بخيره وشرِّه ، لأن كلمتها صادرة عن مواقع المسئولية التى من شأنها أن تقود إلى مواطن الخير وساحات الأمن والاستقرار ، بتجميع القوافل ووضع أقدامها على الدرب إلى غاية مأمولة ، هى المواطنة الكاملة.

من الحتم إذن أن تكون كلمة هذه الوسائل جميعا كلمة منتظمة لكل معانى المواطنة والالتفاف نحو علَم واحد ، تتبادل الأجيال حمله والتسابق إلى رفعه فخرا واعتزازا . وقوام المواطنة الأول هو اللغة القومية التى من شأنها أن تعبِّر عن القوم كافّة ، وأن تمدّهم بعوامل القوة والوحدة فى الآمال والآلام.

والملاحظ أن الكلمة المكتوبة فى الصحافة ونحوها تجىء فى جملتها على وفاق المأمول من توظيف عربية فصيحة صحيحة تلقى قبولاً من جملة القارئين ، لعموميتها وانتظامها سمات القومية فى مبناها ومعناها.

وهى سمات تجمع ولا تفرّق ، ولا تخلط الفصيح الصحيح من الكلام بنوافر العاميّات والرطانات .

ولكنا للأسف قوم نسمع ولا نقرأ ، ومن ثم كان مردود الكلمة المكتوبة مردودا غير ذي بال يذكر فى ساحة الجماهير العريضة. وإن كنا مع ذلك لا ننكر نصيبها ومسئوليتها فى التثقيف اللغوى بوجه أو بآخر .

أما الكلمة المنطوقة بالإذاعة والتليفزيون فهى أدنى من صاحبتها المكتوبة بكثير . تحاول الإذاعة أن تدرج على طريق سليم للوصول إلى درجة من التوظيف اللغوى الصحيح والفصيح . ولكن هذا التوظيف - وهو مشكور - ضيق الحدود نسبيا زمنا وموقعا. إنه ما زال مقصورا على برامج معينة، تضطرهم طبيعتها ومادتها إلى الأخذ بهذا النهج الراشد ، كالأخبار والتعليقات الإخبارية الرسمية واللقاءات الأدبية والثقافية الجادة، وما إلى ذلك من المواد الدينية والتاريخية والآنيّة التى من شأنها أن تلزم المرسل للكلام (إذاعيا كان أم ضيفا) أن يأتى بحديثه بعربية فصيحة مقبولة على وجه من الوجوه ، وفاقا لخواص هذه المادة أو تلك ، ووفاء بمقتضيات الظرف والحال للرسائل المذاعة.

أما بقية البرامج ، وما أكثرها ، فنصيبها من العربية الصحيحة قليل، أو غير ذي حضور. يُرسل الخطاب فى هذه البرامج بكلام مخلوط، تضرب بعض مفرداته إلى أصول فصيحة ، ولكن نسيجه أو بناءه يستمد قوامه وهيئته من شتات العاميات بلهجاتها ورطاناتها النافرة الناشزة.

قد يقال : إن هناك برامج توجَّه فى الأساس إلى فئات أو طبقات من الناس ، الأولى بهم ولهم أن تلقى إليهم رسائلهم بلسانهم الدارج العامّى المألوف فيما بينهم ، وفقا لأوضاعهم وطبيعة حرفهم وصنائعهم.

وهم فى الوقت نفسه غير ذى معرفة كافية باللغة الفصيحة ، ومن ثم يكون الخطاب بها ضربا من العبث أو التجاوز الذى يؤدى حتما إلى تفويت الغرض المقصود والطلب المنشود من التحاور معهم .

ونحن نقول : هذه كلمة حق يراد بها الباطل . إن كثيرا من العرب لا يوظفون العربية فى حياتهم العادية وبيئاتهم الضيقة ، ولكنهم يفهمون ويستوعبون الخطاب الفصيح (وإن بمضمونه العام)، كما هو الحال فى خطب المنابر والدعاة وبعض السياسيين ، وغيرهم من أهل الفكر والوعى القومى الراشد. والقرآن الكريم ، قمة الفصاحة والبيان ، يرتّل أو يتلى إليهم وعليهم ليل نهار ، ويستمتعون بلغته ويتجاوبون مع معانيه ومضمون خطابه ، كليا أو تفصيليا بحسب الحال .

القضية قضية قومية . فلتدرج الإذاعة على الطريق الذى يفى بمسئوليتها بوصفها قدوة فى اكتساب الكلام العربى الفصيح الصحيح، وبخاصة أن الكلام المنطوق (وهو سلاحها الأول والأخير) يمثل بداية الشوط إلى اكتساب اللغة. وما نريده ونسعى إليه هو اكتساب لغة العرب ، أو صقلها وتعميقها والوصول بها إلى مستوى يجمّع ولا يفرّق ويلبى حاجة القوم بوصفهم أمة واحدة.

ومع ذلك ، لنا أن نترخص مؤقتا وفى حدود ضيقة ، بتوظيف عامية مقبولة شديدة الصلة بأمها الفصيحة ، ونعمل فى الوقت نفسه على تقريب الشقة بينهما ، حتى نصل بالتدريج وبتخطيط مرسوم دقيق ، إلى التحام الصورتين وصيرورتهما لسانا واحدا مشتركا .

ومهما يكن الأمر ، فإن الإذاعة (الراديو) ما زالت فى مجال التثقيف اللغوى ، أوفر حظا وأعلى قدرا وأكرم عطاء من التليفزيون. يبدو أن

التليفزيون فى مصر قد فوّت على نفسه فرصة تفعيله أداة قومية ذات خطر فى التثقيف بوجه عام وفى التثقيف اللغوى بوجه خاص، كما لم يف وفاء يذكر بحق مسئوليته بوصفه قدوة ومثلا يحتذى فى هذين المجالين، بوصفهما قطب الرحى الذى تدور حوله وتعود إليه كل أعراف القوم وتقاليدهم وأنماط سلوكهم .

أما بالنسبة للتثقيف العام ، فهيهات أن تحظى بطلبتك وما يشبع رغبتك أو يفى بأملك. مواد ثقافية سطحية لا تحمل مضمونًا فكريا أو رسالة جادَّة تهدف إلى الصقل والتهذيب والتنوير.وهى فى الوقت نفسه رسائل عشوائية يعوزها التخطيط والتكامل الذى يحيلها بنية متماسكة منسوقة العناصر، يأوى إليها السامع أو المشاهد للراحة والمتعة وتزويد النفس والعقل بما ينشطهما ويوسِّع آفاق الرؤية ويعمّق النظر فيما يلفّنا ويجرى حولنا من أحداث الزمان المتغيِّرة والطامحة نحو التجويد.

نعم ، نحن لا ننكر كرم التليفزيون فى تقديم جرعات ثقافية جادّة ، ولكنها جرعات أشبه بقطرات متفرقة لا تروى غليلا ، ولا تشبع ظامئًا. وهى فى أغلبها جرعات مستوردة ، ربما لا تلقى قبولاً أو ارتياحا من قبل قطاعات كبيرة من الجماهير العريضة.

أما بالنسبة للتثقيف اللغوى (وهو مدار حديثنا) فهو أكثر عشوائية، وأشدّ ضعفًا وتخبطا . ليس بالتليفزيون أسلوب لغوى معين يُتبع أو يحاول اتباعه ، وإنما هناك أخلاط من الخطاب اللغوى الذى لا تعرف هويته أو تدرك حدوده وطبيعته. هناك محاولات «بالفصيح» المغلوط، ولهجات عامية ورطانات متباعدة تباعد المذيعين والمذيعات فى ثقافاتهم، وإدراك

مسئولياتهم ومواقعهم فى هذا الجهاز الخطير. والمذيعات ، على وجه الخصوص ، درجن على توظيف أساليب لغوية غريبة عجيبة. يُردن التأنق وينشدن الملاحة والتودُّد فى إلقاء الخطاب ، فيقعن فى دائرة الاستهجان والتندر بما يأتين به من «هجين» الكلام ، أى المخلوط المغلوط ، فصيحا كان أم عاميا. عند محاولة الفصيح (وهو نادر) يستبدلن أصواتا بأصوات ، ويحرفن الكلم عن مواضعه. استعصى على ألسنتهن نطق أصوات التفخيم (الصاد والضاد والطاء والظاء) واستبدلن بها نظائرها المرققة (السين والدال والتاء والذال) ، وأصرَّ جهاز النطق عندهن على اطِّراح أصوات ما بين الأسنان (الثاء والذال والظاء) . وربما يكون لهن شىء من العذر فى هذا المثال الأخير ، إذ يشاركهن أحيانا فى هذه الحالة بعض زملائهن من المذيعين ، بل وكثير من المثقفين ، وجملة غير قليلة من المشتغلين بالعربية، نظريا وتطبيقيا .

ويزيد الأمر سوءا وتخليطا فى الخطاب اللغوى والتثقيف العام ما درج عليه التليفزيون فى السنوات الأخيرة من الانحياز الصارخ نحو ما سموه «الأغانى الشبابية» ، وهى أغانىٌّ فى جملتها لا تعدل ما يبذل فى إنتاجها من جهد ومال وضياع للوقت . إنها تركيبة عشوائية ، ناشزة العناصر والمكوّنات ، بعيدة عما يتوقع منها من إمتاع أو صقل للعواطف والوجدان، وتوسيع المعرفة أو تعميقها. وكلمات نافرة فى مبناها ومعناها، ولحون مضطربة، وموسيقا زاعقة صاخبة ، تزعج ولا تريح وتنفّر ولا تستميل . هذا بالإضافة إلى ما يصاحبها من حركات «بهلوانية» يقوم بها نفر من الشباب الذين يتحركون ويتمايلون ، غير واعين بما يفعلون ويجهدون فيه أنفسهم .

يحدث هذا فى حين أن «الأغنية» بمعناها الصحيح من خير أدوات التثقيف وراحة النفس ، وتعميق المعرفة اللغوية أو صقلها ، لما تنتظمه من عناصر يأنس إليها الإنسان وتشحذ الذهن وتؤثر فى العقل والقلب معا. ومن ثم كان حرص المربّين على ضرورة البدء الباكر مع الصغار بتقديم الأغانى والأناشيد ذات المستوى الرقيق الرفيق، حتى تتفتح قلوبهم وأذهانهم تفتّح الزهرة كلما مسّتها قطرات الندى وأمدتها بعناصر النمو ويزيد من النضج والاكتمال . وكلمات الأغنية بالنسبة للناشئة هى المنطلق الحقيقى لاكتساب اللغة ، ورسم الخطوط للتذوق اللغوى الذى تعمق أبعاده وجوانبه خبراتهم اللغوية المتنامية بمرور الزمن ، وفقا لتقاليد وأعراف الجماعة اللغوية التى ينتمون إليها ويعيشون بين أحضانها .

وإذا ما درجنا نحو إعلانات التليفزيون ألفينا أمرًا إدًّا وسلوكا عجبا : كلمات فاقدة الهوية ، تؤدى بأصوات وحركات جانحة، تصاحبها موسيقا لا طعم لها ولا لون . كل همها الجذب وشدّ الانتباه إليها ، وإن خلت من أى مضمون ثقافى، يفيد المتلقّى أو يشبع حاجته ، باستثناء دعوته قسرا إلى سوق بضاعة أو سلعة تروِّج لها هذه الإعلانات بهذا الأسلوب غير المقبول شكلا ومضمونا. وقد فات هؤلاء وأولئك ما تصنعه هذه الإعلانات من تأثير فى الصغار (وغيرهم) فيقلدونها ، كلمات وحركات ، وهى فى واقع الأمر غير ذات نفع لثقافتهم أو معرفتهم اللغوية ، بل قد تسىء إليها وتهبط بمستواها .

هذه نظرات سريعات فى الخطاب اللغوى المنطوق فى الإذاعة والتليفزيون، وما يجرى عليه أسلوب هذا الخطاب . وفى رأينا أن الإذاعة تحاول جاهدة فى تجويد منهجها اللغوى وتسعى - مشكورة - إلى تشكيل

مستوى لغوى فصيح صحيح ، نازع فى جملته إلى مرتبة أعلى وأرقى حتى يصل إلى الوفاء بمسئوليتها المنوطة بها، وهى كونها قدوة صالحة فى تصحيح مسار اللغة القومية والإسهام الفاعل فى نشرها وتوسيع دائرتها بين الخاصة والعامة جميعا .

أما التليفزيون فما زالت الرؤية نحو مسئوليته فى التثقيف اللغوى غائمة ومعتمة، وما زال أهلوه يخبطون خبط عشواء فى المسار اللغوى الصحيح: يتجهون يمنة ويسْرة ، ويقعون أحيانا فى مزالق التخليط اللغوى الذى من شأنه أن يقود إلى التخليط فى الفكر والثقافة . قد يتعلل بعضهم بصعوبة استيعاب المتلقّى لرسائلهم الموجهة بالعربية الفصيحة ، لغياب إلف الجماهير بها منطوقة ، ولقلة أو ندرة التعامل بها والتفاعل معها فى حياتهم العامة والخاصة . نقول : ربما يكون هذا الادعاء صحيحا من بعض وجوهه ، ولكنا هنا فى موقع المسئولية نحو التثقيف والتوجيه والإرشاد إلى الأوفى بالغرض المطلوب، وهو تجميع الناس على كلمة سواء، وتخليصهم من هذا التلوث اللغوى الذى - من الحتم - لابد أن يمتد أثره إلى أفكارهم وقلوبهم .

والكلمة الفصيحة المنطوقة التى يُدّعى صعوبة التعامل بها مع الجماهير العريضة ، كان - وما زال - لها دور بالغ الأهمية فى الإعلام من كل وجوهه، وفى التأثير فى نفوس المتلقين، وجذبهم إليها والاستمتاع بها ، لما لها من خواص تتمثل فى سحر أدائها المشحون بالنغمات والألوان الصوتية التى تفصح عن صدق التعبير ودفء الواقع وحقيقته.

كان للكلمة المنطوقة عند العرب فى القديم موقع خاص ودور بالغ الأهمية. فمحصولهم الأدبى - شعرا ونثرا - تم أداؤه ونشره باللسان

الحىّ المنطوق ، من قِبل أصحابه ومنشئيه ورواته وناقليه. وليس بمنكور دور الأسواق الأدبية وما فعلته فى جماهير المتلقين من تأثير، وما منحته إياهم من خبرات ومعارف ثقافية واجتماعية وأدبية ولغوية كذلك. ونحن الآن فى أشدّ الحاجة إلى الكلمة المنطوقة ، بوصفها الوسيلة الأولى للتوصيل والتحصيل والوقوف على ما يجرى فى الحياة فى الداخل والخارج على سواء .

وهنا يبرز دور الإذاعة (الراديو والتليفزيون). إنه دور قومىّ ، ينبغى أن يعمّق الانتماء ويؤكد الهوية ، وذلك لا يكون - فى نظرنا - إلا بالكلمة الصحيحة الفصيحة مبنى ومعنى . وليس ذلك بمستحيل أو عسير بلوغه وإنجازه . الأمر يحتاج إلى حسم من قِبل المسئولين المخططين وإلى صدق مع النفس وإخلاص فى أداء الأمانة ممن وُضعوا فى مواقع التنفيذ ، وهم الإذاعيون .

وليس ما نقول بِدْعا أو أملاً بعيد المنال ، أو تصورا مثاليا لما ينبغى أن يكون . فها هى ذى شبكة القرآن الكريم، وهى منبر من منابر الإذاعة ، يتولى العمل فيها فتية صفت نفوسهم وخلصت نياتهم ، وصدقوا فيما عاهدوا الله عليه والوطن ، فقاموا ويقومون بما يفى بذلك كله طواعية واختيارا ، لا فرضا أو إجبارا. تنطلق ألسنتهم صباح مساء وفى كل فقرات برامجهم باللغة العربية الفصيحة فى أحلى صورها وأجلى بيانها وأوضح ألفاظها وأدق عباراتها وأساليبها. إنهم يفعلون ذلك دون تكلف أو اصطناع، ودون لجلجة أو غمغمة يخيل إليك أنهم بقية باقية من فصحاء العرب فى القديم ، روّاد الأسواق الأدبية وفرسان البيان العربى الذين ملأوا أجواء الأرض بنغمات العربية وشحنوا النفوس والقلوب

بمعانيها وأفكارها السامية . فلله در هؤلاء الفتية ، ولله درّ القائمين على أمرهم.

ويمكن أن يلحق بالإعلام بمعناه العام كل المواقع والمناسبات التى توجه فيها الكلمة إلى الجماهير أو التى توظف فيها للحوار بين الحاضرين فى هذا الموقع أو ذاك. وذلك كما فى مجلسى الشعب والشورى والمؤتمرات العلمية واللقاءات الثقافية والسياسية إلخ.

فهذه المواقع فى جملتها - بحكم مسئولياتها ودورها فى التوجيه والإرشاد - ينبغى أن تكون قدوة صالحة فى التثقيف اللغوى كذلك . ولكن يبدو أن الأمر ليس كذلك بحال ، أو أنه - فى أحسن تقدير - لا يجرى على الوجه المأمول أو المتوقع من رجال هذه المحافل ذات الخصوصيات «الفوقية» فى مدارج السلم الاجتماعى .

استمع إلى اللغة العربية فى هذه المحافل ، وتأمل كيف يتعامل بها ومعها الناس هنا وهناك : تقرع أذنك أصوات عربية، ولكنها مغلوطة ملحونة فى نطقها وصيغها وقواعد نظمها فى جمل وعبارات ، بحيث يأتى الكلام فى جملته مشوّهًا مضطربًا . أما طرائق الأداء أو الإلقاء وأوجه إعراب الكلِم ، فتلك أمور قد تاهت وضلت طريقها الصحيح جملة وتفصيلا. إن المتحدث هنا يوظف هذه الطرائق وتلك الأوجه توظيفا يناقض قصْده ، أو يعبر عن الشىء بضدِّه ، أو بما لا يلائم معنى الكلام ومغزاه وفقًا لظرْفه وسياقه.

نعم ، إننا لا ننكر على هؤلاء وأولئك جُهدَ المحاولة ، كما لا ننكر عليهم فضلهم فى مواقعهم العامّة والخاصة ، ولكنا لسنا معهم فى طرائق توظيف اللغة القومية ، لأن لهذا التوظيف ردود فعل بعيدة المدى عميقة

الأثر فى جماهير المواطنين أدبيا وثقافيا وسياسيا كذلك . إن هؤلاء الرجال جميعا فى قمة المسئولية فى مجال أدوارهم ، والقمة دائما تشرئبّ إليها الأعناق تقديرًا ومحاولة اقتداء ، واللغة القومية بلورة للقيم والأهداف القومية.

إن المستمع لكلام محرّف مغلوط واحدٌ من اثنين : إما أنه يعرف مواقع الخطأ والزلل فيما سمع فيأسَى ويحزن وقد يجرّه الأمر إلى موقف «اللامبالاة» أو فقدان روح الانتماء ، وإما أنه يجهل ذلك فيستقرُّ الخطأ فى نفسه ويظنه صحيحًا لصدوره عن أهل القُدوة ، ويصبح هذا الخطأ معترفًا به ، وقد ينضم بالتدريج إلى جوهر اللغة وكيانها . وما الأخطاء الشائعة إلا نتيجة مباشرة لمثل هذا السلوك اللغوى ونحوه ، حيث يقع الخطأ ويُقلَّد ويستمر التقليد وينتشر حتى يصبح ظاهرة لغوية عامة، يمارسها الناس جميعا بلا تحرُّج ؛ إذ خيل لهم أنها صواب ، وما هى كذلك فى حقيقة الأمر .

ويبدو أن الوقوع فى هذه الهفوات اللغويات أصبح سمة العصر، وعادةً تلازم المتحدثين بالعربية ارتجالا ، والناقلين من أوراقهم أحيانا. ودليلنا على ذلك ما نلحظه فى بعض المواقع والمحافل التى هى - بحكم الحرفة والصنعة - من أَوْلى البيئات بالالتزام بالكلمة الصحيحة وتقديمها إلى الناس فى صورة تليق بالمقام أو المكان الذى إليه ينتسبون . فهناك على أعواد المنابر (فى المساجد مثلا) وفى ساحات القضاء تقع زلاّتٌ وعثرات ما ينبغى لها أن تكون ، على الرغم من إمكان التخلص منها بالاهتمام ومراجعة النفس قبل الأداء وفى أثنائه. وربما يحدث هذا ونحوُه من التجاوزات اللغوية فى مدرجات الجامعة عند مناقشة الرسائل

العلمية. وهذه الرسائل - كما نعلم - تعنى إجازة الرجال لقيادة الشباب الذين هم أمل الأمة وعُدّةُ المستقبل .

وفى رأينا أن مراجعة النفس عند الأداء اللغوى تستلزم تجريبا وتدريبًا مستمرًا لمن نصبوا أنفسهم لتولّى هذه المهامّ الخطيرة وتحمّل هذه المسئوليات القومية الرائدة . وإذا كانتْ دور التعليم - بمراحلها المختلفة - لم تنجح النجاح المبتغى فى تدريب الناشئة على الإفصاح عن النفس بلغة سليمة فى ثقة وتمكن ، فإننا نوجّه دعوة مخلصة إلى محفلين اثنين مهمين فى هذا المجال يتمثلان فى «النوادى الأدبية» و«بيوت الثقافة» . إننا ندعو المسئولين فى هذه الأندية وتلك البيوت إلى توسيع دوائر نشاطهم بتنظيم لقاءات جماهيرية دورية منتظمة ، تُلقَى فيها المحاضرات العامة وتدار فيها المناقشات والمناظرات ، ويشترك فيها الشباب اشتراكا فعليا إيجابيا ، تعويدا لهم على «فن الكلام»، ولتدريبهم على أساليب الأداء وطرائق الإلقاء فى المجتمعات العامة والخاصة بلغة سليمة صحيحة . وذلك - فى الحق - عمل قومى جليل ، يُشكر له أهلوه، إن هم استجابوا لدعوتنا هذه .

وهكذا نرى أن القدوة الصالحة فى التوظيف اللغوى تكاد تكون مفقودة أو أنها غير مؤهلة تأهيلا مناسبًا للقيام بدور التثقيف اللغوى الصحيح ، فى حين أنها من أهم وأخطر العوامل التى تؤدى إلى خلق مناخ صحى تسترد فيه العربية أنفاسها ، وتعود إليها قوتها وحيويتها .

وليست القدوة الصالحة وحدها هى الطريق إلى تصحيح المسار اللغوى، بل هناك عوامل أخرى كثيرة ، يتمثل أكثرها أو جملة منها فى المشكلات، التى تقف فى طريق ازدهار العربية وانتشارها على وجه

مقبول يرشحها للتوظيف العام والخاص جميعا. وبالكشف عن هذه المشكلات ومحاولة علاجها أو التخلص منها نظفر بجو صحيح يضمن للعربية انطلاقة مشهودة؛ جوّ مملوء بعوامل جديدة مهمة تنضم إلى عامل القدوة الصالحة فى الأداء اللغوى. وبهذا تزول تلك النغمة غير العادلة التى تدعى جمود العربية وعدم قدرتها على الوفاء بحاجات الناس الفكرية والعلمية فى عصرنا الحاضر .

★ ★ ★

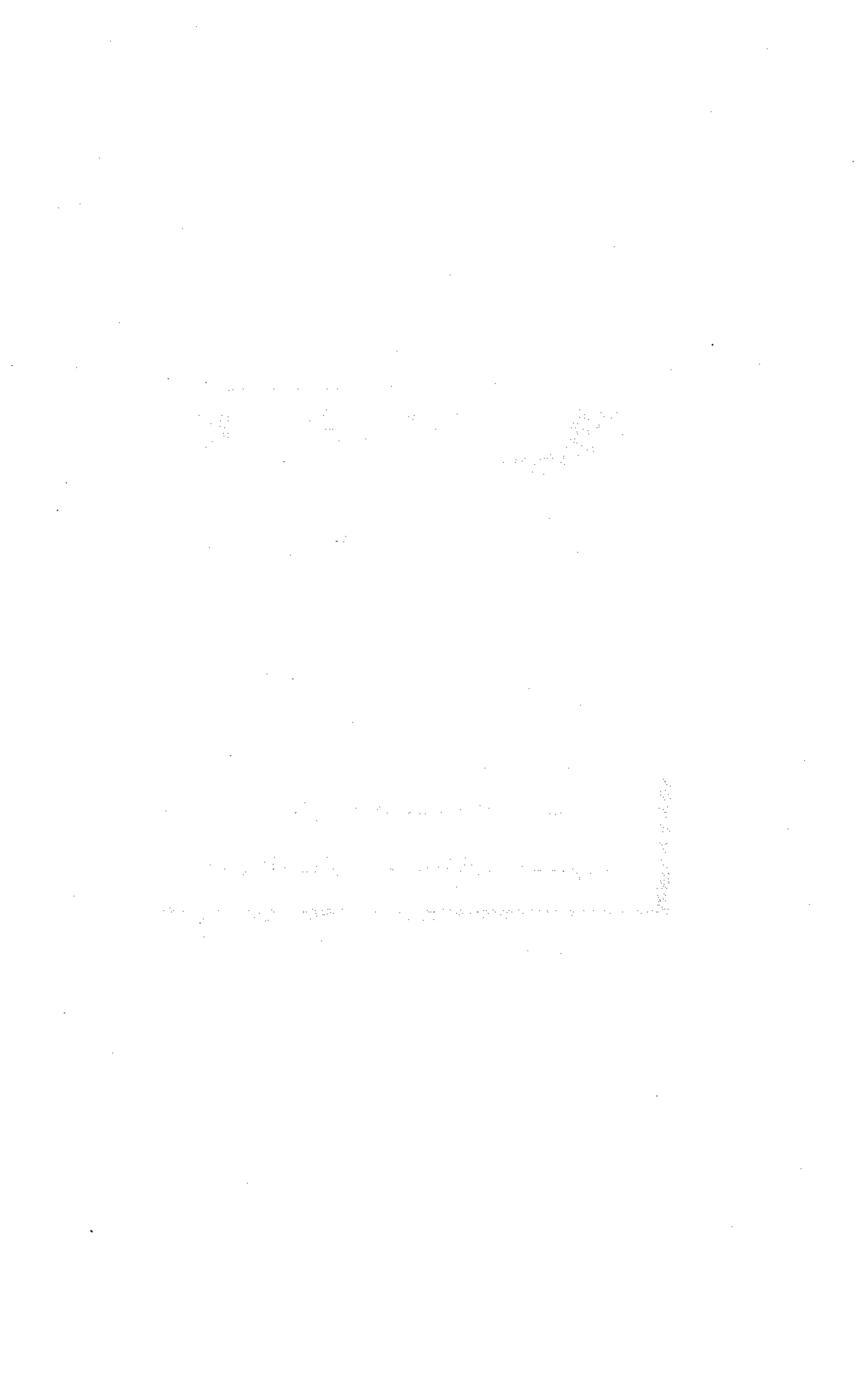
الباب الثانى

من مشكلات اللغة العربية

وبه فصلان :

الفصل الأول : مشكلات قديمة.

الفصل الثانى : مشكلات حديثة.



بيان وتحديد

من المقرر بين الدارسين أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتأثر بالمجتمع وتؤثر فيه. ومن ثمّ كان هناك ارتباط وثيق بين ما يبدو فى اللغة من مشكلات وما يسود البيئة المعينة من عادات وتقاليد ، وما يجرى فيها من أنماط سلوك وتفكير وطرائق معالجة العلوم والحرف والصنائع، وما قد يكون لهذه البيئة من حضارة أو تراث . فليست اللغة - أية لغة - بمعزل عن المجتمع الذى تعيش فيه ، إذ هى ليست كائنا مستقلا يدبر أموره أو يرعى شئونه بنفسه . وإنما هى ظاهرة أو عادة اجتماعية تتلقى من المؤثرات والعوالم الخارجية ما يستقبله غيرها من العادات الاجتماعية الأخرى .

ومعنى هذا أن ما نلحظه فى اللغة من قوة أو ضعف ، ونماء أو جمود ، وسهولة أو تعقيد ، وما تنتظمها من عوامل الوفاء أو عدم الوفاء بحاجات المجتمع ، وما يصيبها من ازدهار أو تخلف ، إنما يرجع ذلك كله إلى الأجواء العلمية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تحيط بها فى مجتمعها الخاص .

إذا استقر لنا هذا الإدراكُ لحقيقة اللغة ، أمكننا أن نحدد مشكلات اللغة العربية نوع تحديد، وأن نقف على أسبابها ، وأن نشير - كلما أمكننا ذلك - إلى طرائق العلاج ووسائله . وللغة العربية مشكلات كثيرة

منوعة المناحى والاتجاهات ، شأنها فى ذلك شأن غيرها من اللغات، غير أن مشكلات العربية تتسم بأنها من ذلك النوع الذى يهدد مقوماتها وكيانها ، ويعوق تقدمها وازدهارها ، ومن ثم يحرمها من التفاعل المتبادل بينها وبين أهليها ، ويجعلها عاجزة عن أداء دورها فى بيئتها عجزا كليا أو جزئيا بحسب ما يحيط بها من ظروف وملابسات. لهذا كان من الحتم النظر فى هذه المشكلات ، بغية إصلاح المسار اللغوى .

يرى الدارسون أن المنهج الأمثل فى تصحيح المسار اللغوى فى أية بيئة ينبغى أن يوجّه نحو التقريب بين المستويات اللغوية ، لأن التفاوت الكبير بين هذه المستويات عيب اجتماعى ومنقصة حضارية. ويحضرنا فى هذا الصدد ما سجله من قبلنا باحث فاضل ، إذ يقول : «والفرق بين المجتمع المتكامل السليم والمجتمع (المتنافر) المريض هو فى تقارب المستويات اللغوية فى الأول وتباعدها فى الآخر ، فتقارب مستويات التعبير اللغوى دليل على تجانس المجتمع وتوازن طبقاته وحيوية ثقافته . ومن ثم (يشير) إلى تكامله وسلامته (الفكرية) . فمن الثابت أن العصور التى يسود فيها نوع من التآلف بين المستويات العلمية والأدبية والعملية هى غالبا أزهى العصور وأرقاها . أما إذا كان كل مستوى لغوى بعيدا كل البعد عن الآخر ، فهو دليل على الانفصام (الفكرى) فى المجتمع ، وهذا يؤدى إلى التدهور والانحطاط والشيخوخة...».

ونحن - باتفاقنا الكامل مع هذه المقولة الصادقة - نضيف أن التقريب بين المستويات اللغوية يقتضى وجود أساس أو مستوى لغوى معين يصلح أن يكون نقطة الانطلاق نحو هذا الهدف؛ لما يحظى به من درجة القبول وسعة الانتشار واتسامه أو اتسام أغلب مظاهره بالصحة، وخلوّه من عناصر التنافر والشذوذ .

وهذا المستوى يتمثل فى نظرنا فى العربية الفصيحة التى ورثناها عن الأجداد ذات الحدود المرسومة والقواعد المعلومة ، والتى لها وجود يذكر فى التأليف الجيد نثرًا وشعرًا ، وهى أيضًا اللغة القومية المعتمدة أساسًا فى دور التعليم ، وإن كنا مع ذلك نلحظ أن توظيفها نطقًا فى الحديث الخاص أو العام يأتى محشوًا بالأغلاط واللحن ، ومملوءًا بالخلط والتشويه .

وهنا تبرز المشكلة الحقيقية ، لأن الخطأ هنا أشدّ خطرا وأبعد أثرًا ، لسعة انتشاره ولأن الكلام المنطوق هو أصل اللغة أو هو اللغة الحقيقية . واللغة المكتوبة نفسها لا تخلو هى الأخرى من الخطأ والتحريف : نلاحظ هذا فى أعمال بعض الأدباء - كتابا وشعراء - ، وفى المجلاَّت الأدبية والصِّحافة ، وكتب الثقافة العامّة، وفى النشرات الرسمية والرسائل الجامعيّة . وربما نلحظ بعضًا من هذه الهفوات كذلك فى أعمال بعض المتخصصين والباحثين . نلمس هذا وذاك على الرغم من أن هذه المادة المكتوبة كلَّها خضعت - بكل تأكيد - لشىء من المراجعة والنظر .

فالمشكلة اللغوية العربية إذن واحدة ، لا تقتصر على مكتوب دون منطوق أو العكس. فهما متلازمان ومتداخلان ، ويؤثر أحدهما فى الآخر، وإن كان تأثير المنطوق أوسعَ وأعمق ، لأنه الأصل ، كما قررنا ، ولأن كل العرب يسمعون ، ولكنهم ليسوا جميعا يقرأون .

وللمشكلة اللغوية عندنا عوامل وأسباب كثيرة متنوعة المناحى والاتجاهات ، ولها مصادر وروافد ذات أشكال وأبعاد مختلفة ، شأنها فى ذلك شأن ما يعرض لغير العربية من لغات ، غير أن مشكلات لغتنا ذات

طابع خاص ، وفقا لخصوصيات أهليها وأنماط سلوكهم فى الحياة والتعامل معها. وهذه المشكلات متشابكة متداخلة ، ليس من السهل الفصل بينها فصلا حاسما . ولكنا مع ذلك رأينا تصنيفها صنفين كبيرين، وفقا للمراحل الزمنية التى شهدت هذه المشكلة أو تلك أو التى ألقت إلينا بها ، أو كان لهذه المشكلات وجود ذو أثر فاعل فى المراحل الزمنية المختلفة .

فهناك مشكلات قديمة امتد أثرها حتى الآن ، وهناك أيضًا مشكلات حديثة أو معاصرة وهى كثيرة.

★ ★ ★

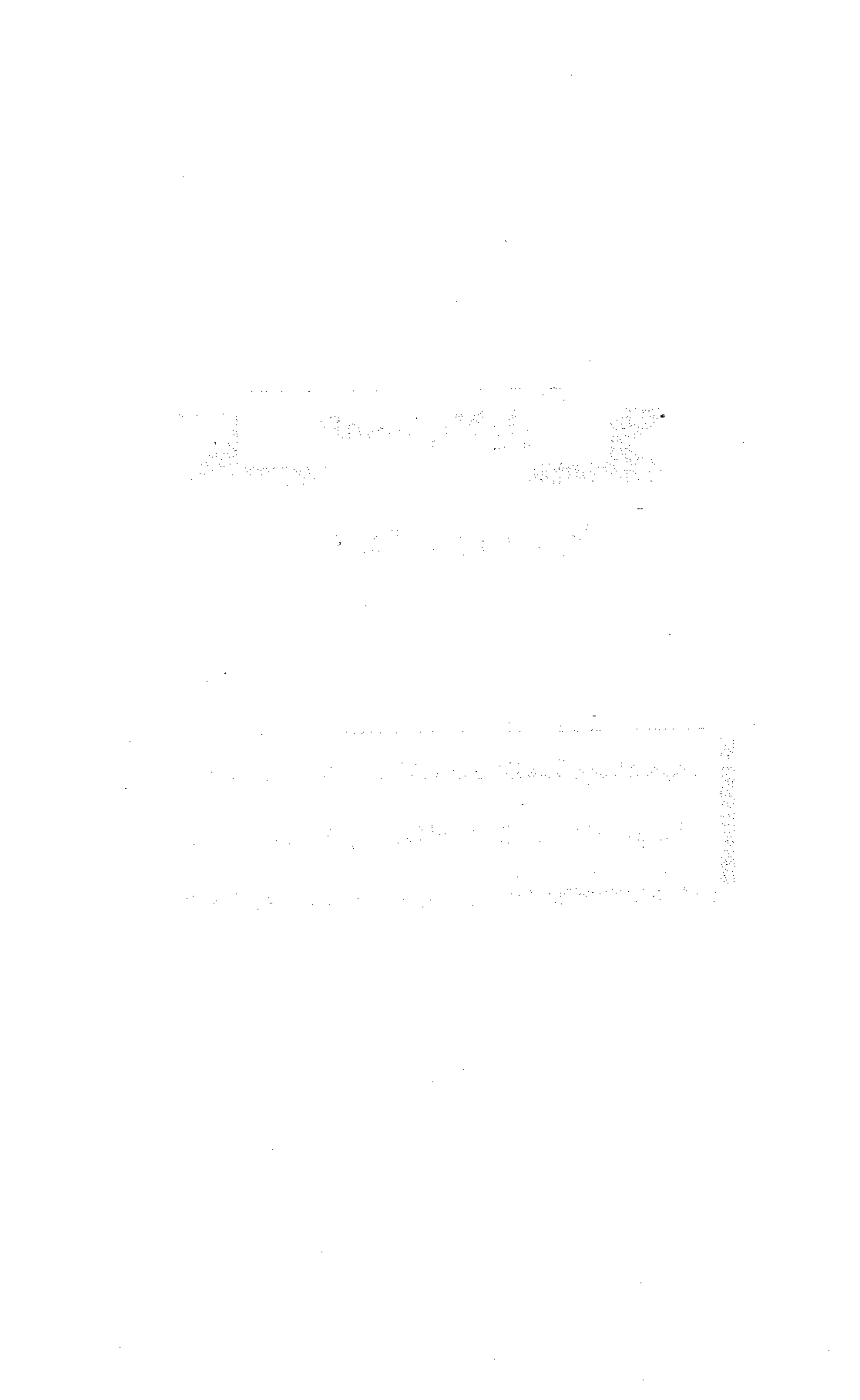
الفصل الأول

مشكلات قديمة

وبه مبحثان :

المبحث الأول : تقعيد اللغة ومناهجه.

المبحث الثانى : نظام الكتابة العربية.



المبحث الأول

تقعيد اللغة ومناهجه

لسنا فى حاجةٍ إلى أن نؤكدَ براعةَ علماء العربية فى دراسة لغتهم والنظرِ فى جوانبها المختلفة ، والوصولِ من ذلكَ كلِّه إلى حصيلةٍ هائلة عميقة من القواعدِ والقوانين التى حددت خواصَّها الأساسية ، وضمنت لها النقاءَ والتفوق على ما حوّلها من ضروب الكلام الدارجِ المتسم بالفردية والصفات البيئية الضيّقة. ولقد وصلت العربيةُ بجهود علمائها إلى منزلةٍ لم تحظ بها لغة أخرى على وجه الأرض فى القديم والحديث معًا. ذلك أنهم قتلوها دراسةً وبحثا وأشبعوها نظرًا وتأملاً، وجرَوْا خلف ظواهرها. يجمعون ويسجلون، حتى حَفَلت المكتبة العربية القديمة بتراث لغوى ضخم ، متشعبِ النواحى ومتعددِ الجوانب .

غير أن النظرة الموضوعية المنصفة تقودنا إلى تسجيل بعضِ نواحى القصور فى المنهج الذى اتبعوا ، وفى طرائق التقعيد التى اختاروا. وذلك - بالطبع - إنما يصح إطلاقُه فيما لو أخذنا مناهج البحث اللغوى الحديث دليلاً للعمل وأساسًا للمناقشة ، وإلا فإن جملة ما أتى به هؤلاء القومُ فى حدٍّ ذاته عملٌ علمىٌّ رائع، وبخاصة إذا ما أخذنا فى الحسبانِ ظروف حياتهم وأدواتِ معايشهم آنذاك ، حيث كانت وسائل المعرفة محدودة وعُدَدُ البحث وأجهزتُه معدومة .

لقد غاب عن علماء العربية أن اللغة ظاهرةٌ يصيبها التطورُ والتغير،

فنظروا إلى العربيةِ كما لو كانت شيئاً جامداً لا يتحرك : نظروا إليها فى وضعها الضيق فى الزمان والمكان، فلم يحفلوا بماضيها، ولم يُفسحوا المجال للتفكير فى مستقبلها وما عساه أن يكون . وكان من نتائج هذه النظرةِ أمران بارزان ، ظهرت آثارُهما فى القواعد التى سجلوها ، وفى مسار هذه اللغة منذ زمن التقعيدِ حتى وقتنا هذا. ومازالت هذه الآثار تمثل مشكلاتٍ حقيقيةً أمام طلاب اللغة فى شتى المجالات .

أما أول هذين الأمرين فيبدو فى ذلك الاضطراب الذى نلمسه فى معالجة بعض القواعد ، صوتيةً كانت أم صرفية أم نحوية . ففى دراسة الأصوات مثلاً – على الرغم من أنها أفضلُ الدراسات اللغوية التى أتوا بها على الإطلاق – نقابَلُ باختلافاتٍ واسعة فى وصْف هذا الصوت أو ذاك ، كما نشاهد ذلك مثلا فى أصوات القاف والجيم والضاد والطاء إلخ. كان على لغويىّ العرب فى هذه الحالة وأمثالها أن ينظروا إلى هذه الأصوات وغيرها فى ضوء التاريخ الطويل للغة العربية ، على أساس أنها امتدادٌ لنفسها عبرَ زمن طويلٍ مستمرٍّ الحلقات حتى تصل فى النهاية إلى الأصل أو اللغة الأم ، وهى اللغة السامية (أو العربية) الأولى . هذه النظرةُ التاريخية الواسعة كانت ستقودهم حتمًا إلى الإجابة الواضحة الحاسمة؛ إذ سوف تقفهم على الوضع الصحيح أو الأصلىّ لهذه الأصوات . ومن ثمّ يستطيعون الحكمَ ما إذا كان هذا الاختلافُ فى حقيقة هذه الأصوات إنما يرجع إلى الأصولِ الأولى أم أن تطوراً ما أصاب هذا الصوت أو ذاك.

وهناك فى الصرف على ضربٍ من التمثيل ، مسائلُ الإعلال والإبدال التى عالجوها، كلّها أو جُلّها، بمنهج الافتراض والتخمين ، على

حين أنها سهلةُ المأخذ طيّعةُ التحليل فيما لو نُظِرَتْ فى إطار الأصل التاريخى لها فى اللغة العربية ذاتِها ، أو فى أخواتِها الساميات (أو العربيات) . وكذلك لانعدم أن نجد تفسيرات مقبولةً لبعض قواعد النحو ، تقدمها لنا الأصول التاريخية للظواهر النحوية . وليس فينا من ينكر أن الإعراب نفسه - وهو قمة المشكلات- يرجع فى أصوله إلى مصدر تاريخى قديم .

ويتمثل الأمر الثانى الذى أصاب العربية فى مسارها الطويل فى فرض القيود الصارمة على حركتها وتفاعلها مع الظروف المتجددة فى كل مجالات الحياة من حولها . لقد قرر القدماءُ وقف الاستشهاد فى قواعد اللغة بمنتصف القرن الثانى الهجرىّ تقريبًا بالنسبة للحضر، وأواخر القرن الرابع الهجرى بالنسبة للبادية ومنعوا بذلك الأخذ بكلام العرب الذين جاءوا بعد هذا التاريخ. بلى تجاوزوا هذا الحد وحكموا على كل ما استُحدثَ بعد ذلك بأنه من الخطأ المحض .

وإذا ما انتقلنا إلى حقل « الألفاظ» ألفيناهم يخلعون على الجديد منها مصطلح « المولَّد» ، وهو مصطلح يحمل فى طياتِه التحذير ، وينبئ عن عدم فصاحة هذه الألفاظِ ، وعن عدم أهليَّتها لمواكبة ما ارتضوه وباركوا استعماله من ألفاظ.

والحق أن إهمال عامل الزمن فى النظر إلى اللغة العربية وما تبع ذلك من عدم الاعتراف - بطريق مباشر أو غير مباشر - بتطورها وتجددها ، كانت له آثار ذات خطر أصابت هذه اللغة فى مسارها الطويل عبر الزمن . إن علماء العربية بنظرتهم هذه فرضوا على لغتهم الرسمية عوامل الجمود، وكفوا عن متابعتها ودراستها فى بيئاتها الجديدة وفتراتها

الزمنية المتلاحقة دراسة من شأنها أن تأخذ بيدها نحو النمو والازدهار. وظهرت فى الأفق نظرات إلى اللغة تعكس هذه الاتجاه المناقض فى حقيقته للخاصية الأساسية للغة وهى أنها - دائمًا وأبدا - تقبل التجديد والابتكار ، كلما عبرت طريقها من فترة زمنية إلى أخرى وانتقلت من جيل إلى آخر .

ظهرت حركة « التنقية » أو « التصويب اللغوى » ، وكانت مهمتها الأساسية الجرى وراء الجديد ومتابعته لبيان وجه الخطأ فيه ، وفقًا لما سجلوا من قواعد وما انتهوا إليه من قوانين فى فترات سابقة لنمط من الكلام حددوا هم مواقعه الزمنية . وفاتهم أن يحفظوا لهذا الجديد قدره وأن يعترفوا أنه إنما صدر عن أصحاب اللغة، وأنهم -أو خاصتهم فى أقل تقدير- يصدرون عن لسان عربى ، لا يختلف فى الفصاحة التى حددوا واختاروا إلا بقدر ما توجبه ظروف الحياة الجديدة وما تفرضه الطبيعة المتطورة للغة . وكلام شأنه هذا واستعمال لغوى صفته تلك يعد فصيحًا لا محالة.

كان على علماء العربية -فى رأينا- أن ينظروا إلى هذا الجديد، لا بقصد تخطئته أو نبذه أو التقليل من شأنه، وإنما بغرض درسه درساً موضوعيا، للوصول منه، أو نمط خاص منه فى الأقل ، إلى قوانين أو ضوابط مميزة له بوصفه ممثلاً لعصر زمنى معين . وكان عليهم كذلك أن يستمروا فى هذا النوع من الدرس والمتابعة لكل الظواهر اللغوية المتجددة على فترات الزمن المختلفة ، حتى وقتنا هذا الذى نعيش فيه. وكنا بذلك نضمن الوصول إلى ثلاث نتائج مهمة فى حياة الأمم وتراثها اللغوى والحضارى .

النتيجة الأولى ، وهى أهمها، إفساح الطريق أمام الاستعمال اللغوى للنمو والابتكار بقدر ما يحتاجه الناس فى حياتهم من وسائل التعبير ، وما تتطلبه أمور حرفهم وصنائعهم المتغيرة بتغير الزمن وتبدل أحواله.

النتيجة الثانية ، تتمثل فى الوصول إلى تسجيل علمى ذى بال لتاريخ اللغة العربية ، وهو أمر حرمت منه هذه اللغة -دون غيرها من اللغات ذات الشأن - بسبب هذا المنهج الذى أهمل العامل الزمنى فى دراستها . ولقد كان رجال الأدب وتاريخه أدق نظرا وأصح منهجا؛ حيث درسوا مادتهم وقسموها أو صنفوا خواصها إلى عصور : هناك العصر الجاهلى ، وعصر صدر الإسلام ، وعصر بنى أمية إلخ . وكلها آداب عربية سليمة الشكل والمضمون فى نظر العرب جميعًا.

ولا يظنٌّ ظان أن تطبيق هذا التصنيف الزمنى على اللغة يؤدى إلى شىء من الفوضى واختلاط الصحيح بغير الصحيح من الكلام. إن هذا التصنيف القصد منه تعرف وضع اللغة العربية وأحوالها فى تاريخها الطويل، وربط حاضرها بماضيها ، أملا فى الوصول إلى مادة لغوية ديناميكية الخواص والسمات ، توائم فى جملتها حلقات الزمن المتتابعة وما تنتظمه هذه الحلقات من علوم وفنون متجددة . إضافة إلى هذا أننا ما قصدنا بهذا النهج تطبيق هذا التصنيف على كل صور الكلام وضروبه، وإنما أردنا تطبيقه على أنماط خاصة مقبولة من المجتمع فى عمومه.

النتيجة الثالثة ، أن هذه الدراسة المستمرة للغة لابد أن تقود فى النهاية إلى نوع من التعديل أو التجديد فى قواعدها وضوابطها العامة؛ بحيث تأتى هذه القواعد والضوابط ممثلة للواقع اللغوى فى كل فترة زمنية ، وبهذا تصبح اللغة فى جملتها قريبة المنال، طيعة المأخذ ، ليس فى تناولها أو استعمالها أية صعوبة على المستويين العام والخاص معا.

وزاد الأمر صعوبة وتعقيدًا أن نهج علماء العربية فى رصد مادتهم وتحليلها وتقنينها ، منهجًا غير متسق الجوانب والاتجاهات. ركزوا فى البدء على النظرة المعيارية التى تعنى محاولة الوصول إلى مجموعة من القوانين والضوابط المطردة، وفرضها على أهل اللغة . فمن سار على هديها كان مصيباً ومن تجاوزها وقع فى مزالق الخطأ. والنظرة المعيارية بهذا المفهوم نظرة مثالية، من الصعب تحقيقها أو الأخذ بها فى كل حال. ذلك أنها تفرض نتائجها على الناس بقطع النظر عن الزمان والمكان، فى حين أنه من الثابت والمقرر أن الظواهر اللغوية بطبيعتها لا ينخضع لهذا المعيار الصارم : إنها تتفاعل مع البيئة تأثيراً وتأثرًا ، فتتغير -فى قليل أو كثير - أو تختلف بعض وجوهها ، الأمر الذى يفسد على «المعيارية» الصارمة فعاليتها ومصداقيتها فى التقعيد .

ومن ثم اضطر علماء العربية -راضين أوكارهين - إلى المعونة من مناهج فرعية أخرى تخلصهم من قبضة هذه المعيارية المثالية ، فركنوا إلى النظر الفلسفى حينا وإلى التأويل حينا آخر، ولجئوا فى كثير من أعمالهم فى التعقيد اللغوى إلى المنطق ، كما أخذوا بمنهج الوصف فى حالات محدودة.

وهكذا كانت النتيجة أشتاتًا من الأفكار والاتجاهات التى ربما يتسق بعضها مع بعض أحياناً ، ولكنها كثيرًا ما تتنافر أو تتباعد وربما يناقض بعضها بعضا، وقد ظهر أثر هذا الخلط فى المناهج فى قواعد اللغة ، حيث نلاحظ اضطرابًا وتعقيداً فى تحليل بعض هذه القواعد ، وبخاصة فى قواعد النحو. ومعنى ذلك كله أن خلط فى مناهج التعقيد كان سببًا بارزًا من أسباب صعوبة استيعاب قواعد اللغة ، أو الأخذ منها بنصيب كافٍ للحصول على معرفة لغوية تفى بحاجات الإنسان العربى فى

مجتمعه الصغير أو الكبير على سواء . ومعروف أن قواعد النحو هى جماع قواعد اللغة ومحصِّلتها النهائية ، فالشكوى منه أو من صعوبته تعنى فى حقيقة الأمر الشكوى من اللغة فى مجملها .

ومع ذلك نحن لا ننكر أن النحو العربى فى جملته عمل رائع عميق واسع الجنبات والاتجاهات . ولم يكن غريبًا على علماء العربية أن يهتموا بشئون هذا العلم، ويعملوا على استقصاء مباحثه وقضاياه. فهم يدركون تمام الإدراك أن النحو هو قمة الوسائل والأدوات إلى فهم كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام . جاء فى مقدمة ابن خلدون : « أنَّ من أراد الشريعة فلابد له من معرفة علوم اللسان العربى ، وهى أربعة : لغة ونحو وبيان وأدب . **أهمها النحو** ، لأنه يبين أصول المقاصد بالدلالات ولولاه لجُهِل أصل الإفادة واختلف التفاهمُ جملة » .

غير أن هذا النحو قد أصاب منهجية البحث فيه - كما ذكرنا - بعضُ الشوائب ، ولحقته بعض نواحى القصور.

ولنشر الآن إلى مثال واحد من أمثلة الاضطراب المنهجى فى التقعيد، بسبب الخروج عن واقع اللغة والاعتماد على مناهج أو أفكار جانبية لا تلائم الحقيقة اللغوية بمعناها الدقيق. كثيرا ما كان علماء العربية يلجئون إلى المنطق، يلتمسون منه العون فى تقعيده وضبط أحكامه ؛ فجاءت بعضُ أعمالهم فى هذا المضمار مخالفة للواقع اللغوىِّ والاستعمال الحىِّ للغة ، الأمر الذى أدَّى إلى تعقيد بعض جوانب هذا النحو واضطراب شىء غير يسير من قوانينه، بحيث أصبحت مثارًا للشكوى فى القديم والحديث ، وسبباً من أسباب النفور منه وعدم القدرة على فهمه واستيعابه فى يسر وسهولة .

اتخذوا القياس المنطقى لهم منهجًا وطريقا من طرائق التفكير فى النحو . والقياس فى حد ذاته مبدأ مقبول مشروع فى كل العلوم ، شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه فى السمات والصفات، وأن يكون المقيس عليه – فى اللغة بالذات – له واقع ووجود يتمثل فى الاستعمال الحى للكلام . ولكن علماء العربية بالغوا فى تطبيق هذا المبدأ وبالغوا فى الالتزام بأحكامه ، حتى لقد كانوا يقبلون ما يجيزه القياس المنطقى وإن لم يرد به سماع. ويفضلون لغة قبيلة على لغة قبيلة أخرى ، على أساس من القياس ، لا على أساس الظواهر اللغوية التى تتمتع بالأفضلية ، بسبب سعة الانتشار واطِّراد الخواص وتوافقها .

لقد كانوا مغرمين بالقياس حقا، حتى إن بعضهم نصب نفسه للدفاع عنه، وترويج أحكامه، واتخذها مبدأً عاما فى صنعة النحو، وتصنيف مسائله وقضاياه. وها هو ذا ابن جنى اللغوى الفيلسوف والفَيلسوف اللغوى يقول: «إذا بطَل أن يكون النحو رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا». ويقول آخر: « إن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق لأن النحو قياس كله، فمن أنكره فقد أنكر النحو» كما ينسب إلى الكسائى قوله :

إنما النحو قياس يُتَّبَع ... وبه فى كل أمرٍ يُنْتَفعْ

ولم يقف بهم الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزوه إلى توسيع دائرة القياس وتشعيب مسائله ، فنظروا فى أركانه وأصوله ، قصدًا إلى الأخذ بها وتطبيقها على التفكير النحوى .

ولقد كان لواحد من هذه الأركان شأن أى شأن فى معالجة قضايا النحو ومسائله؛ ذلك هو مبدأ « العِلّة ». فلكل شىءٍ عندهم علة منطقية،

ومن ثم أخذوا يلتمسون العلل والأسباب للظواهر النحوية ، ويجمِّعونها ويصنفونها إلى مجموعات ، حتى ضاقت بها كُتُب النحو وامتلأت بها أدمغة الدارسين والمتعلمين قبل أن تمتلئ بالحقائق اللغوية المتمثلة فى القواعد والضوابط الأصلية التى ينتظمها الكلام الفعلىّ .

أما أمثلة هذه العلل فكثيرة متنوعة : فهناك علل الإعراب، لم رُفع الفاعل ولم نُصب المفعول مثلاً ؟ وعلل البناء وأنواع البناء : لم بُنيت هذه الصيغة أو تلك؟ ولمَ كان بناؤها على الفتح أو الضم أو السكون مثلاً ؟ وهناك علل التشبيه ، كما فى إعراب المضارع لمشابهته للاسم ، إلى غير ذلك من العلل التى أفرطوا فى الجرى وراءها وفى تشعيب أنواعها، حتى أصبح لديهم ما يعرف بالعلل الأُوَل والعلل الثوانى والثوالث . وإنك لو نظرت فى هذه العلل كلها أو جُلها لوجدتها عللاً متهافتة عارية من الفائدة بعيدة عن الواقع . وإنما الواقع فى الحقيقة أن جميع الظواهر اللغوية نحوية كانت أم غير نحوية إنما ترجع إلى المتكلم نفسه ، فهو صانعها والمنشئ لها .

ولقد كان لهذا الضرب من التفكير الفلسفى آثار بعيدة المدى؛ إذ جرهم إلى الاهتمام بالصور والأشكال أكثر من عنايتهم بمعانى الكلام ووظائفه . ومن ثم ضاع كثير من حقائق النحو وسط هذا الزحام من مسائل الجدل الصورى ، وهى مسائل أثقلت كاهل الدارسين والمتعلمين ، وحالت دون وقوفهم على واقع اللغة كما جاءت على ألسنة أصحابها ، لا كما رسم النحاة وأرادوا لها .

وهكذا نرى أن كثيراً من صعوبات النحو العربى ومشكلاته ترجع إلى التجاء النحاة إلى التفكير المنطقى والنظر الفلسفى مضحّين فى كثير

من الأحوال بواقع اللغة واستعمالها الحى. من أهم آثار هذا النهج الغريب عن طبيعة اللغة -بالإضافة إلى ما ذكرنا -ظهور ما عرف فيما بعد «بنظرية العامل» فإذا كان «لكل حادث محدِثٌ» فى الفلسفة الكلامية فكذلك «لكل معمول عاملٌ» عند رجال النحو . ومعناه فى اصطلاحهم أن هناك علَّة لكل حالة من حالات الإعراب من رفع ونصب وجرّ وجزم، وكذلك حالات البناء وإن لم تتغيَّر صورة الصيغة المعينة من مكان إلى آخر فى الجملة والعبارة . وهذه العلّة عندهم تكمن فى العامل الذى يقوم بدور التفسير و التوضيح لحدوث هذه الحالة الإعرابية أو تلك فى هذا الموقع أو ذاك . فإن كان هذا العامل موجوداً فقد عثر النحاة على ضالّتهم ، وإلاّ يكن، قدّروه وافترضوا وجوده على وجه يتّسق مع الحالة الإعرابية المعيّنة . وقد يكون العامل شيئًا معنويًا ليس له وجود لفظى فى الكلام ولا يمكن تقديره أو افتراض صورة لفظية له ، كما فى حالة «المبتدأ » إذ هو مرفوع «بالابتداء» عند قوم منهم . ولقد كان لهذه النظرية دور خطير فى تقعيد النحو وتصنيف أبوابه وتبعيج مسائله وتشعيب أمثلته إلى حدٍّ أصبحت معه قضايا هذا العلم- وقضايا الإعراب بخاصة - تدور وجوداً وعدما وصحة وفسادًا مع المفهوم الفلسفى لفكرة العامل . وقديماً قالوا « الإعراب أثر يجلبه العامل» كما وضع بعض شيوخهم الكبار كتبًا مستقلة فى العامل وصنوفه : وضع أبو على الفارسىّ كتابًا سماه «العوامل» وكذلك ألقى إلينا عبد القاهر الجرجانىّ بكتاب آخر دعاه « العواملَ المائة » .

أما الآثار الفعلية لتطبيق نظرية العامل هذه ، فهى كثيرة ، متنوعة الأشكال والأنماط ، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين ، بينهما اتصال وانفصال من هذا الوجه أو ذاك .

المجموعة الأولى :

ونعنى بها تلك الآثار التى طغت على منهجية البحث فى النحو وضبط أحكامه. يتمثل ذلك بوضوح فى تصنيف أبواب النحو ومسائله على «وَفْق الأثر» الذى يحدثه العامل فى الكلم حين تؤلف منه الجمل والعبارات . فهناك أولاً المرفوعات فالمنصوبات وينضم إلى هذين القبيلين أو تتخلّلهما أبواب أو مسائل هى خليط من هذا القبيل أو ذاك مع التعريج فى هذه الأثناء إلى مسائل ما كان لها أن تلقى هذا الاهتمام الذى بذلوا ، وتلك العناية التى أعطوا لولا التزامهم الصارم بفكرة العامل وتطبيق أحكامه ، كما يظهر ذلك جليًا فى بابى الاشتعال والتنازع. ويعقب ذلك المجرورات ومواضيع أخرى علّقوا ترتيبها وطرائق النظر فيها بهذه الفكرة الفلسفية ذاتها .

أصبح هذا التصنيف « العاملىُّ » تقليداً عندهم ، وبخاصة عند المتأخرين منهم كما نلمسه وندركه دون عناء فى ألفية ابن مالك وشراحها، وكما جرى عليه العرف النحوىُّ التقليدى حتى وقتنا هذا . ولقد أدى هذا النهج منهم إلى الاهتمام المبالغ فيه بواحدة فقط من وظائف النحو وهى الإعراب ، مع حرمان وظائفه الأخرى مما تستحقه من عناية وتوجيه نظر . هنالك للنحو - كما نعلم - وظائف أساسية كالموقعية وقواعد المطابقة وتعليق الكلم بعضه ببعض ، لم تَنَلْ حظها من الدرس والتأمل إلا لماما وفى صورة إشارات عابرة ، متناثرة هنا وهناك فى تصانيفهم الواسعة المتشعبة المناحى والاتجاهات حول مقصدهم الأسمى وهو الإعراب .

أما المجموعة الثانية :

من الآثار الفعلية لتطبيق المفهوم الفلسفى لفكرة العامل فهى ذات اتصال وثيق بآثار المجموعة الأولى بل هى مترتبة عليها ونتيجة حتمية لها . لقد أدى غلوهم فى الإعراب وتوجيهاته وتحليل مسائله ، على وجه يتفق مع العامل ونوعيته، إلى الإسراف فى التمارين غير العملية والافتراضات الذهنية ، وما يتبع ذلك من تأويلات وتقديرات ليس لها من الواقع اللغوى نصيب . لقد كانوا يجيزون فى المثال الواحد أكثر من وجه إعرابى على أساس من العامل ، وتقليب وجوهه الممكنة عقلاً ، على حين أنه من المؤكد أن المثال الواحد لاينطق إلا بصورة واحدة فى الموقف الواحد فإذا ما جاء بصورتين من النطق أصبح مثلين أو جملتين مختلفتين. وهكذا شغلوا أنفسهم بالأشكال والصور وأهملوا وظائف الكلام ودلالاته على الرغم من أنها هى لُبُّ وظائف النحو وقمة مقاصده. وهكذا أيضًا حشوا كتب النحو بفلسفات جدلية وخلافات غيرمجدية طمست حقائق النحو وجعلته مطلبًا وعر الطريق عصى المنال .

ولم ينج النحو وغيره من قواعد اللغة من ملابسات أخرى كان لها بعض الأثر فى المادة الخاضعة للتقعيد وإصابتها بشىء من الخلط. من ذلك مثلاً منهجهم فى جمع اللغة وطرائق هذا الجمع ووسائله .

لقد كان علماء العربية حريصين على جمع كل شاردة وواردة من لغتهم ، وتسجيل ما يسمعون ويجمعون . وقد كانت لهم فى هذا السبيل طرائق عدة : كان الواحد منهم يعتمد أحياناً على ثقافته الخاصة ومحصوله اللغوى ، أو يستمع إلى فصيح عابر أو مقيم ، أو يستشيره فى مسألة أو أخرى، أو يجادله فى حقيقة الأمر فيها ، بتقليبها على وجوهها

المختلفة ، أما الطريق الأساسى الذى اتخذوه منهجًا أو ما يشبه أن يكون كذلك فى الجمع والتسجيل فقد كان النزول إلى البادية .

يشير التاريخ اللغوى إلى العديد من رحلات كبار اللغويين ومشاهيرهم إلى البادية، حيث الفصحاء الذين جَفَت لغتهم وسلِمت من اللحن أو التخليط الذى أصاب كلام الحضريين ومن على شاكلتهم ، وحيث القبائل الموثوق بعربيتها، والمطبوعة ألسنتها على الفصيح من القول دون تكلف أو صنعة . أضف إلى هذا ، أنهم -قصداً إلى التأكد من صحة ما يأخذون وفصاحة ما يتلقون -حددوا هذا وذلك التلقى بحصره - على ما روى - فى قبائل معينة. وهى قبائل انمازت من غيرها بعامل مشترك هو البعد النسبى فى المُقام عن الأعاجم ومن لف لفهم من الأمم الأخرى التى ليست العربية بلغتها الأصلية .

هذا النهج فى جمع اللغة نهج سليم الاتجاه ، صائب النظرة فى حد ذاته. إذ هو يتمشى فى إطاره العام مع ما يقرره المحدثون من وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس وصيغته ، ومن وجوب اعتماد التلقى على المشافهة . غير أن ما صاحب هذا النهج القديم من ظروف وما واكبه من عوامل عند تصنيف المادة وتقعيدها خرجت به عن الهدف المنشود، وحالت دون الإفادة منه على الوجه الأكمل .

ذلك أن الجرى وراء كل ما يسمع أو يقال، وتعدد مصادر هذا المحصول الذى جمعوا قد ترتب عليهما كثرة الأحكام وتداخلها ، بل تضاربها ومخالفتها بعضها لبعض أحياناً . ظهر ذلك واضحًا فى جمهرة كبيرة من مسائل النحو ، حيث نجدهم يقررون أكثر من حكم ويسجلون أكثر من قاعدة للمسألة الواحدة ، حتى صارت النظرة الأولى لهذا الذى

قرروا وسجلوا توهم بأن قواعد النحو غير مستقرة، وأن كل مثال أو شاهد يجوز فيه وجهان أو أكثر، حتى لقد قيل على ضرب من التساهل والتجوز فى النظر - «لا يخطئ نحوى قط» . ويرجع ذلك فى حالات غير قليلة إلى أن البيئات أو القبائل المأخوذ عنها المادة اللغوية لا تتفق اتفاقًا تامًا فى الاستعمال ، أو طرائق التعبير ، الأمر الذى ينتج عنه حتمًا اختلاف فى الأحكام وقواعد الكلام .

وليس ذلك بغريب عن طبيعة اللغة وخواصِّها الأساسية ، إذ تختلف مادتها وصور التعبير فيها -بصورة أو بأخرى- باختلاف البيئات الاجتماعية وما يلابسها من ظروف ثقافية أو اقتصادية، وما تنتظمه هذه البيئات من حِرَف وصنائع . أضف إلى ذلك أن قصر الأخذ والتلقى على قبائل معينة لم يمنع من التضارب فى الأحكام اللغوية واختلافها وتعدد وجوهها، لا لسبب كثرة هذه القبائل فى عددها وإنما بسبب مواقعها الجغرافية ، فالملاحظ والمقرر كذلك أن هذه القبائل التى حكموا بصحة الأخذ عنها كانت تتوزع مضاربها ومعالم إقامتها على مناطق متباعدة من الجزيرة العربية المترامية الأطراف . ولم تكن هناك من وسائل تقرب الشقة بينها أو تساعدها على نوع من الاتصال الاجتماعى الذى من شأنه أن يعمل على تقليل الفروق الفردية فى الاستعمال اللغوى وعلى ظهور نوع من الكلام الموحد فى السمات والصفات، أو المنتظم لمجموعة أساسية من الخواص المشتركة التى تجعل منه لغة ذات إطار عام واحد.

ولا ننسى فى هذا المقام دور « الرواة » الذين كانوا يسمعون من أهل اللغة ويلقون بما يسمعون إلى علماء اللغة فى مقارهم أو عند الالتقاء بهم

فى هذا الموقع أو ذاك، ومعلوم أن الراوى للكلام المنطوق لا يمكنه – شاء أم لم يشأ – أن يأتى بالمروى على صورته الأصلية لأسباب كثيرة ، منها الاختلاف بين الطرفين (الراوى والمروى عنه) فى طرائق أداء الكلام ، واختلاف سياق هذا الكلام . ومن المحتمل أن يزيد الراوى فيما ينقل أو ينقص منه ، أو أن تظهر بعض خواص لهجته فيه. كل هذه احتمالات منطقية ويؤيدها الواقع الذى نلمسه واضحًا فى كتب القواعد المحشوة بالأمثلة المختلف فى تحليلها وتقعيد ظواهرها بسبب باختلاف الرواة أو اختلاف ترجمتهم للمنقول.

كل هذه الظروف والملابسات التى صاحبت تقعيد اللغة تمثل واحدا من أهم العوامل التى دفعت إلينا بكثير من المشكلات. وهى مشكلات ظهرت آثارها على مر الزمن ، بالشكوى من كثرة القواعد واضطرابها وتضارب بعضها مع بعض فى حالات غير قليلة. ولم تقتصر الشكوى على فترة دون أخرى أو طائفة من الناس دون أخرى ، وإنما امتد أمرها لتشمل كل الفترات وكل الفئات ، حتى وصلت ريحها إلى الأدباء واللغويين أنفسهم. فهذا أبو على الفارسى (وهو من هو فى ساحة الدرس اللغوى) ينعى على «الرمانى» منهجه فى التفكير وإغراقه فى المنطق ومسائله عند تناول النحو وقضاياه ، فيقول : «لو كان النحو ما عنده ما كان عندنا من شىء ، ولو كان النحو ما عندنا ما كان عنده من شىء » . وفى هذه المقولة دليل واضح على اختلاف منازع اللغويين واتجاهاتهم فى تقعيد اللغة ، الأمر الذى انعكس أثره على حصيلة ما شغلوا به أنفسهم ، وهو: «النحو » أو قواعد اللغة التى ظهر فيها شىء من التعقيد والاضطراب ، نتيجة لهذا الاختلاف فى الرؤية لحقائق اللغة وطرائق تحليلها .

وإذا ما وجهنا النظر إلى عصرنا الذى نعيش فيه ألفينا صعوبة قواعد العربية قد جاوزت حدود مجرد الشكوى ، وانتقلت إلى موقع النفور والجفاء ، بل العداء أحياناً من العامة وبعض الخاصة ، ولم يكن هذا الموقف الجديد من أصحاب اللغة مقصورًا على القواعد وحدها، بل امتد الأمر إلى اللغة ذاتها .

ولكنا -على الرغم من كل ما ذكرنا - لا ننكر أن علماء اللغة قد ألقوا إلينا بثروة لغوية هائلة ذات قيمة علمية كبيرة . إنها تقدم لنا صورة واضحة عن ماض فكرى مجيد، وتهيئ لنا فرصة طيبة للإفادة منها واستغلالها فيما لو أردنا الآن أن نقوم بشىء من النظر الجديد فى لغتنا ومشكلاتها المتعددة . إننا - بكل تأكيد - سوف نظفر بمادة طيبة من شأنها أن تأخذ بيد المصلحين وترشدهم إلى مواطن التيسير والتسهيل فى تقعيد اللغة ، إن رأوا ذلك وألفوه ضروريًا .

ولقد جرت بالفعل محاولات كثيرة فى القديم و الحديث للنظر فى قواعد العربية ، بهدف تيسيرها وتقريبها من الناس بصورة من الصور، حتى يأنسوا إليها ويسهل عليهم تذوقها واستيعاب أحكامها . وفى العصر الحديث بالذات تزاحم « المصلحون أو من يدَّعون الإصلاح» ، حول هذه القضية وتسابقوا فى الهجوم على القواعد الموروثة ، لاضطرابها وتخلفها عن روح العصر، وصعوبة وفائها بحاجات التعبير بالأساليب الحديثة. وجدُّوا واجتهدوا وألقوا إلينا بأعمال كثيرة تنشد ما سموه «إصلاح النحو» . وحملت أعمالهم هذه أسماءً وعناوين تنبئ عن هذه الفكرة «الإصلاحية» ، مثل «تهذيب النحو - تحرير النحو - تيسير القواعد - النحو الواضح - النحو المصفى ... إلخ .

والملاحظ على كل حال أن هذه الأعمال فى جملتها لم تنج من القصور فى الوفاء بآمال أصحابها وآمال الناس فيها ، ذلك أن بعضها- وهو الأكثر عددًا وانتشارًا - اقتصر فى عمله على تغيير الأمثلة والشواهد ، وعلى شرح القاعدة أو التقديم لها بأسلوب يألفه المثقف العادى ويمكنه أن يستوعب مضمونه بصورة من الصورَ . ولكنها -فى الوقت نفسه - التزمت بالتصنيف وترتيب الأبواب وقواعدها على الوجه الموروث التقليدى المأخوذ به فى الأعمال القديمة التى ألقى إلينا بها متأخرو اللغويين من أمثال شراح ألفية ابن مالك ، ومن سار على هديهم ومنهجهم.

وهنالك بعض آخر من هذه الأعمال - وهو قليل العدد - اتخذ طريقًا مخالفًا لكل ما ذكر : فسّر أصحاب هذه الطائفة الأخيرة مصطلح « التيسير » بمعنى «تيسير القواعد» ذاتها ، أى بحذف بعض أبواب النحو ومسائله ، والاستغناء عنها ، أو بضم بعض مسائل باب إلى باب آخر ، أو إدماج مسائل البابين بعضهما فى بعض ، كما فى اقتراح بعضهم ضم خبر «كان» إلى باب الحال ، و باب « الاختصاص » إلى « التمييز» إلخ. فعلوا ذلك أو اقترحوه ، على أساس أنه ضرب من التسهيل ونوع من التخفيف عن كاهل الدارسين والمتعلمين .

والرأى عندنا ، أن أصحاب الطائفة الأولى من الأعمال قد نهجوا نهجًا مقبولاً (نوع قبول) نحو التيسير ، وإنّ بالنسبة للناشئين من المتعلمين ، وأمثالهم من راغبى تعرّف قواعد العربية وتذوقها بقدر ما يفى بحاجتهم المتواضعة فى حياتهم العامة والخاصة. ولكنهم - فى الوقت نفسه - ما زالوا واقعين تحت مظلة التقعيد القديم من حيث

ترتيب الأبواب وتصنيف مسائلها وترتيب حقائقها ، الأمر الذى فوّت عليهم فرصة الوصول إلى ماسمّوه « الإصلاح » بمعناه الدقيق .

أما أصحاب الطائفة الثانية من الأعمال « الإصلاحية » فقد خانهم التوفيق فيما فعلوا أو حاولوا ، على الرغم من إخلاصهم فيما قصدوا إليه ورأوه سبيلاً فاعلاً فى إطار الإصلاح أو التيسير على أصحاب اللغة. ذلك أن « تيسير » القواعد لا يعنى -بحال - حذف بعضها أو ضم بعضها إلى بعض ، أو الخلط بين الأبواب ومسائلها على غير هدى أو منهج متكامل تعالج به مسائل النحو كلها من أولها إلى آخرها وفقًا لرؤية جديدة تبنى ولا تهدم ، ولا تؤدى إلى خلخلة البناء ، القديم الموروث المبنى على أسس مستقرة ثابتة ، وإن لم ترق فى نظر هؤلاء وأضرابهم من المصلحين .

إن ما فعل هؤلاء أو حاولوه ضرب من « الترقيع » أو «الترميم» لا يجمِّل ولا يجوِّد ، إلا على وجه سطحى موقوت ، لا يلبث أن يمَّحى بعوامل التعرية ومرور الزمن، ويبقى البناء « المعيب » (فى نظرهم) بحاله، منتظرا العود إلى إصلاحه أو ترقيعه مرة ومرات ، وهكذا ، دون معالجة أساس هذا البناء وهندسته .

وينبغى أن يعلم هؤلاء المصلحون (وغيرهم) أن هناك فرقا بين القواعد والتقعيد فالقواعد جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة ، وهو الجزء الضابط لخواصها و المرشد إلى كيفيات توظيفها . والقواعد بهذا المفهوم «لا تيسَّر ولا تسهَّل » بالحذف أو الإهمال. أو الاستغناء عن بعض جوانبها. ذلك لأنها هناك فى اللغة تسرى فى جسمها ولا تنفك عنها ، شئنا أم لم نشأ. فتيسيرها بهذا المفهوم الذى رأوا ليس تيسيراً ، وإنما

هو اطراح لأهم حقائق اللغة وأسسها التى تحكم بناءها وتربط لبناته بعضها ببعض. وكذلك التيسير بضم باب إلى آخر أو دمج قاعدة فى قاعدة أخرى، ليس تيسيرا مقبولاً ، لأنه يصيب تكامل البناء فى الصميم، ويفسد هندسته.

إنما التيسير العلمى الدقيق يكون فى نظرنا بتيسير التقعيد ، أى باتباع منهج جديد ، من شأنه أن يتخلص من الصعوبات أو الاضطرابات التى جلبتها عوامل خارجية ليست من صلب اللغة ، و إنما وقعت بالصنع لا بالطبع: عوامل تلفُّ اللغة بالمشكلات ، وأهمها -فى سياقنا هذا - رؤية القائمين بالتقعيد وطرائقهم فى تشييد البناء وهندسته على وجه يجعل الانتفاع به سهلاً ميسرًا للشادين أو الراغبين فى الالتجاء إليه والاحتماء به .

التيسير إذن إنما يكون فى التقعيد لا فى القواعد. وذلك يقتضى منا (إن أردنا الإصلاح) ، رسم خطة دقيقة تقود إلى هندسة بناء للقواعد جديد .

ومعنى هذا أننا نرى الإبقاء على نظام التقعيد القديم الموروث بحاله ، وحسبانه أثرًا علميًا شاهدًا على العصرالذى وضع فيه ، ومنبئًا عن رؤية واضعيه وطرائقهم فى التفكير آنذاك ، وأهدافهم من صنع ما صنعوا وشغلوا أنفسهم به . إنه موروث تاريخى ألقى إلينا به الأجداد، منتظما لأنماط ثقافتهم وألوان حضارتهم . وليس من الحكمة أو الصواب هدمه، أو خلخلة بنائه بنزع بعض لبناته ، أو استبدال بعضها ببعض. فذلك إن حدث ضياع لمعلم من معالم الحضارة العربية ، وتشويه لهندسته وإساءة إلى تكامله .

فلننطلق إذن (إن أردنا الإصلاح) إلى تشييد بناء جديد لقواعد العربية ، يتواءم مع ثقافتنا ورؤيتنا لحقائق اللغة ، ويناسب حاجتنا الحاضرة المتجددة، وبخاصة حاجات المتعلمين غير المتخصصين . أما المتخصصون فالأولى بهم بل من الضرورى لهم أن يركنوا إلى البناء القديم، ويقفوا على جوانبه وأبعاده ، ويتعرفوا حقائقه وأسراره ، تعميقاً لمعارفهم ، وتأصيلاً لمحصولهم اللغوى . وفى ذلك تأكيد لمواقعهم العلمية ووصل للحاضر بالماضى . وهو طريق راشد من طرق الحفاظ على الهوية وسبيل من سبل الكشف عن الذات من البدء إلى النهاية .

وليس من شأننا فى هذا المقام أن نقدم منهجًا تفصيليا لوضع نظام جديد لقواعد العربية . ولكن لا علينا أن نضع خطوطًا عريضة تحدد إطارا صالحًا ندور فى جنباته للقيام بهذه المسئولية . ونعنى بهذه المسئولية تقعيدًا جديداً مناسبًا لعامة المثقفين وطلاب مراحل التعليم العام، لا للمتخصصين ، وأضرابهم من المشتغلين بالبحوث العلمية الأكاديمية ذات الطابع الخاص الذى ليس من الحكمة تعيينه أو تقييده بقيود تحرمه من سمة البحث الحر تعمقًا واتساعًا وشمولاً .

نعم ، لا ننكر أن لهؤلاء الأخيرين من الدارسين قيودا وضوابط علمية يلتزمون بها فى أعمالهم ، ولكنها قيود وضوابط من نوع آخر . تتمثل هذه وتلك فى الالتزام بالمنهج الذى اختاروا ، شريطة أن يكون هذا المنهج مناسبًا لطبيعة المادة الخاضعة للدرس ، ولأهداف البحث المعين وموقعه فى سلم العمل اللغوى بالمعنى الدقيق .

أما مقترحنا لوضع خطة مناسبة لتقعيد العربية على وجه يفى بحاجة المتعلمين وأضرابهم من الناس، ويخلصهم من صعوبات المنهج

القديم الموروث فيمكن تصويره فى نقاط رئيسية تحدد أبعاده ، وتأخذ بيد القائمين بالتقعيد الجديد فى صورته التفصيلية. وهذه النقاط تكوّن -فى رأينا - كلاً متكاملاً لمنهج صالح للعمل فى هذا الشأن . وهذه النقاط أو الخطوط قد روعى فيها أن تكون تصحيحاً أو تعديلاً لخطوط منهج الأجداد فى تقعيد العربية .

أولاً : وحدة المادة

ينبغى فى البدء توحيد المادة اللغوية ، أى قَصْر الدراسة على مستوى واحد للنظر واستخلاص القواعد، دون العود إلى مستويات أخرى من الكلام تجنبا للخلط والاضطراب فى جسم النظام الذى يرجى وضعه. والمستوى المختار بالطبع هو العربية الفصيحة الصحيحة ؛ إذ هى الهدف الأول والأخير الذى نسعى إلى تحقيقه ، لتخليص لغتنا مما يلفّها من صعوبات ومشكلات . والاقتصار فى العمل على هذا المستوى الفصيح أمر ضرورى، حتى لا نقع فيما وقع فيه الأقدمون من العود فى أحيان كثيرة إلى اللهجات والأنماط الأخرى من الكلام، الأمر الذى أدَّى إلى الخلط فى القواعد. وتناقضها وتضاربها ، وكثرة الأوجه فى تحليل القاعدة الواحدة كما يشهد على ذلك نظام القواعد التقليدية التى أثارت وتثير الشكوى من الكافة .

ولكن السؤال المحيِّر هو أين العربية الفصيحة الصحيحة الآن ؟ لسنا نبالغ إذا قررنا أن هذا المستوى الفصيح ليس له نصيب يذكر من التوظيف الحى المنطوق ، من الخاصة والعامة على سواء . وإذا ما حاوله واحد منهم فى ظروف خاصة ، وقع فى مزالق الخطأ واللحن. يحدث هذا -للأسف- فى حين أن مفهوم المصطلح « اللغة » فى عرف الدرس

اللغوى الصحيح ينسحب فى أساسه وأصله على اللغة المنطوقة ، لأن فيها صدق الواقع ودفء الحقيقة . وإذا ما انتظم هذا المفهوم – أحيانًا – اللغة المكتوبة فإنما يُترخّص فى ذلك فى ظروف خاصة ولأجل موقوت .

لا مناص لنا إذن – والحال هذه – من العود إلى اللغة المكتوبة قديمها وحديثها ، إذ ما زالت – لحسن الحظ– منتظمة لجملة أساسيات العربية وجوهرياتها التى يمكن الاعتماد عليها فى بناء البيت من جديد . ولكن هذا العود إلى المكتوب ينبغى أن يؤخذ بحذر وحيطة شديدين ، لحرمانها –بطبيعتها – من بعض السمات اللغوية المهمة فى البناء. ونعنى بذلك حرمانها من الخواص الصوتية التى تحظى بها اللغة المنطوقة. من هذه الخواص مثلاً كيفيات نطق الأصوات على وجهها الصحيح ، وما يتخلل المنطوق كله من نبر وتنغيم وفواصل صوتية ، لها أهمية بالغة فى التقعيد السليم .

أما مصادر اللغة المكتوبة التى يمكن العود إليها فهى كثيرة منوعة ، تنوّع الزمن والبيئة والأساليب، ومن ثمّ ينبغى أن يقع الاختيار على تلك النصوص الموثوق بصحتها وسلامتها ، الموسومة بالدقة فى انتقاء لبناتها ومكوّنات هيكلها . على القمة من هذه النصوص القرآن الكريم والحديث الشريف ، وما سار على دربهما من آثار الأدباء والمفكرين فى عصور العربية المختلفة ، حتى ما يقع تحت أعيننا من نصوص حديثة ترشّح نفسها للقبول واعتمادها مصدرًا صالحاً للنظر فيه والأخذ منه .

هذا ، ومن الضرورى –بطبيعة الحال– أن يعود المسئول عن التقعيد إلى الكلام الحى المنطوق واعتماده مصدراً مساعدًا ، شريطة تحديد نوعيته وتعيين مصدره من أصحاب الحرفة والصنعة ذوى الدراية العميقة

بأسرار العربية ، والمعروفين بصحة اللسان وجودة البيان والتعبير بالعربية الفصيحة ، وما أقلهم ! وينبغى أيضًا - تأصيلا للقواعد وربطاً للحاضر بالماضى - أن نعود إلى القواعد الموروثة للائتناس بها واسترشادها ، واقتراض أمثلتها وشواهدها من وقت إلى آخر .

هذا خط واحد من مقترح طموح ، نلقى به إلى السوق اللغوية ، ونعرضه على ذوى الاختصاص ، لينظروا فيه ويقلبوه على وجوهه، بالقبول أوالتعديل أو الرفض. ولسوف يتبين لهم صلاحيّته ، إذا نظروا فى بقية خطوط النسيج الراسمة لهيئته المتكاملة.

ثانيًا : وحدة المنهج

من المعلوم أن أساليب التقعيد (أى مناهجه) كثيرة منوعة ، تنوع الاتجاه والهدف والحاجة. وكلها صالح للعمل ، ولا يضير بحال أن نأخذ بهذا الأسلوب أو ذاك ، فمادة النظام المرغوب فى بنائه موجودة هناك فى اللغة . وليس يفسدها أو يضيرها أو يضيّعها اختلاف المناهج والأساليب ، شريطة عدم الخلط بينها فى العمل الواحد . فاللغة هى اللغة وقواعدها مبثوثة فيها . وفى هذا تأكيد لما قررنا سابقًا ، من أن هناك فرقًا بل فروقًا بين التقعيد والقواعد. فالتقعيد هو عملية وضع القواعد، أى باستخراجها واستخلاصها من الظواهر اللغوية ، وجعلها أحكاماً كلية تنطبق على أفراد مجموعة الظواهر المتحدة أو المتماثلة . والتقعيد بهذا المعنى من صنع الدارس أو الباحث. وكما يختلف الدارسون فى اتجاهاتهم وأهدافهم ، تختلف أساليب التقعيد عندهم . ولكل أن يختار منهجه بشرط الوضوح والعمومية والموضوعية والصلاحية للتطبيق.

أما القواعد فهى هناك فى اللغة ، شئنا أم لم نشأ ، أدركها الناس أم لم يدركوها . وتتحقق القاعدة المعينة فى الظواهر اللغوية التى تسلك مسلكًا عاما واحداً مطردًا ، والتى تتماثل فى السلوك فى سياقها المعين ، وتقوم بوظائف واحدة . إنها ملك اللغة ، أو قل -إن شئت- هى من صنعها، فى حين أن التقعيد من صنع الباحث .

والمنهج الذى نختاره لمقترحنا هذا ، هو المنهج البنوى الوصفى. أما أنه «بنوى» فمعناه وجوب النظر فى الحقائق اللغوية فى « تراكيب». ينظر الدارس فى جملة التركيب أولاً ، ثم يختبر عناصره ومكوناته من جهات عدة على الوجه التالى .

١- من الوجهتين الصوتية والصرفية :

ينظر فيها من حيث بنيتها الصوتية وجنسها الصرفى ، لتعرف ظواهرها وخواصها الصوتية والصرفية ، وصولا إلى وضع النظامين (الصوتى والصرفى) للغة المعينة . ويرى بعضهم أنه لا مانع من النظر فى هذه المكونات والعناصر مفردة أولاً للوقوف على ماهيتها من هاتين الناحيتين ، ثم تؤكد نتائجها بوضعها فى تركيب. وقد يكون هذا الإفراد ضروريًا فى بعض الأحايين ، لأنه أيسر وأقرب منالاً لاستخلاص النظامين الصوتى والصرفى، قبل الانشغال بمسائل النحو (علم التراكيب) الكثيرة المعقدة . وهذا النهج الأخير الأولى به أن يتَّبع ، بل قد يكون ضروريا فى حالتين: حالة تقديم المادة للبادئين ، وحالة المتخصصين. أما أنه ضرورى للفريق الأول ، فذلك لأنهم خِلوٌ من المعرفة اللغوية التى ينبغى أن يتلقوها خطوة خطوة بالتدريج ، حتى يصلب عودهم ويقدروا على التعامل مع البنيات الأكبر . والأكثر تعقيداً .

أما بالنسبة للمتخصصين فهذا الإفراد لا يضير العمل اللغوى ، بل هو طبيعى لمجالهم الذى اختاروا ، لا لمجرد المعرفة البادئة ، بل للتعمق والتوسيع والتبعيج. إنهم عارفون ومستوعبون لحقائق اللغة المدروسة على اختلاف مستوياتها ، ولكنهم رأوا بعدُ الانصرافَ إلى هذا المستوى أو ذاك، ليزيدوه بحثًا ودرسًا ، على ضرب من التخصص ، كما يحدث فى رسائل الماجستير والدكتوراه ، وما لفّ لفهما من بحوث أكاديمية خالصة.

٢ - من الوجهة النحوية (التركيبية)

ينظر إلى مكونات التركيب على هذا المستوى من جهات أربع :

(١) سلامة اختيار المكوّن أو العنصر من حيث ملاءمته لبقية البناء. (٢) موقعه فى التركيب. (٣) نوع علاقته وارتباطه بالسابق واللاحق من بنيات التركيب. (٤) من حيث الإعراب ووجوهه المختلفة.

وهذا النظر الأخير مقصور بالطبع على اللغات المعربة ، كالعربية مثلا.

وكون هذا المنهج المقترح وصفيًا يعنى بكل بساطة الاقتصار على وصف الحقائق وتسجيل واقعها ، دون الدخول فى متاهات تعتّم على الباحث طريق عمله، كالالتجاء إلى المنطق العام أو الفلسفة أو الافتراض والتأويل. إن الباحث الواصف ينحصر دوره دائماً فى الإجابة عن السؤال: ماذا؟ ، وليس من شأنه مطلقًا أن يجيب عن السؤال : لماذا؟.

والمنهج الوصفى لا يقتصر عمله على مجرد التسجيل. إن اللغوى الواصف يلاحظ ويسجل ويحلل المادة بتقليبها على وجوهها المختلفة،

وينهى عمله بالمناقشة الواثقة الموضوعية. ثم يدرج إلى وضع القاعدة العامة المستخلصة بدقة من الأمثلة الجزئية المتماثلة تماماً فى السمات والصفات، وفى السلوك اللغوى والوظيفة التى تقوم بها فى التركيب .

وقد أثبتت التجارب أن وحدة المنهج أو أسلوب الدرس فى اللغة خير طريق للوصول إلى الحقائق خالية من الخلط والاضطراب فى توجيهها أو تفسيرها ، الأمر الذى يوقع المتعلم فى حيرة من أمره ، كما حدث ويحدث فى تقعيد اللغة العربية فى الماضى والحاضر . والمنهج البنوى الوصفى بالذات يرشح نفسه للأفضلية والأولوية بالنسبة للمتعلمين الذين لا يعنيهم ولايفيدهم بحال الأخذ بمناهج أخرى بعيدة عن واقع اللغة، وبهذين الجناحين (الوحدة والبنوية الوصفية) نسلم من تلك الصعوبات والتعقيدات التى اتسمت بها القواعد الموروثة .

ثالثًا : تكامل القواعد

كثيراً ما يؤخذ مفهوم « القواعد» على أنه يعنى قواعد النحو وحده (بأى معنى شئت) . وهذا فهم غير دقيق ، وأسوأ منه فى الفهم أن يراد به الإعراب ووجوهه .

إن اللغة شبكة معقدة من العلاقات التى تنبئ عن قواعد اللغة وضوابطها على المستويات كافة : صوتية وصرفية ونحوية ودلالية . وليس من الحكمة أو الصواب الفصل بين هذه المستويات إلا فى حالات خاصة، أشرنا إليها سابقًا. أى فى حالة البدء بتعريف الناشئة وأضرابهم من الناس شيئا مناسبًا من النظم الصوتية والصرفية ، بوصف هذه النظم مدخلاً وتمهيداً للدخول بالتدريج إلى ما هو أكثر تعقيداً وأصعب تذوُّقاً وهى قواعد النحو بالمعنى الذى رآه غيرالعارفين . وكذلك من الجائز بل

من الضرورى أحياناً فصل هذين النظامين أو أحدهما فى حالة التخصص العلمى الأكاديمى الدقيق .

أما وضع قواعد اللغة فى غير هاتين الحالتين الخاصتين فيقتضى لزوما النظر فى ظواهر اللغة وخواصها العامة جملة، حتى نصل إلى بناء متكامل، ينتظم قواعدها الضابطة لأحكامها من الزوايا الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية جميعًا .

إن مصطلح «القواعد» الآن يؤخذ بهذا المعنى الواسع الذى لا يفرق بين مستوى وآخر من مستويات اللغة . ويقابله فى الإنجليزية المصطلح grammar الذى يفيد هذا المعنى نفسه عند أكثر الدارسين المحققين ، وإن كان بعضهم يميل إلى فصل النظام الصوتى، وحسبانه مستقلاً نوع استقلال .

أما وجوب وضع نظام متكامل لقواعد اللغة فذلك أمر يتمشى مع طبيعة اللغة وخواصها التركيبية التى تعنى بدورها التكامل بين وحدات البناء . ودليل ذلك - مأخوذا من طبيعة اللغة - شدة ارتباط النظم الصوتية والصرفية والنحوية بالذات، واعتماد بعضها على بعض فى التحليل والوصول إلى نتائج صحيحة، تنبئ بوضوح عن تكامل القواعد، لافرق بين مستوى وآخر.

فالنظام الصوتى كثيرا ما يمدنا ببعض الضوابط التى تفيدنا، بل والتى لا غنى عنها، فى تفسير مسائل الصرف والنحو من آن إلى آخر. ففى العربية الفصيحة (وهى مدار الكلام هنا) نقول « قُل» (صوت صامت + حركة + صوت صامت = (cvc) ، ولا ننطقها قولْ (cvvc) حيث قصرت الحركة وهى الضمة الطويلة فى الصيغة الصحيحة . وذلك

سببه أن النظام المقطعى فى الفصيحة لا يسمح بهذا التركيب الأخير (cvvc) ، إلا فى حالتين اثنتين ، ليس منهما هذا النمط من الأمثلة. وفى نحو «اضطرب » ننطق الطاء (لا التاء المفروض أنها الأصل) ، لأن السياق سياق تفخيم أحدثه صوت «الضاد» المفخم ، فناسبه أن يكون المنطوق الطاء المفخمة، لا التاء المرققة التى إن نطقت (فرضا) أفسدت التناسق الصوتى الذى تعمل العربية الفصيحة على تحقيقه دائماً وأبداً . وحقيقة الأمر أن جملة كبيرة من النظام الصرفى العربى لا يمكن تفسيرها تفسيرا صحيحًا إلا بالعود إلى النظام الصوتى ، ويكفينا دليلاً على ذلك جملة قواعد الإبدال والإعلال.

وكذلك النحو، فى كثير من مسائله فى حاجة إلى الاسترشاد بالظواهر الصوتية. علامات الإعراب طويلها وقصيرها ، وعلامات التثنية والجمع من الناحية النحوية (والصرفية أيضًا) ، كلها لبنات من البناء الصوتى فى أصلها وحقيقتها .

وليس بمنكور أن النحو (بمعناه الضيق syntax) يفيد من تلك الظواهر الصوتية التى تكسو التركيب كله فى تعيين نوع جملة وتصنيفها على وجه يميزها بعضها من بعض : من هذه الظواهر التنغيم intonation، والفواصل الصوتية من وقفات وسكتات steps & pauses إلخ. وهى ما تعرف فى النظام الصوتى « بالظواهر التطريزية » أو ما سماها أستاذنا فيرث Prosodies، ودعاها آخرون بالفونيمات الثانوية secandany phonemes أو « فونيمات ما فوق التركيب » suprasegmenal phonemes. وهى بهذه التسمية أو تلك ما تزال جزءا لا يتجزأ من النظام الصوتى للغة المعيَّنة .

فالتنغيم مثلاً له دور مهم فى تصنيف الجمل والتفريق بينها ، كما يظهر ذلك بوضوح فى التفريق بين الجمل المثبتة والجمل الاستفهامية وبخاصة تلك الجمل التى تقتضى الإجابة «بلا أو نعم»، وهى الجمل التى توظف فيها « الهمزة وهل » أداتين صرفيتين للدلالة على الاستفهام .

فهذه الجمل الاستفهامية تنطق بموسيقى (أى تنغيم) مخالفة فى نمطها وتركيبها لموسيقى نظيراتها المثبتة. ودليل أن التنغيم هنا ذو فاعلية واضحة فى الدلالة على الاستفهام مجىء كثير من الجمل من هذا النمط خالية من الأداتين الصرفيتين المذكورتين ، ومع ذلك تصنف جملاً استفهامية . تقول : فهمت ؟ وتكون الإجابة : نعم أولا. ومثل ذلك ما ورد فى قول شاعرهم :

قالوا، تحبها (؟) قلت بهرا .... إلخ والتقدير ، كما هو واضح «أتحبها؟» . وليس دور « التنغيم » مقصوراً على ما ذكرنا فى تصنيف الجمل والتراكيب وبيان جنسها النحوى ، كما يظهر ذلك (للعارفين) فى أساليب التعجب والاختصاص وغيرها .

ومراعاة الفواصل الصوتية (نطقاً) عامل فاعل فى توجيه الإعراب. قد ترد الجملة بأوجه متعددة فى الإعراب ، ويمكن تفسير هذه الأوجه باختلاف اللهجات أو على ضرب من التأويل ،وهذا معروف وكثير الورود فى أمثلتهم وشواهدهم . ولكن فات الكثيرين أن جملة من هذه التراكيب ذات الأوجه الإعرابية المختلفة لا تفسّر تفسيرا دقيقاً ولا توجّه صور إعرابها إلا بأخذ الفواصل الصوتية فى الحسبان ، كما يظهر ذلك بوضوح فى قوله تعالى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ . ذكر اللغويون ورجال التفسير عدة أوجه إعرابية لهذه الآية الكريمة ، اعتماداً

على ذوقهم الخاص فى فهم الآية وطبيعة مكوّناتها ، ولكنهم لم يعتمدوا (وربما كان فى ذهنهم) الفواصل الصوتية الممكنة فى الآية ، فى حين أنها هى العامل الأساسى فى توجيه هذا الإعراب المتعدد الذى ذكروه. ويمكن للقارئ المتمكن أن يدرك ما نقول ، إذا حاول القراءة الصحيحة للآية بفهم ووعى .

ومهما يكن الأمر، فليس علينا هنا أن ندخل إلى تفاصيل دور النظام الصوتى فى تخصيص مسائل النحو (Syntax) فهى كثيرة كثرة تستوجب الوقوف عندها فى بحث مستقل يفى ببيان أهمية اعتماد التحليل النحوى على النظام الصوتى . وكل ما أردنا فى هذا المقام هو تنبيه المعلمين وواضعى قواعد العربية إلى شدة ارتباط النظام الصوتى بالنظام النحوى ، بل هما متكاملان، لا يستغنى أحدهما عن الآخر بحال.

فإذا ما انتقلنا إلى ذكر شىء عن علاقة الصرف بالنحو ألفينا العلاقة بينهما أشد ارتباطًا وأوثق صلة وتكاملاً . الصرف فى نظر العارفين ليس له استقلال بذاته ، وإنما هو مقدمة للنحو أو جزء من الدرس ممهد له .

قل لى بربك ! ما قيمة قولنا «هذا مفرد أو مثنى أو جمع، أو هذا مذكر وذاك مؤنث ، أو هذا فعل متعدّ وذاك فعل لازم » إلخ.. ما قيمة هذا كله إذا أخذت أمثلته منعزلة عن تراكيبها المناسبة لها ، حتى تبين أدوارها وقيمها فى هذه التراكيب ، وحتى ندرك قيمة هذه الأجناس الصرفية فى اللغة التى لا تعرف ضوابطها وأسرارها إلا فى جمل وعبارات؟ الإجابة واضحة لكل ذى بصر وبصيرة ، وبخاصة عند وضع قواعد اللغة للمتعلمين . أما المتخصصون فلهم مناهجهم المناسبة لأعمالهم وأهدافهم ، كما سبق أن ذكرنا .

ولشدة الارتباط بين النظامين الصرفى والنحوى ، اكتفى بعض العارفين بضمهما بعضهما إلى بعض تحت اسم واحد هو «النحو» بالمعنى الواسع نسبيًا الذى يقابل المصطلح grammar عند كثير من المحدثين. وهكذا هو ابن جنى يقول : « والنحو هو انتحاؤك سمت كلام العرب ، من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتصغير والتكبير... والتركيب». وهكذا جمع هذا اللغوى العظيم بين مسائل النظامين ، وإن كان ما قرره هنا اقتصر أمره على النظر دون التطبيق ، كما هو واضح فى أعماله وأعمال غيره من اللغويين الأقدمين.

وتقديم مادة الصرف بالذات (بالمفهوم التقليدى) للمتعلمين منعزلة، ودون اعتمادها مكوِّنات للتركيب التى تقيم بناءه ،وتحدد خواصه، تقديم لا يجدى؛ إذ تصبح مفردات هذه المادة الصرفية أشبه شىء بلبنات أو أحجار متفرقة هنا وهناك، من شأنها أن تُهمل ، أو لا يدرى المتعلم قيمتها الحقيقية ويحار فى استيعاب وظائفها التى لا تبين ولا تتحقق إلا فى البناء الكبير (التركيب) المناسب لها.

أما النظام الدلالى – وهو سيد النظم وقمتها – فلا يمكن وضعه وتحديد جوانبه إلا بالنظر الدقيق فى حقائق المستويات الثلاثة السابقة. فللأصوات دور فى بيان المعانى ، وللصرف والنحو أدوار أخرى . وباعتماد هذه الأدوار كلها وأخذها فى الحسبان عند التحليل الدلالى يصبح الطريق سهلاً ميسرًا. للوصول إلى المعنى سواء أكان ذلك على مستوى الكلمات أو الجمل والعبارات . فالكلمات لا تظهر معانيها الدقيقة إلا فى سياقها المناسب ، وفقًا للرأى المشهور الذى يقول «لا معنى للكلمة خارج سياقها؛ إذ إن معناها هو استعمالها » . والمعنى العام للجملة أو العبارة هو

حاصل جمع معانى مكوناتها ، وهى الكلمات وخواصها فى التركيب من موقعية وعلاقات متشابكة وإعراب (فى اللغات المعربة كالعربية مثلاً).

وهكذا نصل إلى تأكيد مقولتنا السابقة، وهى وجوب النظر فى خواص اللغة فى جملتها بدون فصل بين المستويات الأربعة: الأصوات والصرف و النحو والدلالة. وجملة نظم هذه المستويات يطلق عليها جميعاً (عند الكثرة الغالبة من الباحثين اليوم) المصطلح « القواعد » grammar . ويميل بعضهم إلى فصل النظام الصوتى عن الباقيات، واستقلاله استقلالاً من نوع ما ، ولكن بالنظر الدقيق فى جملة أعمال هذا الفريق ندرك أنهم يعنون بذلك فصل دراسة المادة الصوتية phonetic material ، لا وظائفها وقيمها فى اللغة المعقود لها النظام المسمى Phonatical system. وآخرون لا يفرقون بين الصرف morphology والنحو syntax، ويطلقون عليهما اسماً واحداً هو «القواعد» أو «النحو» بالمعنى الدقيق ، أى grammar فى رأيهم .

رابعاً : تعدد الأنظمة فى المستوى المعين :

المفروض أن النظام العام للمستوى المعين (أصوات- صرف- نحو إلخ) ينبغى أن يكون نظاماً يتصف بالعمومية وصلاحيته للتطبيق على أمثلة مكوّناته بلا فرق . ولكن يحدث أحياناً أن تقع أمثلة متفرقة لا تخضع لهذا التطبيق، لانتظامها خواص تفترق فى قليل أو كثير عن خواص مفردات هذا النظام ذى الأحكام والضوابط المطردة. وهنا يقع الدارس فى حيرة عند معالجة هذه الأمثلة التى لا تخضع لقواعد هذا النظام خضوعاً يسوّغ ضمها وحسبانها من أمثلة مفرداته. وعند معالجة هذه الأمثلة النافرة يختلف الباحثون فى موقعها وطرائق معالجتها .

جرت العادة عند اللغويين القدماء والتقليديين من المحدثين على حشرها ضمن أمثلة النظام العام ، ومحاولة تفسيرها تفسيراً غير دقيق. يلجأ هذا الفريق إلى التأويل والافتراض أو التعسّف فى التفسير والتحليل لهذه الناشزات من الأمثلة ، محاولين تطويعها بغية إخضاعها للقواعد المطردة للنظام العام. هذا السلوك فى التعامل مع هذه الأمثلة يخرج بالدارس عن الأخذ بوحدة المنهج ، ويشتت الأحكام والضوابط للبناء الكبير، أى النظام العام المعين .

ولكن الأولى بل الصواب فى رأينا أن نضع نظامًا فرعيا لهذه الأمثلة، وفاءً بحقها وطبيعتها ، وحفاظًا على وحدة المنهج ، وتجنبا للخلط بين لبنات ذات خصوصيات مختلفة ، قد يفسد ضمها بعضها إلى بعض فى جدار واحد هندسة النظام العام . وهو ما نلمسه بوضوح فى أعمال التقعيد التقليدية على المستويات اللغوية كافة .

من ذلك مثلاً ما صنعوه فى النظام الصرفى الذى سلكوا فى تقعيد مادته مسلكاً مشوبًا بالافتراض أو التأويل والتعسف ، حتى يخضعوا الأمثلة المختلفة فى بعض خواصها وطبيعتها لنظام عام واحد، مضحّين بذلك بالفوارق التى تميز بعضها من بعض . إنهم يعاملون نحو «قال» و«باع» معاملة « نصر » و « ضرب » فى الوزن وطرائق التصريف، فيقدرن المثالين الأولين على أنهما من باب «فعَل» ومضارعهما على وزن « يفعُل» بضم العين ، و«يفعِل» بكسرها، إلحاقًا لهما بالمثالين الأخيرين (نصر وضرب). ويسيرون على هذا الدرب فى كل ما يعرض لهما من تصرفات. يفعلون هذا فى حين أن أمثلة الفريقين تختلف فيما بينها اختلافًا واضحا فى البنية ومكوناتها وفى صورتها النطقية الواقعة . فبنية « قال وباع» – مستخدمين النظام الصوتى– هى CVVCV، فى حين أن بنية

«نصر وضرب» هى CVCVCV . فالأولان مكونان من مقطعين أحدهما متوسط والآخر قصير، والمثالان الأخيران يتكونان من ثلاثة مقاطع قصيرة . وهذا الاختلاف واجب أخذه فى الحسبان عند التعامل مع الفريقين من الأمثلة فى الدرس والتحليل ، وفقًا للمنهج الذى نرشحه صالحًا لتقعيد العربية ، وهو المنهج « البنوى الوصفى» ، على ما ذكرنا سابقًا .

هذا المسلك التقليدى الذى يجمع الأمثلة المتفقة فى شىء والمختلفة فى شىء آخر فى سلة واحدة يعرف فى الدرس اللغوى الحديث « بمبدأ وحدة الأنظمة» monsystemic principle وهو مبدأ تعوزه الدقة والصلاحية فى التطبيق فى مثل هذه الحالة، وما أكثر أمثلتها فى الصرف العربى وغيره من المستويات، كالأصوات والنحو. وهو فى الوقت نفسه مبدأ يؤدى إلى تشتيت الأحكام، وإلى التعسُّف والتأويل عند محاولة ضم هذه الأشتات من الأمثلة بعضها إلى بعض وإخضاعها لحكم واحدتحت مظلة نظام واحد.

وتجنبا لهذا الخلط ومراعاة للخواص الفعلية الواقعة فى هذه الأمثلة ونحوها ، رئى معالجتها بمبدأ آخر هو ما يسمى مبدأ تعدد الأنظمة Polysystemic principle. فيعاملون نحو «قال وباع» معاملة تختلف عن معاملة نحو « نصر وضرب» ، ويكون لكل فريق من الأمثلة نظام فرعى يندرج تحت النظام العام للباب المعقود أو الجنس الصرفى (وغيره) الواحد ، وهو فى حالتنا هذه باب الفعل الثلاثى.

والأخذ بمبدأ تعدد الأنظمة عند معالجة الأمثلة المتفقة فى شىء والمختلفة فى شىء ، اختيار يتواءم ويتسق مع المنهج العام الذى نقترحه

سبيلاً صالحًا لتقعيد اللغة العربية بنظرة جديدة ، (وهو المنهج البنوى الوصفى) . لا ننكر أن للدارسين أن يأخذوا باتجاهات أخرى، شريطة أن تكون متمشية مع روح المنهج المختار للدرس والتحليل . فالمناهج كلها -كما قررنا سابقًا - صالحة ، والمحظور هو الخلط بينها أو الخلط فى معالجة المادة بالتأويل والافتراض، أو الالتجاء إلى مسالك تخرج عن مظلة المنهج العام الذى اعتمد فى التقعيد.

إنه من الجائز أن يعالج نحو « قال وباع » معالجة تاريخية فى إطار المنهج التاريخى، فيفترض أن أصلهما «قوَل وبيَع» ثم أصابهما التغير فى البنية ، وبهذا يصح معاملتهما معاملة « نصر وضرب » ؛ إذ إن بنية الفريقين من الأمثلة متماثلة (cvcvcv) (من الوجهة التاريخية). وكذلك لا مانع من تحليل هذين المثالين ونحوهما بانتهاج مبدأ ازدواجية البنية ، فبنيتهما العميقة deep structure هى « قول وبيع» ، أما بنيتهما السطحية surface -structure فهى « قال وباع» (٢٧٧٢٧) ، وهذا الجواز مقصور على حالة الأخذ بالمنهج العام المعروف بالمنهج « التوليدى التحويلى».

هذان الوجهان من طرق التحصيل جائزان ، كما يجوز الاتجاهان المذكوران سابقًا. وهما اتجاه الافتراض والتأويل الذى سار ويسير عليه التقليديون ، والاتجاه « البنوى الوصفى » الذى اخترناه منهجاً عاما عند تقعيد اللغة على المستويات كافة . ولكن جواز أىّ من هذه الاتجاهات الأربعة مشروط بسياقه ، أى بكونه مثلاً أو لبنة من لبنات منهج عام واحد معين: المنهج التاريخى ، المنهج التوليدى التحويلى ، منهج الافتراض والتأويل - المنهج البنوى الوصفى . وليس من الدقة ، بل ليس من الجائز أصلاً الخلط بين المناهج عند بناء النظام العام للمستوى اللغوى المعين ،

على نحو ما فعل علماء العربية ومن سار على دربهم . وهذا الخلط له وضوح ظاهر فى جملة الأنظمة التى وضعوها ، صوتية وصرفية ونحوية. ولكنا اكتفينا هنا بالإشارة إلى الصرف ، لمجرد التمثيل ، ولوضوح الخلط فى نظام تقعيد مسائله على ما هو معروف للدارسين المحققين.

هذا هو منهجنا الذى اخترناه بديلاً لمنهج القدامى فى التقعيد . وهو - كما يبدو - منهج طموح، صعب المنال إذا نظرنا إليه نظرة سطحية عجلى، دون استيعاب لمراميه وأهدافه ، ودون إدراك واعٍ لهندسته ومواءمة أطرافه بعضها مع بعض. وهو فى الوقت نفسه دعوة صادقة إلى ضرورة وضع نظام جديد لقواعد العربية يناسب المتعلمين ، دون هدم أوتشويه للنظام القديم الموروث ، فهو ثروة فكرية تاريخية لها قدرها وشموخها فى البنية الحضارية العربية والإسلامية .

ومهما يكن الأمر ، فلا التقعيد القديم ولا التقعيد المقترح بذى جدوى أو أثر فاعل فى تعليم اللغة أو الكشف عن خواصها وضوابطها، ما لم تخضع القواعد ذاتها للتطبيق والتوظيف الفعلى فى المادة المستخلصة منها، سواء أكانت مكتوبة أم منطوقة . إن عزل القواعد عن مادتها وتقديمها مستقلة أو شبه مستقلة فى فصول الدراسة - كما يجرى العمل بها ، ومعها الآن -لايفيد الدارس فى قليل أو كثير. إنها حينئذ أشبه ما تكون بقطع الحجارة يقذف بها إلى المتلقى ، دون أن يعرف قيمتها وموقعها المناسب الملائم لها فى البناء المنزوعة منه وهى اللغة . واللغة المنطوقة بالذات خير «معمل» للمحاولة والتجريب لاكتناه هذه القواعد ، واستيعاب قيمها وإدراك وظائفها فى المادة التى استخلصت منها، وهى

اللغة بالمعنى الدقيق. يتكلم الناس ويسمعون فتنطبع آثار ما يسمعون فى أذهانهم ، وتتراكم هذه الآثار وتأتلف وتستقر - بصورة أو بأخرى - ومن ثم يسهل عليهم فى محاولات متكررة أن يستخرجوا أو يولدوا منها ما شاء لهم ، وفقًا لمقتضيات ما ينطقون ويوظفون من كلام حىٍّ منطوق فى مواقع التعامل اللغوى فى مجتمعهم .

إن عزل اللغة عن قواعدها ، أو عزل القواعد عن لغتها عبث وضياع للوقت والمجهود وتمزيق لأوصال اللغة ، وانهيار للجسم كله ، بهيئته وطرائق هندسته الفاعلة فى إحكام هذه الهيئة ، ونعنى بها القواعد . وخلاصته ضياع للجانبين ، فلا القواعد استوعبت ولا اللغة حافظت على هيئتها وبنائها المتكامل ، كما هو الحال فى وقتنا الحاضر .

تلك أهم مشكلة تقابل العربية فى وقتنا الحاضر، وهى حرمانها من التوظيف الفعلى فى مجالات الحياة المختلفة فاستعصت على التطويع أو التحريك ، وطارت قوائمها الضابطة لأركانها ، وهى قواعدها .

وزاد هذه المشكلة صعوبة وتعقيدًا ، ما لفّ لغتنا ويلفّها من عوامل أخرى جرتها طوعًا أو كرهًا إلى مزالق الانهيار وساحة الضياع . ولسوف نشغل أنفسنا فى الصفحات التالية من الكتاب بالإشارة -وإن باختصار شديد - بذكر شىء من هذه العوامل وآثارها فى حياة العربية.



المبحث الثانى
نظام الكتابة العربية

لا ينكر أحد أن نظام الكتابة العربية بوضعه الحالى عامل ذو طبيعة خاصة من عوامل التعقيد فى اللغة والخطأ والاضطراب فى عناصرها المختلفة. يظهر التعقيد والخطأ بصورة واضحة عند أداء الكلام المكتوب نطقًا ، حيث يبرز أثر ذلك على المستويات اللغوية، كافة: صوتية وصرفية ونحوية ودلالية كذلك. ومن الطبيعى أن يؤدى هذا النهج المغلوط إلى إحداث ندوب فى جسم اللغة وإصابتها بالخلخلة وفقدان التماسك. ذلك أن استمرار هذا الخطأ وتقبله قد يسوغان ضم العناصر المغلوطة إلى المادة الصحيحة، وتختلط بها، فنصل فى النهاية إلى لغة «ممسوخة» محشوة بالمتنافرات والأخلاط. وربما يؤدى الأمر بمرور الزمن إلى كثرة المغلوط وطغيانه على المادة الصحيحة، وقد يجرنا إلى الخروج عن نطاق العربية الفصيحة بمعناها الدقيق، ويقترب بنا من العاميات أو أن ننزلق إلى ساحتها، دون وعى أو إدراك لما يحدث. وفى هذا المعنى ونحوه يروى عن أبى الريحان البيرونى قوله: «إن للكتابة العربية آفة عظيمة هى تشابه الحروف المزدوجة فيها واضطرارها فى التمايز إلى نقط الإعجام»، ويقول حمزة الأصفهانى: «سبب حدوث التصحيف فى كتابة العرب أن الذى أبدع حروفها لم يضعها على حكمة ولا احتاط لمن يجىء بعده» .

وما نقوله هنا حق وصدق، إذ ليس بمنكور أن نظام الكتابة العربية فيه شئ من القصور ويشوبه شئ من الصعوبة ، والتعقيد، يظهر ذلك فى صور مختلفة ، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين كبيرتين .

المجموعة الأولى :

وهى تتمثل فى رموز الشكل وضبط الكلمات وفى رموز بعض الأصوات التى كثيرًا ما تخفى طبيعتها وحقيقتها النطقية على بعض الناس.

ونعنى **بالحالة الأولى** رموز (علامات) الحركات القصار (الفتحة والكسرة والضمة). فهذه الرموز لا ترسم فى صلب الكلمة ، ويكتفى بوضعها فوق الحرف أو تحته . وهى بذلك معرضة للخلط ؛ إذ قد يلتبس الأمر على الكاتب ويقع منه تجاوز بالنسبة لمكانها أو رمزها . كما أنها كثيراً ما تهمل أو تترك كليًا أو جزئيًا ، فيقع الخطأ فى بنية الكلمة صوتيًا وصرفيًا ، أو سلامة التركيب وصحته من الناحية النحوية ، كما فى حالات الإعراب ووجوهه المختلفة . وهذا القصور الأخير (إهمال الرموز أو تركها) هو الأكثر شيوعًا فى الكتابة اليوم ، وهو ذو أثر فاعل فى وقوع التجاوز والخطأ الذى من شأنه أن يفسد المعنى ، أو ن يخرج بالكلام عن مقصود الكاتب، أو عن قواعد اللغة وضوابطها المقررة.

ويلحق رمز السكون (ْ) برموز الحركات الثلاث . فهو الآخر غالبًا ما يترك إما إهمالاً أو جهلاً بوظائفه فى العربية . فالسكون -وإن كان لاينطق phonetically nothing – ذو قيم لغوية لا تقل شأنًا عن قيم الفتحة أو الكسرة والضمة. إنه يتبادل معها مواقعها وأدوارها فى بناء الكلمات ، كما فى نحو فعَل وفعِّل ، بفتح العين وكسرها وضمها وسكونها بهذا

الترتيب . ونتيجة هذا التبادل واضحة ، تتبدّى فى توليد صيغة جديدة ذات وزن مختلف وبنية صرفية مختلفة . والسكون كذلك ذو قيمة نحوية مهمة . وإنه دليل جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر، وأمارة بناء الأمر منه إنه فى حالة جزم المضارع المذكور مثلا يتعادل فى القيمة النحوية مع الضمة والفتحة فى حالتى الرفع والنصب .

فالسكون بقيمه ووظائفه تلك وتميزها محسوب فى نظرنا عنصرا رابعاً فى نظام الحركات فى العربية vowel system of Arabic . أو قل: إنه -وإن كان سلبيًّا نطقًا - إيجابى وظيفة ،فهو إذن وحدة «فنولوجية» phonological unit يتعادل فى القيمة مع وحدات الحركات الأخرى . ومن ثم كان إهمال رمزه فى نظام الشكل والضبط عاملاً من عوامل الخلط والتجاوز فى الصحة اللغوية، كما هو الحال تماماً فى إهمال أو ترك رموز الحركات القصار .

أما الحالة الثانية من هذه المجموعة الأولى فتنتظم عدداً من الرموز التى كثيراً ما تخفى قيمها ووظائفها على بعض الناس فيهملونها أو يخلطون فى أوضاعها ، فيقع الخطأ والتجاوز فى نطق الأصوات التى تمثلها . وهذه الرموز هى الأخرى لا ترسم فى صلب الكلمة وإنما تقدّم منفصلة عن بنية الكلمة ، على الرغم من تمثيلها أصواتًا تشكّل لبنات حقيقية فى البناء ، شأنها فى ذلك شأن رموز الحركات القصار السابق ذكرها . ونعنى بهذه الرموز الأخيرة همزة القطع والتنوين والتضعيف . فهذه الرموز لانفصالها فى الكتابة عن جسم الكلمة قد تترك أو تهمل فتضيع قيم الأصوات التى تترجمها كتّبًا . فهمزة القطع (ء) تنبئ عن ذلك الصوت المرسوم بأنه وقفة انفجارية حنجرية ، ورمز التنوين يمثل

فى النطق نوناً ساكنة، ورمز التضعيف (التشديد = ّ) يشير إلى تكرار الصوت . فإهمال أى رمز من هذه الرموز الثلاثة (وهو أمر وارد) قد يؤدى إلى ضياع الصوت الذى يمثّله أو يخرج به عن طبيعته ، فى حين أن الأصوات التى يشار إليها بهذه الرموز تشكل وحدات صوتية أو لبنات أساسية فى النظام الصوتى للغة العربية. هذا بالإضافة إلى أن هذه الأصوات ذاتها لها وظائف صرفية ونحوية ذات أهمية بالغة فالهمزة مثلاً قد توظف أداة استفهام أو لتعدية الفعل اللازم ، كما فى نحو: «أفهمت» ؟ استفهاماً ، و« أجلس » تعدية للفعل اللازم « جلس » . والتنوين فى العربية جنس صرفى نحوى ، يدل على التنكير (وغيره)، كما ينبئ عن صرف الاسم وخروجه من إطار الممنوع من الصرف. والتضعيف أو تكرار الصوت يغيّر بنية الكلمة ووزنها ، كما فى «قتّل» (بالتشديد) فى مقابل «قتَل» بالتخفيف - كما يوظف لتعدية الفعل اللازم، كما فى «كرّم» (بالتشديد) أو للتكثير فى نحو «قطّع» (بالتشديد) المولَّد من «قطع» بالتخفيف .

ومعنى هذا كله أن انفصال هذه الرموز السابقة بمجموعتيها وعدم كتابتها فى صلب الكلمة عامل محتمل من عوامل الخلط فى اللغة والتجاوز عن قواعدها الثابتة المستقرة ، نتيجة لإهمالها أو الخطأ فى وضعها فى أماكنها المناسبة. يظهر ذلك بوضوح فى الأداء النطقى للمكتوب ، وليس ببعيد أن ينطبع أثر هذا النطق المغلوط فى الأذهان ، وربما يستقر ويصبح عادة مألوفة وينفذ إلى جسم اللغة ويشكِّل لبنة من لبناتها ، فتصير الأمور فوضى بلا رقيب أو حسيب.